دراسات في المحاسبة

المحاسبة القومية

بين النظرية و التطبيق

دكتور

نعيم فهيم حنا

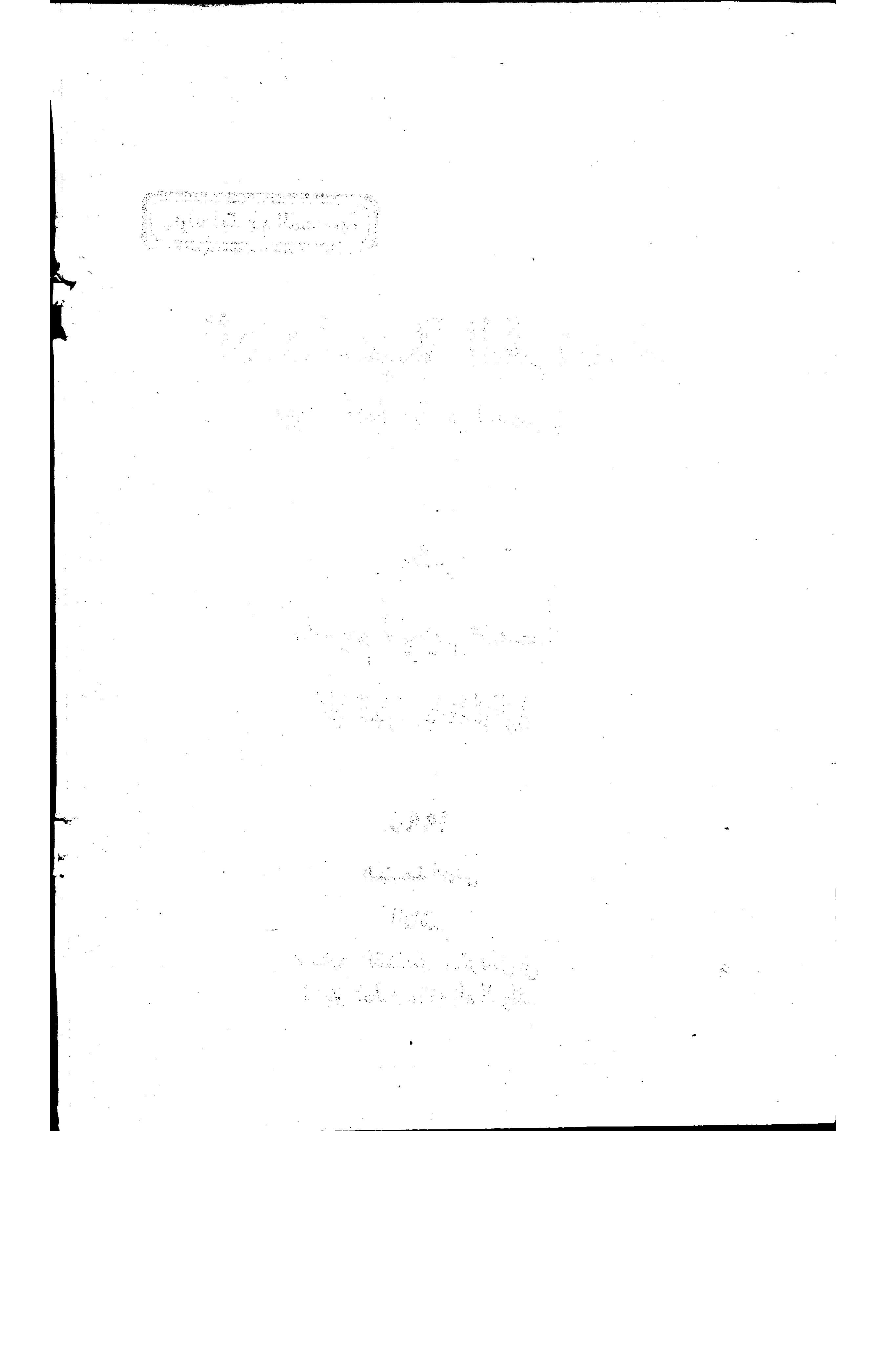
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

١٩٩٥

الطبعة الأولى

الناشر

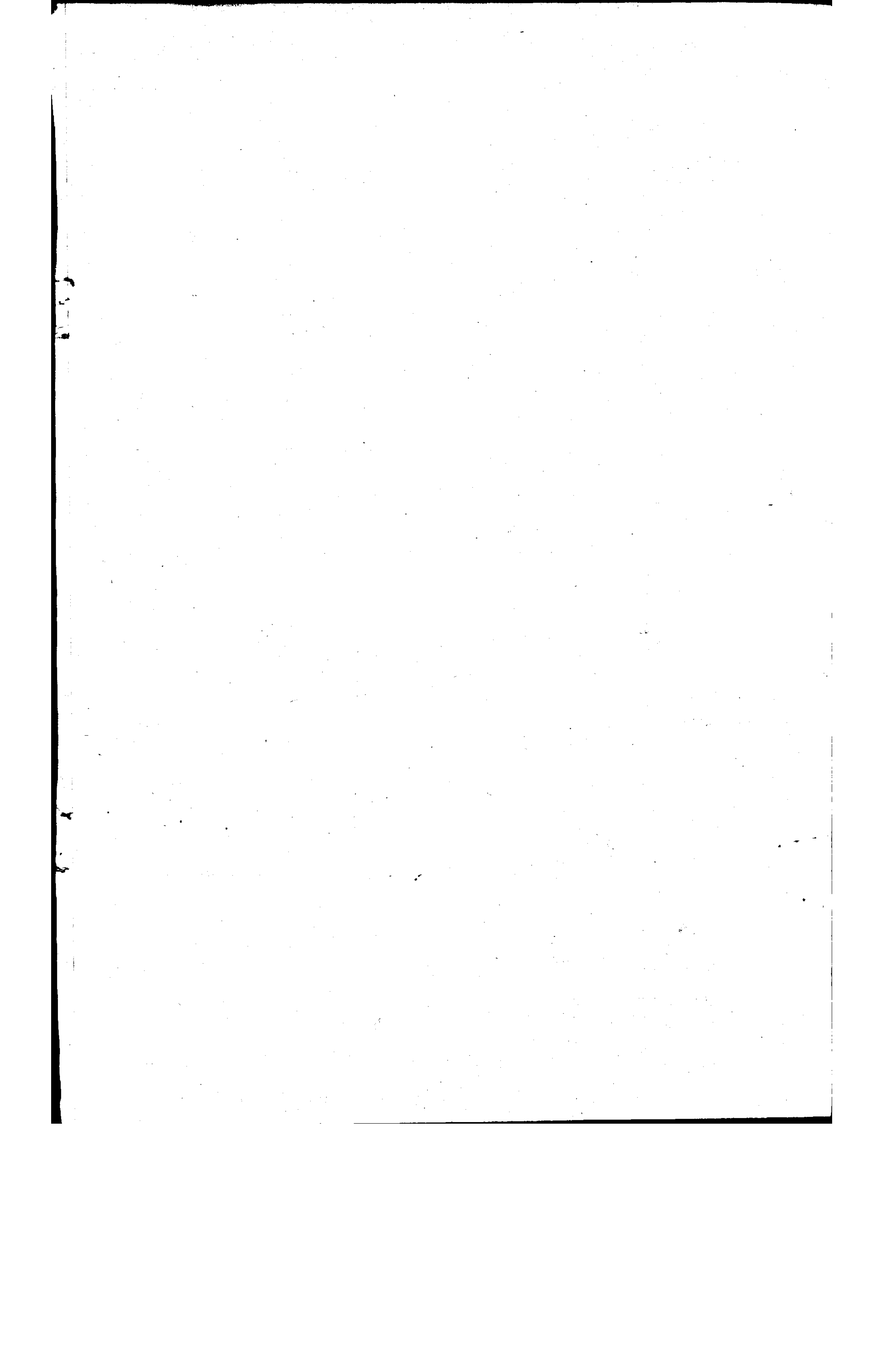
مكتبة التكامل بالزقازيق



إهداء

إلى والديّ . . .

حباً . . وعرفاناً . . ووفاءً .



تقديم

تتميز نظرية المحاسبة – كعلم اجتماعى – بمرونتها الفائقة التى تجعل فيها متسعا لفروع شتى من التطبيقات المحاسبية ، وليس أدل على ذلك من قدرة المحاسبين على تقديم البيانات المحاسبية التى تخدم فئات متعددة ذات إهتمامات مختلفة ، وهو الأمر الذى ساهم بدوره فى ظهور فروع عديدة للدراسات المحاسبية التى يخدم كل منها مجالا محددا ، أو يقدم بياناته لفئة معينة ، أو يركز دراساته على موضوع خاص . ولذلك كان من الطبيعى أن نرى فروعا كثيرة وارفة الظلال لشجرة المحاسبة منها:

المحاسبة المالية :

وهى فرع من فروع الدراسات المحاسبية ، يقدم خدماته للوحدات الاقتصادية التى تقوم بعمليات مالية تكون فى الغالب عمليات بيع وشراء لسلع أو خدمات محددة وتهدف من ثم الى تسجيل هذه العمليات المالية وتبويبها وتحليلها وعرضها لخدمة أهداف أصحاب المشروع والأطراف الخارجية عموما كالدائنين والمقرضين والجهات الحكومية ذات المصلحة....الخ .

محاسبة التكاليف :

وهى فرع آخر من فروع الدراسات المحاسبية ، ورغم أنه نشأ أساسا للتطبيق فى المشروعات الصناعية إلا أن محاسبة التكاليف الآن أمكن تطويعها للتطبيق على معظم – إن لم يكن كل – المشروعات سواء أكانت صناعية أو زراعية أو خدمية ... الخ ، وتهدف محاسبة التكاليف إلى تحديد تكاليف الأنتاج التام وغير التام ، والرقابة عى عناصر التكاليف ، وترشيد السياسات والقرارات الإدارية ... وغير ذلك .

المحاسبة الضريبية :

وهى أيضا أحد فروع الدراسات المحاسبية الذى يهتم بدراسة التشريعات الضريبية ، وتحديد الأوعية الضرائبية الخاضعة للضريبة ، ومقدار الضريبة المستحقة على الخاضعين لها ... الخ .

المحاسبة الإدارية :

وهى ذلك الفرع المحاسبى الذى يسعى لتطويع البيانات المحاسبية لخدمة الأهداف الإدارية وترشيد السياسات والقرارات الإدارية على أساس من معلومات أقرب ماتكون إلى الدقة بعد معالجة البيانات المحاسبية بأساليب

حديثة كمية وسلوكية لمساعدة الادارة على التنبؤ والتخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة على أسس علمية واضحة فى بيئة تتسم بعدم التأكد ويحيطها الخطر.

المحاسبة الحكومية :

هى أيضا فرع من فروع الدراسات المحاسبية ويطبق على وحدات الجهاز الادارى للدولة والوزارات والمصالح والهيئات الحكومية غير الهادفة للربح وهى تلك التى تقدم خدماتها العامة للجمهور بأسعار رمزية أو مجانا.

المحاسبة القومية :

هى أيضا أحد فروع الدراسات المحاسبية الذى يهتم بتحليل النشاط الإقتصادى القومى من أجل توفير البيانات اللازمة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات على المستوى القومى فى مجموعه .

وهناك فروع أخرى عديدة للدراسات المحاسبية يقصر المقام عن ذكرها جميعا ، فهناك محاسبة المنشآت المتخصصة ، والدراسات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية ، وبحوث العمليات وتطبيقاتها المحاسبية ، والمراجعة ... وغيرها ... وغيرها.

والواقع انه يصعب القول - عموما - بأن أنواع الدراسات المحاسبية السابق ذكرها تمثل فروعا مستقلة لنظرية المحاسبة ، فقد يحلو للبعض أن يعتبرها مجرد تطبيقات مختلفة تنبع من مصدر واحد هو النظرية العامة للمحاسبة بينما يرى آخرون أن كل منها يمكن أن يكون له نظرية فرعية تنبع من النظرية العامة للمحاسبة وترتبط بها ... على أن ذلك يدخل فى باب الجدل والنقاش الفلسفى الذى لايتسع له المقام فى هذه العجالة السريعة .

وفى هذا الكتاب نتناول المحاسبة القومية بالدراسة والتحليل ، والعرض والتفسير ، ونأمل أن يكون مفيدا للقارئ من حيث البساطة والوضوح وسهولة العرض ، وشمول الدراسة لأغلب الموضوعات ذات العلاقة ، ولسنا نزعم أن هذا الكتاب يمثل إضافة للمكتبة العربية؛ فذلك شرف حصل عليه الرواد من أساتذتنا الذين كتبوا فى المحاسبة القومية وسرنا نحن على دربهم وتعلمنا منهم، ويكفينا نحن شرفا أن نؤكد أن هذا الكتاب يمثل إضافة علمية لنا ، فقد ألزمنا بالقراءة الجادة والدراسة المتأنية والمستفيضة لموضوع جاد ، ويمثل هذا الكتاب خلاصة هذه القراءات ونتيجة هذه الدراسة ، ورأينا الذى خلصنا به من القراءة والدرس . فإن كنا قد أخطأنا ، فيكفينا أن نجزى أجر من أجتهد

فأخطأ ، وإن كنا قد أصبنا فذاك فضل الله يؤتيه من يشاء . ونسـأله تعـالى أن يهدينا جادة الصواب ، ويكفينا شر الشطط ، ويجنبنا خطر الزلل .

ونأمل من كل قارئ لهذا الكتاب أن يلفت نظرنـا إلى مـانكون قد وقعنـا فيه من أخطاء أو أوجه قصور حتى نعالجها فيما يلـى مـن طبعـات ، ولسـان حالنا يقول :

" رحم الله من أهدى إلينا عيوبنا"

والله من وراء القصد ، وهو سبحانه يهدى سواء السبيل ،

دكتور
نعيم فهيم حنا
قسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

الزقازيق - يناير ١٩٩٥

الفصل الأول

الإطار الفكرى للمحاسبة القومية

Conceptual Scheme of National Accounting

مقدمـــة :

على الرغم من أن المحاسبة القومية تنبثق من نفس المصدر الذى تنبثـق منـه فـروع المحاسـبة الأخـرى ؛ ألا وهـو النظريـة العامـة للمحاسـبة ؛ إلا أن المحاسـبة القوميـة ذات طبيعـة خاصـة ، تختلـف فـى بعض الجزئيات بسـبب إختلاف مجال تطبيقها ، وتنوع أهدافها ، وعموميـة نظرتهـا وشـمولها ولذلـك فمن الضرورى أن نخصص هذا الفصل لدراسة الطبيعة الخاصة لهذا الفـرع المحاسبى من حيث :

- تعريف المحاسبة القومية ومجال تطبيقها وأهدافها .
- التطور التاريخى للمحاسبة القومية .
- أوجه الشبه والخلاف بين المحاسبة القومية وفروع المحاسبه الاخرى
- العلاقة بين المحاسبة القومية والاقتصاد
- العلاقة بين المحاسبة القومية وبعض العلوم الاجتماعية الأخرى .

أولا : تعريف المحاسبة القومية *Definition of National Accounting*

لم يتعرض فرع من فروع الدراسات المحاسبية للجدل والنقاش ، مثلما تعرضت له " المحاسبة القومية " ، وهو جدل لم ينصرف فقط إلى تعريفها ، بل إنسحب أيضا على مسمياتها ، ولذلك تتعدد تعاريف المحاسبة القومية ، كما تتعدد مسمياتها ، فبينما يسميها البعض " المحاسبة الاقتصادية Economic Accounting ويسميها آخرون بالمحاسبة الإجتماعية Social Accounting ، فى الوقت الذى يفضل فيه آخرون تسميتها بالمحاسبة الكلية Macro Accounting أو المحاسبة القومية National Accounting "

ونحن نرى أنه لايمكن تفضيل إحدى التسميات على غيرها ، لسبب بسيط ، هو أن جميع هذه التسميات صحيحة وصادقة ، ولكن كل تسمية منها تركز على جانب أو هدف أو دور معين من الجوانب أو الأهداف أو الأدوار التى تشملها المحاسبة القومية أو تحققها أو تقوم بها .

فعندما نطلق على هذا الفرع المحاسبى تسمية " المحاسبة الإقتصادية ، فذلك لانه يقوم بقياس وتقويم المفاهيم الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى كله ، مثل مفهوم الدخل القومى والناتج القومى والإنفاق القومى والاستثمار القومى ... الخ .

واذا أطلقنا عليها " المحاسبة الإجتماعية " فذلك لان أحد الأدوار الأساسية للمحاسبة القومية هو دورها فى تقديم البيانات التى تساهم فى عدالة توزيع الدخل والناتج القومى بين فئات المجتمع وطبقاته وأفراده وبالتالى الأهداف الاجتماعية لخطط التنمية فى الدول النامية .

أما إذا إستخدمنا تعبير " المحاسبة الكلية " فذلك لان هذا الفرع المحاسبى يهتم بدراسة وتحليل المفاهيم الاقتصادية الكلية والعلاقات المتبادلة والمتداخلة

بين هذه المفاهيم على المستوى الكلى Macro Level، على أن التسمية الأكثر شيوعا وإستخداما بين المحاسبين هى " **المحاسبة القومية** " إستنادا إلى أن هذا الفرع المحاسبى يهتم بدراسة وتحليل المفاهيم المحاسبية على المستوى القومى ، وتطبيق المبادىء المحاسبية على المفاهيم الاقتصادية القومية .

ويميل المؤلف إلى تعبير " المحاسبة الإجتماعية " لعدة أسباب :

١- أن هذه التسمية تلقى الضوء على الدور الاجتماعي الهام الذى تؤديه المحاسبة على المستوى القومي فى خدمة أهداف المجتمع .

٢- أن المفاهيم المحاسبية القومية تصبح غير ذات أهمية فى حد ذاتها مالم يتم ربطها بالأهداف الإجتماعية لخطط التنمية وهى الأهداف التى نطالب دائما بألا تتجاهلها الدولة أو تتخلى عنها تحت دعاوى التحرير الإقتصادى وإعمال آليات السوق ، ذلك أن للدولة دورا هاما فى حفظ التوازن الإجتماعى لفئات المجتمع ، وتصبح المحاسبة الاجتماعية (القومية) بماتقدمه من بيانات ومعلومات وسيلة الدولة وأداتها لتحقيق هذا التوازن والحفاظ عليه .

٣- ان قياس وتقويم المفاهيم الاقتصادية القومية ليس غاية فى حدذاته ، بل هو مجرد وسيلة لدراسة وتحليل آثار القرارات الاقتصادية القومية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمجتمع مع ضمان عدالة توزيع العوائد الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية على أفراد المجتمع . أو بمعنى اكثر دقة أن يحصل كل فرد داخل المجتمع على عائد إجتماعى يتناسب مع ماتحمله من تكلفة إجتماعية ويتناسب كذلك مع دوره فى تحقيق هذا العائد ، ومع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوازنات القوى داخل المجتمع مما

يؤدى فى النهاية إلى تحقيق أهداف المجتمع التى لاتخرج عن أحد نوعين أو كليهما معا (١) :

١- إما أهـداف تتعلق بكفـاءة تخصيص المـوارد

Economic Allocation Efficiency

٢- أو أهداف تتعلق بعدالة التوزيع Distributional Equity وتساهم المحاسبة القومية فى كل ذلك بتوفير البيانات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ذلك لان الهدف الأول (كفاءة التخصيص) يتطلب التعرف على الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة والعوائد الممكنة فى ظل كل استخدام بديل حتى يمكن إختيار اكثر الاستخدامات تحقيقا لكفاءة التخصيص .

كما أن الهدف الثانى (عدالة التوزيع) يتطلب معرفة نمط توزيع الدخل فى المجتمع ، وتفضيلات الأفراد للسلع والخدمات وهو مايمكن أن يخلق الطلب الفعال effective demand والذى يعنى ليس فقط الحاجة إلى السلعة أو الخدمة بل أيضا الاستعداد للدفع Willingness to pay (WTP) من أجل هذه السلعة أو الخدمة .

ورغم ميلنا إلى تسمية هذا الفرع المحاسبى بـ " المحاسبة الإجتماعية " للأسباب السابق عرضها .

إلا أننا سوف نستخدم تعبير " المحاسبة القومية " لأنها التسمية الأكثر شيوعا وإستخداما بين المحاسبين كما سبق الإشارة وحتى لاتقف التسمية حائلا

---

(١) أنظر فى تفاصيل ذلك :
نعيم فهيم حنا : قياس وتقويم التكاليف الاجتماعية للاستثمارات الاجنبية فى مصر بالتطبيق على القطاع الصناعى - *رسالة دكتوراه غير منشورة* - جامعة الزقازيق- ١٩٩٣ - ص ٣٢ ومابعدها.

يمنعنا من الدراسة والتحليل لفرع من أهم فروع الدراسات المحاسبية وأكثرها إرتباطا برفاهية الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما عن تعاريف المحاسبة القومية فحدث ولاحرج عن تعدد التعاريف وإختلافها ، ويرجع هذا التعدد والإختلاف - من وجهة نظرنا - إلى سببين أساسيين هما :-

أ) تعدد واختلاف الفئات المهتمه ببيانات المحاسبة القومية (إقتصاديين - سياسيين - رجال أعمال - نقابات عمالية - هيئات دولية ... الخ) .- وهو ماسنعرض له بالتفصيل فيما بعد - وبالتالى فإن كل فئة من هذه الفئات تلقى الضوء فى تعريفها للمحاسبة القومية على ذلك الجانب الذى تراه محققا لأهدافها وموفرا للبيانات والمعلومات التى تحقق لها هذه الأهداف .

ب) إتجاه بعض التعاريف للتركيز على الإطار النظرى أو الفلسفى Theoretical scheme للمحاسبة القومية ، بينما يركز البعض الآخر من التعاريف على الجانب الإجرائى أو العملى Operational or practical وسوف نعرض فيمايلى مجموعة منتقاة من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة القومية لنستخلص من خلالها التعريف الذى نراه أكثر تعبيرا عن منهج الدراسة :

١- المحاسبة القومية هى ذلك الفرع من فروع المحاسبة الذى يهتم بقياس وتحليل وعرض الجوانب الأقتصادية للنشاط القومى بطريقة منظمة ومنطقية بحيث يمكن تقييم نتائج هذا النشاط على فترات دورية ،

وبحيث يمكن توفير البيانات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرارات وترشيد السياسات القومية " (١) .

٢- المحاسبة القومية كعلم هى" أحد العلوم الاجتماعية الذى يعتمد على مجموعة من المبادئ والأسس والمفاهيم والنظريات العلمية لقياس وعرض نتائج النشاط الاقتصادى للمجتمع بقطاعاته المختلفة فى فترات دورية منتظمة بحيث يمكن استخدامها فى مجالات تخطيط السياسات الإقتصادية ومتابعة تنفيذها " (٢) .

٣- المحاسبة القومية كنظام أو فن هى " مجموعة القواعد والاجراءات والأساليب المتبعة لحصر وتقييم أوجه النشاط الإقتصادى وتحليلها وتبويبها وتلخيصها وعرضها بالصورة أو الصور التى تساعد فى تحقيق الأهداف السابقة " (٣) .

٤- المحاسبة القومية هى " وسيلة لوصف النشاط الإقتصادى وانها تعتمد على دراسة وتتبع الصفقات التى يجريها المتعاقدون فى القطاعات المختلفة فى صورة حسابات وتعد على أساس القيد المزدوج بهدف تحليل السياسات الإقتصادية فتسجل كل صفقة مرتين فى حسابين مختلفين بقيمتها النقدية " (٤) .

---

(١) د.عباس مهدى الشيرازى : أصول المحاسبة القومية - دار النهضة العربية - القاهرة- ١٩٨٩ - ص٤.

(٢) د.حازم أحمد يس : دراسة فى المحاسبة القومية - مكتبة الشباب - القاهرة - ١٩٨٥.

(٣) المرجع السابق - نفس الصفحات .

(٤) أ. محمود شوقى عطا الله : المحاسبة الحكومية والقومية - مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٨٥ .

٥- المحاسبة القومية هى " ذلك الفرع من فروع المحاسبة الذى يعنى بدراسة الأساليب العديدة لوضع المتغيرات الأقتصادية الأقتصادية القومية فى صورة كمية بالاضافة الى تحليل وتفسير تلك المتغيرات"[١]

٦- المحاسبة القومية هى " ذلك الفرع من فروع المحاسبة الذى يستند على مجموعة من المبادئ والمفاهيم والأسس المحاسبية الذى يهتم بتصوير النشاط الاقتصادى للمجتمع بكل قطاعاته من أجل قياس نتائجه وعرض وتحليل العمليات الإقتصادية يهدف تقييم نتائج هذا النشاط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط وترشيد السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات على المستويين الجزئى والكلى" [٢] .

٧ - المحاسبة القومية " هى نظام محاسبى قومى يتضمن مجموعة من الحسابات والقوائم والميزانيات معدة وفقا لمبادىء ومفاهيم وقواعد إقتصادية ومحاسبيه معينة بهدف قياس وتحليل الإقتصاد القومى وعرض نتائجه بمايضمن تقييم هذه النتائج وتوفير البيانات التى يتم إستخدامها فى اتخاذ القرارات وممارسة العملية التخطيطية " [٣]

٨- المحاسبة القومية هى "مجموعة من الأساليب المحاسبية والإحصائية والرياضية التى تستخدم فى القياس الفترى للنشاط الاقتصادى وتستخدم

---

(1) Shawki M.Farag., " Input - Output Analysis : Applications to Business Accounting " Centre for International Education and Research in Accounting , Uni. of Illinois U.S.A 1967, p.5.

(٢) د. ألفت على مندور : نظام المحاسبة القومية - مكتبة التكامل - الزقازيق ١٩٩٢ - ص ٦ .

(٣) د. نبيل على الحديدى : دراسات فى المحاسبة والمراجعة الحكومية - مكتبة الجلاء - بورسعيد بدون تاريخ - ص ٨ .

فـى تطبيقهـا مجموعـة مـن المفـاهيم والأسـس والمبادىءالاقتصاديـة والاجتماعية التى تختلف باختلاف الزمان والمكان " [١].

٩ – المحاسبة القوميـة هـى " أحد فروع علـم المحاسـبة الـذى يهتـم بقيـاس مجموع ما انتجته عوامل الانتاج المختلفة من سلع وخدمات وذلك خلال فترة زمنية معينة " [٢].

١٠ – المحاسبة القوميـة هـى " مجموعـة مـن المبـادئ والأسـس الأقتصاديـة والأساليب والوسائل المحاسبية والرياضية والاحصائية التى تهدف إلـى تجميع البيانات ذات الدلالة الأقتصادية عن النشاط الأقتصادى التجميعـى لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة "[٣]

١١– المحاسبة القومية أو الاجتماعيـة هـى مجموعـة مـن القواعد التـى يتـم بمقتضاها تصوير الجانب الاقتصادى من حياة المجتمع تصويـرا شـاملا يعتمد فيه على التعبير الرقمى ، وفى شكل يساعد علـى ترشـيد السياسـة الاقتصادية " [٤] .

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص الحقائق التالية :

أولا : أن " المحاسـبة القوميـة " هـى أحد فـروع الدراسـات المحاسـبية الـذى ينتمـى إلـى النظريـة العامـة للمحاسـبة ، ورغـم إختلافهـا عـن هـذه

---

(١) د. كمال خليفة أبو زيد ، د.كمال الدين مصطفى الدمراوى – محاضرات فى المحاسبة القومية قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة جامعة الاسكندرية –١٩٩١– ص٣.

(٢) د. فؤاد السيد المليجى – المحاسبة القوميـة – قسم المحاسبة – كليـة التجـارة جامعـة الاسكندرية ، ١٩٩٣ – ص ٥ .

(٣) د.عبد الحـى مرعـى – دراسـات فـى المحاسـبة القوميـة والمحاسـبة الحكوميـة – الأسكندرية.دار المطبوعات الجامعية – ١٩٨٨ – ص ٥ .

(٤) لجنـة التخطيـط القومـى – شـعبة الدخل والحسابات القوميـة – مذكـرة رقـم ٧٤ لسـنة ١٩٥٤ .

النظرية فى بعض التفاصيل إلا أن إطارها الفلسفى ينحدر من هذه النظرية ويترسم خطاها ويؤول إليها .

ثانيا : إن الإطار الاجرائى والتطبيقى للمحاسبة القومية يستمد أدواته من " الفن المحاسبى " بوسائله وإجراءاته المعروفة والمعهودة (طريقة القيد المزدوج ، نمط الحسابات المعروف ، طرق القيد والترحيل والعرض والإفصاح ..الخ) .

ثالثا : إن موضوع أو مجال " المحاسبة القومية " سواء فى إطارها الفلسفى أو إطارها الإجرائى ، هو مجال النشاط الإقتصادى القومى سواء بين قطاعات المجتمع أو بين المجتمع وغيره من المجتمعات ، بهدف القياس الكمى والنقدى للمتغيرات الإقتصادية القومية مثل الناتج القومى، الدخل القومى الانفاق القومى ، الإستثمار القومى ...الخ .

وهذا التطبيق المحاسبى على المتغيرات الأقتصادية هو مايخلق ذلك التزاوج الفريد بين المحاسبة والاقتصاد كعلوم اجتماعية هدفها النهائى رفاهية الإنسان وتقدم المجتمع .

رابعا : أن الأهداف التى تسعى المحاسبة القومية لتحقيقها لاتختلف عن الأهداف التى تسعى إليها فروع المحاسبة جميعا والتى لاتخرج عن: -

١ - الإحتفاظ بسجل دورى عن العمليات الأقتصادية التى تتم بين قطاعات الاقتصاد القومى وبعضها البعض أو بينها وبين العالم الخارجى ويتطلب تحقيق هذا الهدف مايلى :

* تسجيل العمليات والصفقات المتبادلة فى صورة حسابات تعد على أساس القيد المزدوج .

* وضع المتغيرات الإقتصادية القومية فى صورة كمية وقيميه مما يسهل معه تحليلها ودراسة آثارها وتسجيل هذه الآثار وهو مايساعد على إجراء المقارنات الزمانية والمكانية للمتغيرات الاقتصادية المختلفة (المقارنات بين فترة وأخرى / بين دولة وأخرى) .

ولايعنى ذلك بحال من الأحوال أنه توجد دفاتر منتظمة على المستوى القومى مثل تلك التى تحتفظ بها الوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئى (دفاتر القيد الأولى كاليومية، دفتر الأستاذ ...الخ) كما لاتوجد " مستندات " لاثبات صحة العمليات وحدوثها ... بل إن مانقصده هو أنْ هناك على المستوى القومى وسائط أخرى تسجل فيها المتغيرات الإقتصادية القومية، ليست دفاتر بالمعنى الذى نراه على المستوى الجزئى ، ولكنها تمثل " سجلات " من نوع آخر ومن أمثلتها ، وثائق الخطط الخمسية للتنمية ، الموازنة العامة للدولة ، الموازين السلعية ، ميزان المدفوعات ... الخ .

٢- قياس نتائج النشاط الإقتصادى خلال فترة معينة - تكون عادة سنة كاملة - وهو ما يعادل قياس نتائج الأعمال فى المشروعات الخاصة عن فترة محددة . وهنا يود المؤلف أن يلفت النظر إلى ضرورة التفرقة على المستوى القومى بين المفاهيم التالية [١] :

(أ) **التكلفة الاجتماعية : Social Cost** (أو التكلفة القومية) وهى التضحيات الاقتصادية التى يتحملها المجتمع فى مجموعه أو فئة من فئاته مقابل الحصول على منافع أو عوائد اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة ، حالية

---

(١) أنظر فى تفاصيل ذلك :
- نعيم فهيم حنا : قياس وتقويم التكاليف الإجتماعية - ... - مرجع سابق - ص ٦

أو مستقبلة وتساهم فى إنجاز أهداف التنمية الأقتصادية والاجتماعية وفى حدود الخطط المرسومة لها .

(ب) الضياع الإجتماعى Social Waste يمثل التضحيات الأقتصادية التى يتحملها المجتمع فى مجموعه أو فئة من فئاته ، دون الحصول على عائد أو منفعة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلة وتمثل هذه التضحيات عدم الرشد فى إدارة الاقتصاد القومى ومن أمثلة هذا الضياع على المستوى القومى :-

* الطاقات العاطلة والموارد غير المستغلة على المستوى القومى .
* ضياع الموارد الطبيعية نتيجة سوء الإستخدام .
* الضياع الفنى أو التكنولوجى الناتج عن استخدام أساليب تقنية غير ملائمة لبيئة المجتمع ، أو الفشل فى تطويع الوسائل التقنية المتاحة لاستخدامها فى أفضل الاستخدامات الممكنة .

(جـ) أما الخسارة الاجتماعية Social Loss فهى التضحيات الأقتصادية التى يتحملها المجتمع فى مجموعه أو فئة من فئاته دون الحصول على عائد أو منفعة مباشرة أو غير مباشرة ، حالية أو مستقبلة ويتم تحمل هذه التضحيات بشكل غير متوقع ولايمكن التنبؤ بها مقدما أو تحديد مقدارها بدقة نتيجة لظروف عدم التأكد مثل الزلازل والبراكين والسيول ...الخ .

والواقع ان الخلط بين هذه المفاهيم على المستوى القومى قد يؤدى إلى عدم الدقة فى حساب المتغيرات الإقتصادية القومية وبالتالى فى قياس نتائج النشاط الاقتصادى القومى .

٣- المساعدة على توفير البيانات اللازمة لرسم وتخطيط السياسة الاقتصادية للدولة وترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية القومية .

فالمخطط القومى يحتاج الى نظام محاسبى متكامل يوفر له - فى ظل ظروف اقتصادية متغيرة - بيانات ومعلومات عن الإستثمار والادخار والانتاج والعمالة والنقد الأجنبى المتاح فى السوق ، وبيانات ميزان المدفوعات ، كما يحتاج إلى بيانات عن الموازنة العامة للدولة ، ومعالم خطة التنمية الأقتصادية والاجتماعية كما يحتاج إلى تحديد أثر السياسات الإقتصادية المقترحة على هذه المتغيرات وغيرها مثل توزيع الدخل القومى ونسبة مساهمة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى فى قيمة الناتج القومى الاجمالى ، وطرق معالجة العجز فى الموزانة العامة للدولة ، وأثر كل طريقة على المتغيرات الاقتصادية وعلى معدل التضخم و ...الخ .

وفى كل هذه الأمور يمكن أن يكون للمحاسبة دور فى تحديد مثل هذه المتغيرات وتوفير البيانات الخاصة بها ، مما يتيح للمخطط القومى فرصة إتخاذ القرارات الاقتصادية القومية على أساس معلومات حقيقية مبنية على أساس بيانات تم جمعها وتشغيلها على أسس محاسبية تساهم فى قياس وتقويم أثر السياسات الاقتصادية الكلية ويرى البعض(١)أن هذا الدور المحاسبى على المستوى القومى لايقتضى من المحاسبين سوى " تصحيح الدراسات التى تعد على المستوى الجزئى عن طريق ادخال بعض المؤشرات الإجمالية على المستوى القومى " على أننا نرى أن الدور المحاسبى على المستوى القومى يتجاوزذلك بكثير ويتطلب من المحاسبين بذل المزيد من الجهد لتوفير البيانات اللازمة لمساعدة المخطط القومى على رسم السياسات الإقتصادية ووضع الخطط القومية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، ذلك أن إتخاذ

---

(١) د. محمد فخرى مكى : دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات فى الدول النامية - الجزء الثانى - المجلة العربية للتكاليف - العدد الثالث - يناير ١٩٨٢ - ص ٦٦.

القرارات المرتبطة بالسياسات والبرامج الإقتصادية يختلف فى الدرجة – وربما فى النوع – عن إتخاذ القرارات على المستوى الجزئى ، ويرجع هذا الاختلاف إلى صعوبة إتخاذ القرارات على المستوى القومى وهى صعوبة تنشأ من أسباب يعود بعضها إلى طبيعة المتغيرات الاقتصادية فى حد ذاتها ، ويرجع البعض الآخر إلى المستوى الذى تتخذ عنده ومن أجله هذه القرارات:–

* فالمتغيرات الاقتصادية على المستوى القومى تتميز بالتشابك والتعقيد الشديدين ، ذلك أن تغييرًا أوتعديلاً فى أحد هذه المتغيرات يؤدى بالتبعية إلى مجموعة من التغيرات فى باقى المتغيرات سواء كان هذا التغير سلبا أو إيجابا، عكسيا أو طرديا ، مما يقتضى من المخطط الإقتصادى مراعاة هذه العلاقات ، ومراعاة تحقيق نوع من التوازن بين هذه المتغيرات إذا ما كان التغير فى أحدها يتعارض مع التغير المرغوب فى باقى المتغيرات أو بعضها.

ومن الأمثلة على ذلك أن المخطط الاقتصادى قد يرى زيادة سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى حتى يضمن تحقيق مجموعة من النتائج المرغوبة مثل أن يكون سعر الفائدة الجديد مشجعاً لأصحاب الودائع الدولارية كى يحولوا مدخراتهم إلى الجنيه المصرى ، كما قد يشجع هذا السعر الجديد للفائدة ، المصريين العاملين فى الخارج على ايداع مدخراتهم فى مصر لاخارجها ، كما قد يساهم فى خفض معدلات التضخم عن طريق سحب جزء من النقود المتداولة لإيداعها فى البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، على أنه من ناحية أخرى فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع يتبعه فى الغالب إرتفاع سعر الفائدة على القروض مما يؤثر بالانكماش على النشاط

الاستثمارى ويرفع من أسعار السلع والخدمات لارتفاع تكاليف أنتاجها بسبب إرتفاع سعر الفائدة ... الخ .

لذا يحتاج المخطط الاقتصادى إلى توافر قدر معين من البيانات عن النشاط الاقتصادى والمتغيرات الاقتصادية داخل الدولة ، وهنا يمكن للمحاسبة أن تلعب دورها فى تجميع هذه البيانات وتبويبها وعرضها بالشكل الذى يساعد المخطط القومى على تعرف الآثار المحتملة لقراره على المتغيرات الإقتصادية .

* أما من حيث المستوى الذى تتخذ عنده هذه القرارات ، وهو المستوى القومى ، فهو يتطلب إتساعا فى النظرة ، وشمولا فى الفكر ، ويواجه المخطط الاقتصادى على المستوى القومى نوعين من التعقيدات التى يتعرض لها استخدام المعلومات المحاسبية فى إتخاذ القرارات (١) :-

النوع الأول : محدودية الرشد **Limited Rationality** (أو الرشد المحدود)

والفكرة الرئيسية هنا هو أنه لايمكن ان يكون هناك قرار رشيد بصفة مطلقة كما أن الرشد مفهوم نسبى ، ذلك أن القرار يبنى دائما على معلومات غير مكتملة عن البدائل المتاحة ونتائج كل بديل ، لانه لايمكن معرفة كل شىء عن أى شئ Not every thing can be known ، فضلا عن أن هناك تكلفة ترتبط بجمع البيانات وتنظميها وتشغيلها واسترجاعها Retrieving ولذلك فإن التكلفة قد تكون قيدا على توفير المعلومات الكاملة .

(1) James B. March., Ambiguity and Accounting ., The Elusive Link between Information and Decision Making . (Accounting , Organization and Society) Vol.12.No.2, 1987., P. 154.

النوع الثانى : صراع المصالح Conflict of interests

والفكرة الرئيسية هنا ، أن المجتمع يتكون من تحالف أو إئتلاف Coalition من فئات أو طبقات أو أفراد مختلفى الأهداف والمصالح ، ولذلك فإن المعلومات التى يتم الحصول عليها منهم لايمكن أن تكون موضوعية تماما ولاتشوبها شائبة من المصلحة information is not innoncent ، هذا ، كما أن المحاسبة ، ومعايير المحاسبة قد أصبحت ميدانا لصراع القوى السياسية أو سياسات القوى Accounting and Accounting standards are Arena of power politics .

وعلى ذلك فإن إتخاذ القرارات الاقتصادية القومية ، وتحديد السياسات والبرامج الإقتصادية الملائمة لمجتمع ما يعتبر أمرا معقدا لسببين :-

١- لان مصالح المجتمع واهتماماته ليس من السهل تحديدها .

٢- لان هذه المصالح تختلف من فئة إلى أخرى داخل المجتمع كما أنها تختلف بإختلاف المخططين .

لذلك فإن أية سياسة إقتصادية تؤدى فى الغالب إلى تحقيق فائدة لبعض الفئات أو المجموعات داخل المجتمع بينما تحقق اضرارا أو أعباء لفئات أخرى .

وهكذا يصبح على المخطط القومى أن يحقق نوعا من التوازن بين مصالح المجموعات والفئات المختلفة داخل المجتمع من خلال أدواته الإقتصادية المتاحة ، ومن خلال التأثير المحتمل على العلاقات المتشابكة التى تربط بين الظواهر المختلفة للنشاط الاقتصادى .

ويحتاج المخطط القومى فى صنعه للقرارات المتعلقة بتخطيط الاستثمار القومى إلىتحديد الأثر المحتمل على الاستهلاك والادخار أو التأثير

على ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولـة ، يحتـاج فـى كـل ذلـك إلـى بيانات محاسبية دقيقة يسترشدبها فى الدراسـة والتحليل ، وتمكنـه مـن إجـراء الحسـاب الإقتصـادى الرشيد للنشـاط الإستثمارى ، ولذلـك فإنـه يصبـح مـن مسئولية المحاسبة أن تهتـم بخدمـة الاقتصـاد القومـى ككـل عـن طريـق انتـاج البيانات اللازمة التى يعتمد عليها فى رسم السياسة المالية والاقتصادية للدولـة وفـى وضـع خطـة شـاملة لإستغلال المـوارد المتاحـة والتحقـق مـن كفـاءة إستخدامها لتحقيق الأهداف المحددة بإطار هذه الخطة .

٤- المسـاهمة فـى حـل المشـاكل الإقتصاديـة القوميـة التـى تواجـه الاقتصـاد القومـى ، حيـث تعمـل المحاسـبة القوميـة كنظـام للمعلومـات علـى المستوى القومى ، فتحدد المشاكل التى تعترض المخطط الاقتصادى ، وتوفـر البيانات والمعلومات اللازمة التى تساعد على حل هذه المشاكل .

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين [١] قد ذهب إلى أن المحاسبة القومية " ليسـت وسـيلة لحـل مشـاكل الوحـدة المحاسـبية ، ولكنهـا وسـيلة لقيـاس نتـائج نشاطها وتقييم أدائها وترشيد سياساتها ".

إلا أننا نرى أن المحاسبة القومية - شـأنها فـى ذلـك شـأن بـاقى فـروع المحاسبة - تقوم بدور هام فى حل مايعترض الوحدة المحاسـبية - وهـى هنـا الاقتصـاد القومـى كلـه - من مشاكل ، وذلك عن طريـق تحديـد هـذه المشـاكل وتوفير البيانات اللازمة عنهـا ، وتحديـد البدائـل المتاحـة للحـل ، والتوصيـة

---

(١) د. محمد أحمد البدوى الباز : دراسات فى المحاسبة القومية - مدخل متكامل - مكتبة الفتح - الزقازيق ١٩٨٩ - ص ٢٩ .
- انظر ايضا لنفس المؤلف : نحو منهج متكامل للمحاسبة القومية - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - ١٩٨٦- ص ٤٩ .

بأحد هذه البدائل – ومن بين المشاكل العديدة التى تواجـه الاقتصـاد المصـرى ويمكن للمحاسبة القومية أن تساهم فى حلها مايلى (١) :-

* مشكلة الفجوة الإدخارية (فجوة الموارد المحلية) Saving gap وهى التى تتمثل فى عجز الإدخار المحلى عن مواجهة متطلبات الإستثمار القومـى، ذلك أن تحديد قيمة هذه الفجوة رهن بتوافر البيانـات المحاسـبية عـن كـل مـن حجم الإدخار المتاح وحجم الاستثمار القومى المطلـوب تحقيقـه للوصـول الـى معدل النمو المطلوب أو المستهدف خلال سنوات الخطة .

* فجوة التجارة الخارجية Trading gap .

والتى تتمثل فى عجز حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى فى مواجهـة متطلبات الواردات التى تم استيرادها خلال فترة معينة .

* العجز فى الموازنة العامة للدولة وطرق تمويل هذا العجز ومن هذه الطرق زيادة حصيلة الضرائب ، تعبئة المدخرات المحلية ... الخ .

* مشكلة الإختلال فى توزيع الناتج القومى ممـا يتطلـب توافـر بيانـات عن هذا الناتج وتوزيعه بين القطاعات الأساسية المنتجه لهذا الناتج (زراعة / صناعة / خدمات) أو بين أفراد وفئات المجتمع (العمالة / أصحـاب عوائـد التملك / المنظمين ...الخ) أو بين مناطق الدولة (ريف / حضر)...الخ .

* مشكلة عدم الإسـتغلال الأمثـل للطاقـات والقـوى الانتاجيـة الظـاهرة والكامنة فى الاقتصـاد القومى وهى مايعنى وجود طاقات عاطلة غير مستغلة.

---

(١) لمزيد مـن التفـاصيل عـن مشـاكل المجتمـع المصـرى ذات الجـذور الاقتصـادية يمكـن الرجوع الى :

– د.محمد فخرى مكى : تطوير أساليب التخطيط القومى وفقا لمواصفات المرحلـة الحاليـة – معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط ، ١٩٩٣ .

– د. رمزى زكى : دراسات فى أزمة مصـر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة – القاهرة ، مكتبة مدبولى – ١٩٨٧.

* مشكلة الفجوة التضخمية والتى من أهم مظاهرها إرتفاع الأسعار والأجور .

* مشكلة البطالة سواء كانت بطالة سافرة أو مقنعة .

* مشكلة ضعف أسواق المال وضعف التعامل فى الاسواق الأولية والثانوية للإصدار .

* مشكلة الفجوة التكنولوجية أى التفاوت التكنولوجى بين الفن الانتاجى المستخدم داخل الدولة وبين الفنون الانتاجية فى الدول المتقدمة مما ينعكس اثره على تكاليف الأنتاج (١) لذلك فإننا نعتقد أن التهوين من دور المحاسبة على المستوى القومى فى توفير المعلومات اللازمة لحل هذه المشاكل أو ترك هذه المهمة لغير المحاسبين سوف يؤدى إلى عدم وضوح الرؤية أمام المخطط القومى فيما يتعلق بحل المشاكل التى تعترض طرق التنمية ، أو تعوق النمو .

٥ - تقويم الأداء الاقتصادى القومى عن طريق توفير المعلومات اللازمة لاجراء المقارنات وتطور المؤشرات القومية للدولة عبر فترة زمنية ممتدة مما يساهم فى إيضاح مدى التقدم الذى يحققه الإقتصاد القومى على طريق التنمية بمقارنة المؤشرات القومية سنويا ، أو بالمقارنة بالدول الأخرى. وهو مايساهم فى تقويم أداء الحكومات المتعاقبة ومدى نجاحها فى تحقيق التنمية الأقتصادية والاجتماعية وزيادة الثروة القومية .

---

(١) د. مصطفى محمد عز العرب : النظرية البحتة فى التجارة الخارجية - الدار المصرية اللبنانية - ١٩٨٨ - ص ١٧٧ .

التطور التاريخى للمحاسبة القومية :

الواقع أن المحاسبة القومية ليست حديثة العهد أو قريبة النشأة ، ذلك أننا نرى أنها أقدم فى نشأتها وظهورها من فروع أخرى كثيرة من الدراسات المحاسبية ونعتقد أنها تتلو مباشرة فى ظهورها كل من المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف (١) فبينما كانت البدايات الأولى للمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف فى أواخر القرن الرابع عشر وبواكير القرن الخامس عشر، فإن بدايات المحاسبة القومية تعود الى منتصف القرن السابع عشر عندما قدم كل من السير وليام بيتى Sir William Betty من انجلترا ، وبيير بواسجليبرت Piérre Boisguillbert من فرنسا تقديرات عن الدخل القومى لدولتيهما فيما بين عامى ١٦٦٠ ، ١٦٧٠م. أما قبل ذلك فقد كانت أوربا فى القرن السادس عشر تمر بمرحلة " الميركانتيلية " Mercantilism وهى نظام اقتصادى يعتمد على التجارة وإنشاء الإحتكارات التجارية الخارجية بعد تفسخ عصر الاقطاع.

تطور المحاسبة القومية فى القرن السابع عشر :

يعتبر السير ويليام بيتى (١٦٢٣ - ١٦٨٧) أول من استخدم مفهوم الدخل القومى ، وكان يعمل طبيبا وجراحا فى جيش كرومويل ، ثم عمل بعد ذلك مشرفا على تقدير مساحات الأراضى ومديرا للضرائب فى أيرلندا وفى عام ١٦٦٢ أصدر كتابه " بحث فى الضرائب والتبرعات "

" Treatise of Taxes and Contributions "

---

(١) لمزيد التفاصيل عن التطور التاريخى لمحاسبة التكاليف يمكن الرجوع إلى :

- د. حسين عامر شرف : الأصول التاريخية لمحاسبة التكاليف (من القرن الـ ١٤ حتى نهاية القرن الـ ١٨) ، مجلة التكاليف - السنة الأولى - العدد الأول - يناير ١٩٧٢ ، ص ٣١ ومابعدها .
- د. سهير شعراوى جمعة : التطور التاريخى لمحاسبة التكاليف ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق (فرع بنها) - العدد الثانى أغسطس ١٩٨١ - ص ٨١ ومابعدها .

وقد أعد السير ويليام بيتى أول تقدير للدخـل القومـى لانجلـترا فـى عـام ١٦٦٥ فى مقالة له بعنوان Verbum Sapienti (*) وفيـه قـدر الدخـل القومـى لانجلترا فى ذلك الوقـت بمبلـغ ٤٠ مليـون جنيـه اسـترلينى، وكـان هدفـه مـن دراسته تلـك أن يحـدد قـدرة إنجلـترا علـى تحقيـق دخـل مـن الضـرائـب يكفـى لتمويل الاحتياجات الحربية خلال الحرب الأهلية Civil war التى كان يتولاهـا كروموبل . وفى عام ١٦٧٦ أصدر مقالة أخرى بعنوان " الحساب السياسـى " Political Arithmetic مع تقدير آخر للدخل القومى لانجلترا وتقدير لمواردهـا بالمقارنة بموارد فرنسا وهولندا (١)

وقد جاء بعد بيتى جريجورى كنج Gregory King (١٦٤٨ - ١٧١٢) والذى قدم أول محاولة لتقدير علمى للدخل القومى كما أدخل عنصر الادخـار الذى أهمله بيتى ، وقد قدر كنج الدخل القومـى السـنوى لانجلـترا يبلـغ ٤٣,٥ مليون جنيه استرلينى ، والانفاق القومى السنوى ٤١,٧ مليون جنيه اسـترلينى وبهذا قدر كنج الزيادة فى الثروة بمقدار ١,٨ مليون جنيه استرلينى وكان ذلك فى عام ١٦٨٨ . كما قارن كنج بين الدخل القومى لكـل مـن انجلـترا وفرنسا وهولندا مما يجعله أول من أدخل المقارنات الدولية كمـا أنـه اسـتخدم المفهـوم الشامل للدخل القومى .

وفى نفس هذا الوقت تقريبـا كـان بواسـجيلبرت فـى فرنسـا (١٦٤٦ - ١٧١٤) وفوبان Vauban (١٦٣٣ - ١٧٠٧) يقومان بنفس العمـل الـذى قـام به بيتى وكنج فى انجلترا ، ولكن بينما كان بواسـجيلبرت يركـز علـى الجـانب

(*) تعبير لاتينى معناه يقترب من العبارة الشهيرة " اللبيب بالاشارة يفهم " وأصل العبارة باللاتينية هو Verbum Sapienti Sat Est .

(1) Ram . N . Lal ., The Systems of National Accounts and Material Product Balances, Allied publishers private Ltd , New Delhi , 1985, P. 20.

الفكـرى والنظرى ، فـإن فوبـان إهتـم بالجـانب الاحصـائى . وقـد نشـر بواسجيلبرت كتابه الأول بعنوان Detail de la France فى عام ١٦٩٧ (رغـم انه كتبه فى عام ١٦٩٠) ثم كتابه Factum de la France فـى عـام ١٧٠٧ وقد عرف الدخل القومى بأنه تدفق من السلع والخدمات التى يتم قياسـها نقديـا The Flow of goods and services measured in terms of money .

كمـا عرفـه أيضـا بأنـه تدفـق مـن الدخـول النقديـة flow of money incomes وفرق بين الدخل القومى ودخل الدولة income of the state وكـان بواسجيلبرت يعتقد ان مصادر الدخل القومـى تتحـدد فـى مصدريـن أساسـيين هما: -

١- الدخل من الملكية فـى شـكل الإيجـار rent والفوائـد interest والأربـاح profits والرسوم fees .

٢- الدخل من " الصناعة " ويقصد به الدخل الناتج من العمل .

وقد كانت فرنسا فى ذلك الوقت فـى عصـر الملـك لويـس الرابـع عشـر وفى بداية عصره كانت فرنسا فى ذروة الرخاء الاقتصادى إلا أنها بـدأت فـى التدهور التدريجى ، وقد رأى بواسجيلبرت أن سبب ذلـك يعـود إلـى سياسـات الملك لويس الرابع عشر التى تنحو نحو زيـادة دخـل الدولـة بفـرض ضـرائـب باهظة وتدمير العائلات الغنية دون أن تستخدم هذه الضرائب فى زيـادة ثـروة الدولة أو زيادة الدخول ، بل كانت تستخدم فى الإنفاق الترفى والإسراف غـير المبرر . وقد نشر بواسجيلبرت رأيه ذلـك فـى كتابـه الثـانى Factum de la France فأثار غضب الملك وتم نفيه وطرده من وظيفته فى البلاط الملكى .

أمـا فوبـان فقـد نشـرر كتابـه La Dime Royal سـنة ١٧٠٧ (العشـور الملكية) وفيه أعطى صـورة قاتمة عـن الوضـع الاقتصـادى لفرنسـا فـى ذلـك

الوقت بسبب الضرائب الباهظة الى فرضها لويس الرابع عشر فـأصدر الملك أوامره بحرق نسخ الكتاب وحظر تداوله وأدى ذلك إلى موت فوبان كسير القلب .

وقد أعتبر فوبان أن الدخل القومى هو المصدر الذى يأتى منه إيراد الضرائب ولذا فانه تبنى المفهوم الشامل للدخل القومى

The Comprehensive Concept of National income .

ولكن الفرق بين الدخل الاجمالى والدخل الصافى لم يكن واضحا لديه.
وقد مات لويس الرابع عشر فى عام ١٧١٥ وترك وراءه إقتصادا منهارا بسبب سياساته الاقتصادية والمالية التى كانت تقوم على فرض ضرائب باهظة دون الاهتمام بزيادة دخل الدولة وثروتها ، ولذلك فعند موته كانت خزانة الدولة فارغة والحكومة مرهقة بالديون الثقيلة وقد صح ماتوقعه بواسجيلبرت وفوبان .

تطور المحاسبة القومية فى القرن الثامن عشر :

شهد القرن الثامن عشر تطور مفوم الانتاج المادى المقيد للدخل القومى restricted material - production Concept of National income وقد تم ذلك على يد الفيزيوقراط (الطبيعيين) فى فرنسا ، وعلى يد آدم سميث ومن نحا نحوه فى انجلترا وباقى أجزاء العالم .

والطبيعيون Physiocrates هم أتباع مذهب اقتصادى نشأ فى فرنسا فى القرن الـ ١٨ وقد ذهبوا الى ان الأرض والزراعة هى مصدر الثروة كلها ، كما طالبوا بحرية التجارة والصناعة – ومن بين هؤلاء ظهر فرنسوا كيزناى Francois Quseney (١٦٧٤– ١٧٧٤) ، وميرسييه دى لاريفيير Mercier de la Réviere (١٧٢٠ – ١٧٩٣) وكونت دى ميرابين Comte de

Mirabean (١٧١٥ - ١٧٨٩) وكونـت ديبونـت دى نيمـور Comte Dupont de Nemours (١٧٣٩ - ١٨١٧) وكان كيزناى هو قائد هذه المجموعة مـن الاقتصـاديين والفلاسـفة ، ويعتـبر كتابـه " الجـدول الاقتصـادى " Tableau Economique " الذى كتبـه فـى عـام ١٧٥٨ يعتـبر مـن أهـم إبداعـات القـرن الثامن عشر (وتم نشره فى عام ١٧٦٠) (*)

وفى هذا الكتاب شرح كيزناى كيفية تدفـق السـلع اوالأمـوال مـن قطـاع معين داخل الاقتصاد القومى لقطاع آخر مبينا العمليات المختلفـة التـى تحـدث خلال هذا التدفق ، وبهذا يكون كتاب كيزناى هـو أسـاس الحسـابات القطاعيـة الحديثة فى نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (SNA) .

وقد قسم كيزناى المجتمع إلى ثلاثة قطاعات أوفئات من المواطنين :-

أ - الطبقة المنتجة The Productive Class وهم المزارعون .

ب - طبقة الملاك The propietors Class وتشـمل مـلاك الأرض مـن السادة والأمراء ونظار الوقف والكنائس (**) ... الخ .

جـ - الطبقـة غير المنتجـة (العقيمـة) The Steril Class وتشـمل الفنانين والصناع والتجار وجميع العاملين فى المهن الأخرى .

وكـان الطبيعيـون - كماسبق وأن أشـرنا - يـرون أن الدخـل القومـى والثروة هـى تجميـع للسـلع القابلـة للاسـتهلاك والتـى يتـم انتاجهـا فـى القطـاع الزراعى ، لانهم كانوا يعتقـدون أن الزراعـة هـى العمـل الوحيـد المنتـج لانـه

(*) العنوان الحقيقى لهذا الكتاب فى الانجليزية هو :

Analysis of the Arithmetical Formula of the Economic Table of the Distribution of the Annual Expenditure of an Agricultural Nation .

تحليل المعادلات الرياضية للجدول الاقتصادى لتوزيع الانفاق السنوى لدولة زراعية .

(**) اعتبر كينزناى الكنائس من ضمن طبقة الملاك لان الكنائس فى ذلك الوقت كان تمتلـك إقطاعيات كاملة تقوم بادارتها لحسابها للإنفاق من عائدهـا علـى مرتبـات الكهنـة وبنـاء كنائس جديدة وغير ذلك من نواحى الانفاق وهو مايوازى نظام الوقف فى مصر .

يعطى للمنتجين أكثر بكثير مما يستثمرونه فيه وبالتالى تحقق الزراعة صافى ريع net rent اكثر مما يحققه استثمار رأس المال فى أى جهة أخرى . وبذلك دخل مفهوم صافى الايجار للفكر الاقتصادى وهو المفهوم الذى تعود أصوله إلى الفيزيوقراط ومفهومهم عن الدخل القومى .

وقد كانت فرنسا هى المثل الصادق على صحة أفكار الطبيعيين ، فقد دمرت الحروب الصناعة والتجارة الفرنسية ، وظلت الزراعة هى المجال الوحيد الذى لم يصب بضرر كبير بسبب هذه الحروب ، بل استمر انتعاشها ، وكان ملاك الأراضى يعتبرون أنفسهم أكثر أعضاء المجتمع إنتاجا .

وهكذا كان لفكر الفيزيوقراط (الطبيعيين) أثر كبير فى تقديرات الدخل القومى من الانتاج الزراعى للاقتصاد الفرنسى . وقد اقتنع بهذا الفكر الكثيرون من الأدباء والفلاسفة ومن بينهم فولتير Voltaire (١٦٩٤ - ١٧٧٨)

ورغم ذلك فإن هناك من رفض هذه النظرة الضيقة للدخل القومى ، وكان فرنسوا فوربونيه Francois Forbonnais (١٧٢٢-١٨٠٠) ينظر للدخل القومى باعتباره ناتج جميع الأشياء المفيدة التى يتم إنتاجها من جميع الأشخاص العاملين . وكذلك إيتيان بونيه دى كوندلياك (١٧١٥- ١٧٧٨) Etienne Bonnet de Condilleac . وكذلك تورجوت A. R. J Turgot (١٧٢٧ - ١٧٨١) والذى رغم تعاطفه مع الفزيوقراط إلا أنه لم يؤيدهم فى جميع أفكارهم على طول الخط .

والواقع ان تقديرات الدخل القومى خلال هذه الفترة (١٧٦٠ - ١٧٩٠) كانت مبنية على إحصائيات غير دقيقة كما كان مفهوم الدخل القومى ذاته غير واضح . ولعل العمل الذى يستحق المناقشة بعد كتاب كيزناى المشار إليه ، يكون ماقام به لافوازييه Antoine Laurent Lavoisier (١٧٤٣- ١٧٩٤) .

وعلـى الرغـم مـن أن لافوازييـه كـان معروفـا ومشـهورا باعتبـاره أبـو الكيمياء الحديثة ، إلا أنه قام بتقدير الدخل القومى بنفس الدقة وباستخدام نفـس المنهج العلمى المنظم الذى كان يتبعه فى أعماله الكيميائية .

وقد أدت إكتشافاته فى العلوم الفيزيائية والكيميائية إلـى انتخابـه عضـوا فى الاكاديميـة الفرنسـية للعلـوم French Academy of Sciences وهـو فـى الخامسة والعشرين من عمره وفى عام ١٧٦٨ أشترى مكتب جمـع الضرائـب لأحد الاقاليم وأصبح محصل ضرائب Tax Collector لدعم ابحاثه العلمية إلا أن مكاتب جمع وتحصيل الضرائب كانت مكروهة بشدة من عامـة الشـعب (*) وفى عام ١٧٨٥ شغل لافوازييه منصب سكرتير اللجنة الحكوميـة للزراعـة ، وأثنـاء شـغله لهـذا المنصـب قـام بجمـع بيانـات عـن السـكان والدخـل القومـى والانتاج والاستهلاك بغرض إجراء تحسينات على النظام المالى القائم فى ذلك الوقت مع مراجعة وتنقيح السياسات الاقتصادية للحكومة . وقد أتـم لافوازييـه عمله عن الدخل القومى فـى عـام ١٧٩١ ولاقـى تقدير اللجنـة وأمـر المجمـع القومى National Assembly بنشره . على أنه سرعان مـا ألقـى القبض علـى لافوازييـه عـام ١٧٩٣ فـى فـترة حكـم اليعاقبـةJacobins (**) وأديـن بتهمـة إقتراف جرائم ضد الشعب وانتهت حياته تحت المقصلة The guillotine فـى عام ١٧٩٤ .

ويعتـبر لافوازييـه أول مـن نبـه إلـى خطـر إزدواج الحسـاب Double Counting فى تقديرات الدخل القومى .

(*) تماثل مكاتب جمع الضريبة وتحصيلها نظام الالتزام الـذى كـان سـائدا فـى مصـر حتـى ألغاه محمد على ، حيث يقوم أحد الأغنياء بسداد الضرائب المستحقة للدولة مرة واحـدة ثم يقوم بتحصيلها وتجميعها من الأفراد الخاضعين لها

(**) اليعاقبة هم جماعة سياسيه متطرفة عرفت بنشاطها الارهـابى خـلال الثـورة الفرنسـية وكان لها نفوذ كبير خلال هذه الفترة وتسببت فى اعدام الكثيرين .

كما استخدم لافوازييه ثلاث طرق فى تقدير الدخل القومى الاجمالى (أى إجمالى الدخل الزراعى) :-

أ) طريقة الناتج Product Method ممثلة فى إجمالى الانتاج من الحبوب واللحم والنبيذ .

ب) طريقة الانفاق Expenditure Method والتى تعكس حساب إجمالى الأنفاق الاستهلاكى لكل فرد من السكان بجميع فئاتهم وطبقاتهم .

جـ) طريقة الدخل income Method التى تبين اجمالى المكاسب اليومية والانفاق لبعض انماط الموظفين ذوى الدخل المرتفع .

كما استخدم لافوازييه أساليب إحصائية أكثر تقدما وإحكاما من تلك التى استخدمها سابقوه .

أما آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) الذى تأثر بأفكار الفيزيوقراط ، فقد نشر كتابه الشهير " ثروة الأمم " Wealth of Nations فى عام ١٧٧٦ ، وفرق فيه بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ، وأعتبر سميث أن كل عمل يساهم فى إنتاج السلع المادية هو عمل منتج ، وماعدا ذلك فهو عمل غير منتج ، وبالتالى فإن العمل الداخل فى الزراعة والصناعة والتجارة والنقل هو عمل منتج فقد وسع سميث من مفهوم العمل المنتج الذى كان الفيزيوقراط يقصرونه على الزراعة فقط . وقد أدخل سميث خدمات نقل السلع ضمن العمل المنتج لانه بدون هذه الخدمات تظل السلع بغير استخدام وتفقد قيمتها أما كل اشخاص المدنيين والعسكريين والعاملين بالحكومة والمهنيين وخدم المنازل ، وتقديم الخدمات الشخصية فانها تعتبر عملا غير منتج .

ووفقا لهذا المفهوم للدخل القومى فإن الدولة تعتبر غنية بقدر ماتنتج وتستهلك من سلع أكثر وخدمات أقل . كما انها تكون غنية كلما زاد ماتدخره من دخلها لتكوين رأس المال .

وقد ظل كتاب آدم سميث " ثروه الأمم " يحتل مكانة مرموقة فى الفكر الإقتصادى حتى نهايات القرن الـ ١٨ .

وفى عام ١٧٧٠ قام أرثر يونج Arthur young (١٧٤١ - ١٨٢٠) وهو رحالة انجليزى بإعداد تقدير للدخل القومى لانجلترا بطريقة عملية منظمة ، إلا أن نقطة الضعف فى تقديره كانت ضعف وندرة الإحصائيات المتاحة .

وفى عام ١٧٧٨ أعد وليام بت William Pitt تقديرًا للدخل القومى لانجلترا وويلز واسكوتلندا .

وفى عام ١٧٩٩ نشر دكتور ريفرندهنرى بيك Dr.Reverend Henery Becke (١٧٤٩ - ١٨٠٦) باعداد دراسة عن الدخل القومى لانجلترا ، وكان بيك يعمل جراحا فى أدنبرة وكان صديقا لآدم سميث إلا انه لم يتبع مفهوم سميث للدخل القومى بل اتبع المفهوم التقليدى لتجميع الدخول المتولده من جميع المصادر وأضاف لها الدخل الناتج من السندات والأوراق المالية .

تطور المحاسبة القومية فى القرن التاسع عشر :

فى بدايات القرن التاسع عشر رفض الكثيرون من منظرى الاقتصاد مفهوم آدم سميث للدخل القومى ، وفضلوا عليه المفهوم الشامل . ومن أمثلة هؤلاء :

فى انجلترا : لورد لاندرديل Lord Landerdale (١٧٥٩ -١٨٣٩)

وكذلك سنيور N . W . Senior (١٧٩٠ - ١٨٦٠)

فى فرنسا : جان بابتست ساى Jean Baptiste Say (١٧٦٧-١٨٣٢)

أنطوان أوجست والراس Antoine August walras (١٨٠١ -١٨٨٦)

فى المانيا : فلهلم وروشر Wilhelm Rosher (١٨١٧- ١٨٩٤)

فى روسيا : هنريش ستورش Heinrish Storch (١٧٦٦ -١٨٣٥)

وقد انقسمت الدول إلى معسكرين :

١- الدول التى تتبع الفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) ومدرسته فى التفكير وتتبنى مفهوم الانتاج الشامل .

٢- الدول التى تتبع كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨ - ١٨٨٣) وتتبنى مفهوم الانتاج المادى Material production Concept

وقد كان مارشال من أوائل الاقتصاديين النيو كلاسيكيين الذين تبنوا مفهوم الانتاج الشامل فى كتابه " اقتصاديات الصناعة " Economics of Industry الذى نشر فى عام ١٨٧٩ ثم مقاله عن " مبادىء الاقتصاد " Principles of Economics .

وقد اقترح مارشال طرح الإهلاك من الدخل الإجمالى للوصول إلى صافى الدخل ، وأشار إلى خطر إزدواج الحساب وأشار إلى عدم صحة إضافة الاستهلاك الوسيط إلى الناتج النهائى لان هذا يعنى ازدواج الحساب . وقد أصبحت هذه المفاهيم هى الأساس فى قياس الدخل القومى لمعظم دول العالم فيما عدا الدول الشيوعية (مثل الصين حاليا والاتحاد السوفيتى سابقا) والدول التى تدور فى فلكها .

فقد طبقت هذه الدول مفهوم كارل ماركس للدخل القومى الذى لا يعدو أن يكون هو نفسه مفهوم آدم سميث بعد تطويره . وقد أوضح ماركس ذلك فى كتابه المسمى " رأس المال " Das Kapita عام ١٨٨٥ وكتابه " نظريات

فائض القيمة " (عام ١٩٠٤) Theories of Surplus Value وأدخل ماركس – مثله فى ذلك مثل سميث – خدمات النقل وخدمات التجارة فى مفهوم الناتج.

والواقع انه يمكن تقسيم فروع الانتاج المادى وفقا لرأى ماركس إلى مجموعتين :-

المجموعة الاولى : وهى التى تشمل السلع المادية العينية Concrete Material goods شاملة تكاليف تحويلها من مواد خام إلى سلع قادرة على إشباع حاجات المجتمع المختلفة ، وتشمل هذه المجموعة الصناعة ، الزراعة، البناء والتشييد ، الغابات ، والفروع الأخرى للأنتاج المادى .

المجموعة الثانية : وتتضمن تلك الفروع التى تساهم فى تجهيز سلع المجموعة وتوصيلها إلى مستهلكيها النهائيين مما يؤدى إلى زيادة قيمة السلع المادية المنتجة ، وتشمل هذه المجموعة خدمات النقل والتوزيع ، وطبقا لرأى ماركس تسمى هذه الخدمات بالخدمات المادية material services

وبينما رفع الفيزيوقراط الزراعة الى قمة العمل المنتج ، فإن ماركس على العكس رفع قيمة العمل الصناعى وطبقة العمال إلى أرفع مكان ، وكان هذا يتفق ويتواءم مع ثورته السياسية والاجتماعية فى ذلك الوقت وفى خلال القرن التاسع عشر ، تطور تقدير وتحليل الدخل القومى بسرعة كبيرة ، وحدثت تطورات وتغيرات كثيرة فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، وأدى ذلك إلى تشجيع النواحى الاحصائية والتحليل الكمى وجمع ونشر الاحصائيات الحكومية ، كما تطورت النظرية الاقتصادية من حيث مفاهيم الانتاج

والاستهلاك والتوزيع والاستثمار والادخار ويمكن تبويب تقديرات الدخل القومى فى إنجلترا خلال القرن ١٩ إلى نوعين من التقديرات :-

أحداهما تلك التقديرات التى تأسست على مفهوم آدم سميث للانتاج المادى .

والثانية تلك التقديرات التى تتبع المفهوم الشامل للأنتاج وهى فى معظمها تقديرات تمت بعد إصدار مارشال لكتابه " اقتصاديات الصناعة " عام ١٨٧٩ ، فيما عدا تلك التقديرات التى نشرها باكستر R . D . Baxter للدخل القومى فى انجلترا عام ١٨٦٨ (١) وكانت تقديرات باكستر اكثر دقة من سابقيه حيث استخدم بيانات السكان لفترة ٢٥ سنة ، باستخدام بيانات عدة تعدادات ، كما إستفاد من البيانات الرسمية عن تحصيل الضرائب خلال فترة طويلة . وقد أعتمد فى تقديراته مفهوم الدخل الشامل (٢) كما قسم الدخل القومى من حيث تحقيقه الى ثلاث فئات من العمالة :

١- الطبقة المنتجة Productive Class (زراعة - صناعة - تعدين) .

٢- الطبقة المساعدة Auxiliary Class (تجارة تجزئة - نقل الأشخاص - خدمات المنازل) .

٣- الطبقة غير المنتجة Non - Productive class (الخدمات-الحكومية - المهنيين والحرفيين) .

وقد رأى باكستر أن مجموع الدخول من الطبقات الثلاثة هو الذى يمثل إجمالى الدخل القومى ، ومجموع دخل الطبقة الأولى والثانية هو الذى يمثل صافى الدخل القومى ، والواقع ان التقسيم السابق تقسيم مضلل ، ذلك أن التفرقة بين صافى الدخل واجماليه بهذه الطريقة تفرقة خاطئة تماما كما

---

(١) د.حازم يس : دراسة فى المحاسبة القومية - مرجع سابق - ص ٣٣.

(2) Ram . N . Lal ., The Systems of National Accounts , Op-Cit P.32.

سنرى فيما بعد على أنه بنهاية القرن وتحديدا في عام ١٨٩٧ أصدر M . G Mulhall . وهو اقتصادى أنجليزى شهير كتابا سماه Dictionary of statistics وكان يحتوى على تقديرات للدخل القومى لإثنين وعشرين دولة من بينها انجلترا وروسيا وأمريكا وفرنسا وكندا وهولندا والدانمارك والأرجنتين واستراليا وقد تم تحويل جميع التقديرات إلى العملة الانجليزية حتى يسهل إجراء المقارنات التى أظهرت أن أقل نصيب للفرد فى ذلك الوقت كان فى روسيا وأعلاه فى استراليا ولذلك فإن هذه المحاولة تعتبر أول محاولة لاجراء مقارنات دولية للدخل القومى وقد ظل هذا الكتاب مصدرا رئيسيا للمعلومات الاحصائية ولفترة طويلة .

أما فى فرنسا ، فقد تم اجراء تقديرات نظرية للدخل القومى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى العصر النابليونى Napoleonic era (١٨٠٠ – ١٨١٥) ، وفى فترة إعادة الملكية وحكم لويس فيليب (١٨١٥ –١٨٤٧) تم اعداد تقديرات للدخل القومى بواسطة شارل جانيل Charles Ganilh ، والكونت جان شيبتال Comte Jean Cheptal ، وجان بابتست ساى Jean Baptiste say على أن هذه التقديرات كانت تعطى صورة جزئية وغير كاملة، مع مفاهيم مختلفة وغير مترابطة للدخل القومى إلى الدرجة التى يصعب معها إعتبارها تقديرات حقيقية للدخل القومى .

إلا انه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وخلال فترة حكم نابليون الثالث (١٨٤٨ – ١٨٧٠) والجمهورية الثانية ، اصبحت تقديرات الدخل القومى لفرنسا أكثر دقة وتحررت من تأثير الفزيوقراط ومفهومهم الضيق للدخل القومى ، وكانت أهم التقديرات فى هذه الفترة ما قام به ألفريد دى فويل Alfred de Fouille وموريس بلوك Maurice Block إلا أن

اهتمامهم كان موجها لتوزيع الدخل اكثر من اهتمامهم بالانتاج فى حد ذاته كما ان عدم وجود ضريبة دخل Income Tax فى فرنسا فى ذلك الوقت جعل توافر إحصائيات رسمية دقيقة أمرًا غير متاح .

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان جورج تاكر George Tucker (١٧٧٥ - ١٨١٦) هو أول من أعد تقديرًا للدخل القومى فى الولايات المتحدة ونشر ذلك فى كتاب له عام ١٨٤٣ بعنوان Progress of the United States in Population and Wealth in Fifty Years وقد استخدم تاكر بيانات التعدادت كل عشر سنوات للفترة من عام ١٧٩٠ - ١٨٤٠ ، كما استخدم متوسط اسعار الفترة من ١٨٤٠ - ١٨٤٣ لانه اكتشف ان اسعار عام ١٨٤٠ كانت متأثرة بالتضخم الكبير بسبب إصدار البنكنوت فى تلك السنة وقد نشر تشارلز سباهر Dr.Charles B. Spaher (١٨٦٠ - ١٩٠٤) مقالا عام ١٨٩٠ بعنوان "An Essay on the Present Distribution of Wealth in the United States ".

تطور المحاسبة القومية فى القرن العشرين :

شهد القرن العشرون تطورا هائلا فى إحصائيات الدخل القومى ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أصبح تقدير الدخل القومى أحد الأدوات الهامة للسياسات الحكومية سواء السياسات المالية أوالاقتصادية أو التخطيطية، وتأكدت الحاجة إلى نظام محاسبى قومى متكامل لايغطى فقط حسابات القطاعات بل أيضا يغطى جداول المدخلات والمخرجات ، والتدفقات المالية والميزانيات القومية . وقد تطلب ذلك الحاجة إلى تنميط المفاهيم وطرق التقدير Standardisation in the concepts ، كما تطلب ضرورة توفير

البيانات اللازمة والاحصائيات الضرورية لاعداد مثل هذه التقديرات والحسابات وقد ساهم فى هذه التطويرات منظمات دولية وإقليمية .

ويمكن مناقشة التطورات خلال القرن (٢٠) من خلال التقسيم التالى :

الفترة من ١٩٠٠ - ١٩١٧ :

نشر A . L . Bowley تقديرات للدخل القومى لانجلترا فى أعوام ١٩٠٤، ١٩٠٧ ، ١٩١٣ إستخدم فيها العديد من مصادر البيانات مثل سجلات ضرائب الدخل واحصاءات السكان (من عام ١٩٠١ - ١٩١١) وإحصاءات الأجور العام ١٩٠٦ واحصاءات الانتاج ١٩٠٧ ومعلومات التوظف والأجور التى نشرها قسم العمل .

كما قدم السير L .G .Chiozza تقديرات مختلفة لسنوات ١٩٠٤ ، ١٩٠٧، ١٩١٤ فى كتابه ? The Nation's Wealth , will it endure وفى فرنسا نشر البعض تقديرات للدخل القومى لفرنسا ومن بينهم

A . de Lavergne , Paul Henry , Emile Lavesseur C . Colson .

وكان ذلك فى الفترة من ١٩٠١ حتى ١٩١٣ .

أما فى الولايات المتحدة فقد نشر W . I . King فى عام ١٩١٥تقريرا عن توزيع الثروة والدخل فى الولايات المتحدة وتبنى فيه المفهوم الشامل للانتاج أما فى المانيا ، فان أول محاولة للتقدير الشامل للدخل القومى كانت تلك التى قام بها Herlfferich فى عام ١٩١٣ وقدم فيها تطور الدخل القومى الألمانى من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩١٢ وبنى تقديراته على اساس من البيانات المتاحة فى سجلات ضريبة الدخل فى تلك الفترة .

وفى أستراليا قدم A .Coghlan , Timothy مجموعتين من تقديرات الدخل القومى :-

(١) الحساب الاحصائى للمستعمرات السبعة لاستراليا ١٩٠١ / ١٩٠٢ .

(٢) الحساب الاحصائى لاستراليا ونيوزيلندا ١٩٠٢ / ١٩٠٣ .

كما قدمت محاولات مماثلة فى النرويج والنمسا والمجر وبلغاريا .

الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٩ :

وتمثل هذه الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية وقد تطورت تقديرات وحساب الدخل القومى تطورا كبيرا ، ويرجع Studenski أسباب هذا التطور إلى (١) :

١- الحاجة الملحة لاعادة بناء ماهدمته الحرب .

٢- التغيرات الكبيرة فى الأمكانيات الاقتصادية للدول بسبب الحرب الأولى .

٣- المشاكل التى تسبب فيها الكساد العالمى الكبير فى الثلاثينات .

٤- التهديد القائم فى ذلك الوقت بحرب عالمية جديدة وأثر ذلك على استخدام الموارد الاقتصادية .

وقد تمثل التطور الذى حدث فى هذه الفترة فيما يلى :

أولا : تراجع التركيز على توزيع الدخل القومى وأصبحت تقديرات الدخل القومى تصمم بحيث توفر :-

(أ) كشف وإظهار التغيرات التى حدثت فى هيكل الاقتصاد القومى بسبب الحرب .

---

(1) P..Studenski , " The Income of Nations "; N.y. uni : 1958 .

(ب) قياس أداء الاقتصاد القومى ، وقدرة هذا الاقتصاد المحتملة والكامنة على مواجهة آثار الحرب وتبعات السلام .

وقد ظهر فى هذه الفترة مجموعة من العلماء طبقوا مداخل جديدة لحل مشكلة قياس الأداء الاقتصادى ومن بين هؤلاء كولن كلارك Colin Clark فى انجلترا ، دوج دى بيرنوفيل Duge de Bernoville فى فرنسا ، سيمون كيزنتس Simon Kuznets ، وميلتون جيلبرت Milton Gilbert فى الولايات المتحدة ، كوتس R . H . Coats فى كندا ، ، جونتوك P . Jontock فى المانيا ...الخ .

ثانيا : ظهور العديد من المعاهد والمؤسسات التى تخصصت فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، وساهمت بالتمويل وتوفير التسهيلات اللازمة لأفراد العلماء والإقتصاديين ، وتوفير الإحصائيات والبيانات الضرورية للقيام بتقدير الدخل القومى ومن هذه المعاهد والمؤسسات : معهد بروكنجز Brookings Institute ، والمكتب القومى للبحوث الاقتصادية The National Bureau of Economic Research فى الولايات المتحدة ، معهد العلوم الاجتماعية The institute of Social Sciences فى جامعة ستوكهولم فى السويد ، والمعهد الجامعى للاقتصاد The University Institute of Economics فى النرويج وقد نشر هذا المعهد عدة تقديرات للدخل القومى تحت إشراف الأستاذ ريجنار فريش Regnar Frisch

ثالثا : قامت حكومات عدد من الدول باعداد وتقدير الدخل القومى لبلادها وبالتالى لم يعد الأمر متروكا للإمكانيات الفردية المحدودة ، فالحكومات بما يتاح لها من إمكانيات وإحصائيات أقدر على تحقيق وانجاز تقديرات دقيقة نسبيا ومن هذه الدول كندا / استراليا / الولايات المتحدة /

يوجوسلافيا ... الخ وهكذا ، ساهم أفراد العلماء ، والمعاهد البحثية ، وحكومات الدول أو المنظمات الحكومية فى انتاج عدة أبحاث قيمة فى دراسات الدخل القومى مثل دراسات عن الانتاج والاستهلاك والادخار وتكوين رأس المال والتغيرات في هيكل الاقتصاد القومى ، كما أصبحت دراسات الدخل القومى جزءا هاما من الدراسات الجامعية فى جميع مراحلها ، كما قررت عصبة الأمم The League of Nations فى دورة إنعقادها الثامنة فى ابريل ١٩٣٩ إدخال القياس الاحصائى للدخل القومى فى برامجها بناء على قرار لجنة الخبراء الاحصائيين The Committee of Statistical Experts

بعد الحرب العالمية الثانية :

أن التطور فى إحصائيات وتقديرات الدخل القومى بعد الحرب العالمية الثانية مدين بشكل كبير للمساهمات العظيمة التى قدمها كينز J . M. Keynes (١٨٨٣ - ١٩٤٦) ومدرسته ، فقد كان كينز قد قدم مدخلا ديناميكيا فى التفكير الحديث للتحليل الاقتصادى للدخل القومى وهو ما اعطى دفعه كبيرة لتطور تحليل الدخل القومى فى العالم من خلال دراسة العوامل والمتغيرات التى تؤثر فى حجم وهيكل الدخل القومى مثل حجم الاستهلاك ، حجم الاستثمار، كمية النقود، معدلات الفائدة، الانفاق الحكومى.

وقد قام تابعو كينز ببناء نماذج مختلفة للدخل القومى فى ظل تغيرات مفترضة فى العوامل السابقة، وهو ما ساعد صانعى السياسات على وضع أطر السياسات المالية والنقدية للحكومات.

وفى عام ١٩٤٧ صدر تقرير عن الاجراءات الموحدة لتقرير الدخل القومى وهذا التقرير كان نتيجة اجتماعات خبراء الدخل القومى فى بعض

الدول المتقدمة وقد سمى هذا التقرير The Nationl Income Supplement to Survey of Current Business 1947

وقد أصدر المكتب القومى للبحوث الاقتصادية هذا التقرير فى كتاب عام ١٩٤٧ عنوانه " دراسات فى الدخل والثروة ".

Studies in Income and Wealth vol. 10. 1947.

وقد أدت فكرة القيد المزدوج فى المحاسبة Double Entry الى تطوير حسابات الدخل القومى والانفاق القومى لمختلف القطاعات داخل الاقتصاد القومى. وقد استطاع ميد Meade، ستون Stone، وكالدور Kaldor ، تطوير نظام من أربع حسابات قطاعية هى:

١) قطاع الافراد (العائلى) الخاص the private household .

٢) قطاع مشروعات الاعمال the business enterprises .

٣) الحكومة the government .

٤) العالم الخارجى the rest of the world .

وفىعام ١٩٤٥ تكونت لجنة لإحصائيات الدخل القومى تابعة للامم المتحدة برئاسة ريتشارد ستون Richard Stone من أنجلترا وقد نشر تقرير هذة اللجنة فى عام ١٩٤٧ بعنوان :

Studies and Reports on Statistical Methods No. 7 ومع هذا التقرير كان هناك ملحق ريتشاردستون وضح فيه المبادئ وطرق القياس التى يوصى الدول الاعضاء باتباعها لقياس الدخل القومى كما اوصى التقرير بنظام مبسط من خمسة حسابات قطاعية هى:

– المشروعات الانتاجية Productive Enterprises .

– الوسطاء الماليون Financial Intermediaries .

- وكـالات التـأمين والضمـان الاجتمـاعى Insurance and Social Security Agencies .

- المستهلكين النهائين Final Consumers .

- باقى العالم (أو العالم الخارجى) The Rest of the World .

وفى عام ١٩٥٣ أصدرت الامم المتحدة وثيقة اكثر تنظيما ودقة سـميت نظام الحسابات القومية والجداول المدعمة، A System of National(S.N.A) Accounts and Supporting Tables.

كما نشرت الامم المتحدة نشرة اخرى فى عام ١٩٥٣ سميت "مفاهيم وتعاريف تكوين رأس المال" Concepts and Definitions of Capital Formation. كمـا صدرت نسخة منقحة من S.N.A عام ١٩٦٤ وتضمنت هذه النسخة التعديـلات فى المعايير الدولية طبقـا لمـا اسـفرت عنـه الممارسـات الحكوميـة وتعديـلات المنظمات الدولية ولكن ظل الهيكل المحاسبى الاساسى كما هو.

وفى هذا النظام توجد ٦ حسابات (١) :

١) الناتج المحلى Domestic Product .

٢) الدخل القومى National Income .

٣) التكوين الرأسمالى المحلى Domestic Capital Formation .

٤) الافراد والمنظمات الخاصة غير الهادفة للربح Households and Private Non- Profit Institutions .

٥) الحكومة General Government .

٦) العمليات الخارجية External Transactions .

---

(١) انظر فى تفاصيل ذلك د.حسين عامر شرف : مبادئ المحاسبة الحكومية والقومية – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٠ ص ٣٥٧، ص ٣٦٦.

وفى عام ١٩٦٨ أصدرت المكتب الاحصائى التابع للامم المتحدة نشرة جديدة باسم A System of National Accounts والتى صممت لتكون دليلا عاما للدول الاعضاء بغرض تطوير وتحسين حساباتها القومية ونظامها الاحصائى.

وقد صممت اصدارات S.N.A القديمة والجديدة للتطبيق فى الدول التى تطبق اقتصاديات السوق الحرة ومفهوم الانتاج الشامل، لذلك أصدرت الامم المتحدة نشرة اخرى للدول التى تطبق التخطيط المركزى والمفهوم المادى المقيد للانتاج Restricted Material Production Concept، وقد سميت هذه النشرة Basic Principles of the Systems of Balances of the National Economy وتعرف ايضا إختصارا (M.P.S) Material Production System .

وفى عام ١٩٧٣ أصدرت الامم المتحدة نشرة أخرى تتعلق بجداول المدخلات والمخرجات تسمى Input - Output: Tables and Analysis، ثم فى عام ١٩٧٧ اصدرت مشرة عن الميزانية القوميه تسمى Provisional International Guidelines on the National and Sectoral Balance Sheet and Reconciliation Accounts of the System of National Accounts (1977) .

كما صدر كذلك عن الامم المتحدة الاصدارات التالية :

a- Guidelines on Principles of System of Price and Quantity Statistics

b- National Accounting Practices in Seventy Countries (1979) .

c- Manual on National Accounts at Constant Prices (1979).

d- Guidelines on Statistics of Tangible Assets

كما صدرت مقارنة بين نظامى S.N.A , M.P.S فى جزئين :

الجزء الاول: العلاقات بين المفاهيم Conceptual Relationships .

الجزء الثانى: التحويل من نظام الى آخر وبالعكس فى مجموعة دول مختارة Conversion of Aggregates of S.N.A. to M.P.S. and vice versa for Selected Countries.

وهكذا، أصبحت المحاسبة القوميه فى بؤرة الاهتمام الدولى والعالمى، واصبحت بياناتها وحساباتها تستخدم ليس فقط على المستوى القومى داخل الدولة صاحبة الشأن، بل أيضا صارت تستخدم فى المقارنات الدولية واتخاذ القرارات فى المحافل الدولية فيما يتعلق مثلا بالمعونات الممنوحة للدول الفقيرة والنامية، وتحديد مساهمة كل دولة من دول العالم فى تمويل المنظمات الدولية.

أوجه الشبه والخلاف بين المحاسبة القومية وفروع المحاسبة الاخرى:

يمكن تقسيم فروع الدراسات المحاسبية جميعا الى قسمين رئيسيين هما:

١) المحاسبة على المستوى الجزئي microaccounting (ويسميها البعض بالمحاسبة الخاصة (١)).

وهى التى تتخذ من الوحدة الاقتصادية على المستوى الجزئى مجالا لتطبيقها وتشمل فروع المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية

(*) انظر على سبيل المثال:
- د.عباس مهدى الشيرازى – اصول المحاسبة القومية – مرجع ص ١٤، ١٥،.
- د.عمر حسنين – المحاسبة الحكومية القومية – مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية – ص ٩.

على ان اطلاق تعبير " محاسبة خاصة " لايوضح المعنى المقصود وقد يؤدى الى حدوث لبس وسوء فهم لان تعبير خاصة قد ينصرف الى نوع ملكيه المشروع من حيث كونه مشروعا خاصا او عاما private or public بينما المقصود هنا المستوى الذى يتم عنده التطبيق: مستوى الوحدة micro level او المستوى القومى macro level لذلك نفضل تسميتها بالمحاسبة على المستوى الجزئى او المحاسبة على مستوى الوحدة.

والمحاسبة الحكوميه وغير ذلك من فروع الدراسات المحاسبية التى تطبق على مشروع تجارى/او صناعى/ او خدمى وسواء كان مشروعا خاصا او عاما (حكوميا).

ب) المحاسبة الكلية (القومية) macroaccounting :

وهى التى تتخذ من الاقتصاد القومى كله او المجتمع فى مجموعه مجالا لتطبيقها حيث يتم تطبيق المبادئ المحاسبية على المفاهيم الاقتصادية لتبسيط شرحها وعرضها والتقرير عنها ، وبين هذين القسمين من فروع المحاسبة وشائج قربى واوجه شبه كما ان بينهما اسباب تباعد، واوجه خلاف نفصلهما على النحو التالى:

اولا: أوجه الشبه بين المحاسبة القومية وفروع المحاسبة الجزئية:

١- يتم استخدام نظام القيد المزدوج فى تحليل وتسجيل العمليات التبادلية كما يتم ايضا تطبيق نفس معادلة الميزانية:

فى المحاسبة الجزئية ← **اصول = خصوم + رأس المال.**

فى المحاسبه القومية ← **اصول = التزامات + صافى الثروة.**

٢- يتم استخدام نفس الاجراءات فى تجميع وتبويب وعرض البيانات المحاسبية ونسبتها الى وحدة محاسبية [١] .

٣- تستخدم فى كل منهما النقود كوحدة للقياس على الرغم من انه فى المحاسبة القومية لايفترض ثبات القوة الشرائية للنقود [٢] بينما يفترض ذلك فى المحاسبة الجزئية.

---

[١] د.عمر حسين - المحاسبة الحكومية والقومية - مرجع سابق - ص ١٣ .

[٢] د. عباس الشيرازى - أصول المحاسبة القومية - مرجع سابق - ص ١٧ .

٤- ان الاطار الفنى المستخدم فى كل منهما متشابه فمثلا حـ /التشغيل، حـ / الأرباح والخسائر المستخدمان فى المحاسبة الجزئية يماثلان حـ / الانتاج، حـ / الدخل القومى المستخدمان فى المحاسبة القومية .

كما ان الميزانيه العمومية تقابل الميزانية القومية، وحساب توزيع الأرباح والخسائر يقابل حـ / رأس المال (حـ/الادخاروالاستثمار) من حيث ان كل منهما يبين طريقة التصرف فى الدخل. كما ان جداول المدخلات والمخرجات هى امتداد لأفكار محاسبة التكاليف .... الخ [١] .

٥- هناك مجموعة من المبادئ والاعراف المحاسبية التى تطبق فى كل من المحاسبة القومية وفروع المحاسبة الجزئية مثل:

ا) مبدأ الدورية Periodecity وهو المبدأ الذى يقتضى تقسيم حياة الوحدة المحاسبية الى فترات قصيرة واعداد قوائم محاسبية تساعد على تقويم اداء كل فترة.

ب) مبدأ المقابلة Matching بمعنى ان يتم مقابلة ايرادات الفترة او انجازاتها بتكاليف نفس الفترة أى مجهوداتها مما يساعد على توفير مقياس للاداء الاقتصادى كل فترة.

جـ) مبدأ الاستمرارية Continuity (Going Concern) والذى يقضى باعداد القوائم المحاسبية الدورية على اساس ان الوحدة المحاسبية لن ينتهى نشاطها فى المستقبل القريب مما يتطلب المحافظة على رأس المال الحقيقى.

---

(١) انظر فى تفاصيل ذلك:
- د. عمر حسنين - مرجع سابق - ص ١٧.
- د. عباش الشيرازى - أصول المحاسبة القومية - ص ٨٢ .

د) مبدأ القياس الكمى Quantitative Measurement بمعنى محاولة اخضاع جميع المتغيرات محل القياس للقياس الكمى بقدر الامكان وباعتبار ان المحاسبة اداة من ادوات التحليل الكمى.

و) مبدأ الافصاح Disclosure ويعنى ضرورة شمول القوائم المحاسبية على كافة المعلومات اللازمة لتقويم اداء الوحدة المحاسبية وترشيد قراراتها.

ز) مبدأ الموضوعية Objectivity وينادى بشمول القوائم المحاسبية على بيانات يمكن تحقيقها واختبار مدى صحتها.

ثانيا : أوجه الخلاف بين المحاسبة القومية وفروع المحاسبة الاخرى :

وتتمثل هذه الاختلافات فى :

١ - نطاق الوحدة المحاسبية Accounting Unit

تمثل الوحدة المحاسبية مركز نشاط إقتصادى تحت تنظيم إدارى معين وخاضع لاعتبارات قانونية محددة [1] فهى كيان قائم بذاته له أبعاد إقتصادية وادارية وقانونية ، وبينما تتمثل الوحدة المحاسبية فى المحاسبة الجزئية ، فى صورة مشروع تجارى أو صناعى أو زراعى أو خدمى أيا كان شكله القانونى والتنظيمى (منشأة فردية ، شركة تضامن / شركة مساهمة / شركات قابضة وتابعة ... الخ) ، فان الوحدة المحاسبية يتسع نطاقها فى المحاسبة القومية لتشمل الاقتصاد القومى فى مجموعه بكل مايحويه من أفراد وشركات وقطاعات ومؤسسات وأجهزة ... الخ .

لذلك فإن الوحدة المحاسبية على المستوى القومى أوسع نطاقا منها على المستوى الجزئى .

---

[1] د.عباس الشيرازى- نظرية المحاسبة - دارالسلاسل- الكويت - ١٩٩٠ - ص ٢٦٠.

٢- وحدة القياس Measurement Unit

على الرغم من أن كل من المحاسبة القومية والمحاسبة الجزئية يستخدمان النقود كوحدة قياس كما سبق الإشارة - إلا أنه فى المحاسبة القومية يتم استخدام الأرقام القياسية لاستبعاد أثر التغيرات فى مستويات الأسعار . بينما تتجاهل المحاسبة على المستوى الجزئى - فى الغالب - تلك التغيرات وتفترض ثبات القوى الشرائية للنقود .

٣- أساس التقويم Evaluation Basis

تستخدم المحاسبة على المستوى الجزئى (خاصة المحاسبة المالية) أساس التكلفة التاريخية Historical Cost لتقويم الأصول والخصوم المختلفة حيث يتم " اثبات الأصل على أساس التضحيات الاقتصادية التى تتحملها المنشأة فى سبيل الحصول عليه ... فالتكلفة وليست القيمة هى أساس الاثبات"[١] فى هذه الحالة . أما فى المحاسبة القومية فإن القيمة السوقية السائدة هى أساس التقويم ، ويبدو ذلك اكثر وضوحا عند حساب الإهلاك للإصول الثابتة ، ففى المحاسبة القومية يحتسب الاهلاك على اساس القيمة الاستبدالية[٢] ورغم ذلك فإن بعض فروع المحاسبة على المستوى الجزئى مثل المحاسبة الادارية ، ومحاسبة التكاليف قد تخرج عن أساس التكلفة التاريخية وتستخدم القيمة السوقية أو الاستبدالية إذا كان الهدف هو ترشيد اتخاذ القرارات فى المستقبل .

---

[١] د. عباس مهدى الشيرازى : نظرية المحاسبة - مرجع سابق - ص ٣١١ .

[٢] د. حازم يس : دراسة فى المحاسبة القومية - مرجع سابق - ص ٨٠ .

٤ – مصادر البيانات The Sources of Data

تستمد المحاسبة الجزئية بياناتها عن طريق توفير نظام محاسبى محكم للتسجيل والتبويب والعرض يتضمن مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات المنتظمة ، حيث يتم قيد العمليات أولا بأول فى الدفاتر من واقع المستندات المؤيدة لها .

بينما نجد أنه لايوجد فى المحاسبة القومية سجلات أو دفاتر منتظمة للتسجيل إذ يتم تجميع البيانات بشكل إحصائى ، ثم يتم عرض هذه البيانات الإحصائية فى شكل جداول أو حسابات تتبع نظام القيد المزدوج . ويتم تجميع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة القومية من مصادر متعددة بعضها جهات حكومية مثل الأجهزة المركزية أو مؤسسات قومية مثل الغرف التجارية ، النقابات ،... الخ .

٥ – نوعية البيانات والعمليات :

تهتم المحاسبة على المستوى الجزئى (خاصة فى المحاسبة المالية) بالبيانات المالية أى تلك البيانات القابلة للقياس المالى ، أو التى يمكن التعبير عنها بقيم نقدية ، وقد تهتم بعض فروع المحاسبة الجزئية بالبيانات الكمية والتكاليف غير النقدية (الضمنية) مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية .

أما المحاسبة القومية فإنها تأخذ فى حسبانها جميع العمليات التى تتعلق بالإقتصاد القومى خلال الفترة محل القياس سواء كانت بيانات مالية أو نقدية كما تعبر عن البيانات الكمية مثل الموازين السلعية ، وميزان القوى العاملة وتأخذ أيضا فى حسبانها العمليات الضمنية أو المجازية التى لايتم تداولها فى السوق مثل الاستهلاك الضمنى والتكوين الرأسمالى الذاتى ... الخ أما من حيث نوعية البيانات فإن المحاسبة على المستوى الجزئى لاتدخل فى حسبانها

عند التسجيل وفى دفاترها وسجلاتها العمليات غير المشروعة وغير القانونية مثل البيع بأكثر من التسعيرة أو السرقة والاختلاسات والرشاوى ، كما أن هناك مشروعات تجارية لاتمسك دفاتر إلزامية إطلاقا ولاتسجل عملياتها بشكل رسمى مثل تجارة المخدرات ، وشركات المحاصة ... الخ .

أما على المستوى القومى فإن إظهار الإجماليات القومية بدقة كالدخل القومى والانفاق القومى والناتج القومى يتطلب أخذ جميع العمليات الاقتصادية التى تمت داخل المجتمع أو الاقتصاد القومى خلال الفترة محل القياس سواء كانت تتفق مع القوانين السائدة أو لاتتفق .

٦- نقطة تحقيق الايراد Point of Realization

فى فروع المحاسبة الجزئية (*) يتم " الاعتراف بالإيراد كاملا عند نقطة إتمام البيع والتسليم Point of sale and delivery أى حدوث التبادل بين المنشأة وطرف خارجى " (١)

لانه عند هذه النقطة يكون " قد تحقق الحدث الرئيسى فى دورة النشاط المؤدى إلى إكتساب الإيراد ... وفى نفس الوقت يتوفر للمحاسب الدليل الموضوعى الذى يمكن الاستناد اليه فى قياس قيمة الايراد وتحديد درجة التأكد أو عدم التأكد من إمكانية التحصيل(٢) .

أما فى المحاسبة القومية فإن أساس تحقق الإيراد ليس البيع بل الانتاج بمعنى أننا فى المحاسبة القومية نعتبر أن الايراد قد تحقق بمجرد اتمام عملية

(*) هناك عدة استثناءات من أساس تحقق الايراد بالبيع داخل فروع المحاسبة الجزئية ، مثلما يحدث مع قياس أرباح العقود طويلة الأجل فى نظام تكاليف العقود أو المقاولات.

(1) Accounting Principles Board ," Basic Concepts and Accounting Principles underlying Financial Statement of Business Enterprises " Statement No. 4, (AICPA) 1970 , Para 153.

(٢) د.عباس الشيرازى : نظرية المحاسبة – مرجع سابق – ص ٢٩٢ .

الانتاج دون إنتظار لبيع هذا الانتاج ، حيث أن عملية البيع على المستوى القومى لا تعدو أن تكون مجرد نقل للملكية من فرد لآخر أو من طرف لطرف آخر وقد أدى هذا الإختلاف فى نقطة تحقق الإيراد إلى إختلاف آخر ، هو أن الربح (أو الخسارة) يعتبر مقياسا لكفاءة الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية أى على المستوى الجزئى ، بينما نجد أن هذا الربح ليس سوى أحد عوائد عوامل الانتاج على المستوى القومى فهو يمثل " العائد الذى يستحق لأصحاب الوحدات الانتاجية مقابل قيامهم بتنظيم النشاط الانتاجى وتحملهم مسئولية نتائجه والمخاطرة بأموالهم " (١)

ونعتقد أن سبب الاختلاف السابق نابع أساسا من أنه فى المحاسبة القومية ليس هناك محل لفلسفة الحيطة والحذر Conservatism التى يطبقها المحاسب على المستوى الجزئى وذلك لان " تغيرات الأسعار هبوطا وصعودا لاتمثل تيارات إنتاجية أو دخلية حقيقية ، كما أن هذه التغيرات تؤثر بالدائنية بالنسبة لوحدة أخرى وبالتالى فإن تأثيرها النهائى منعدم من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل وينصرف أساسا إلى مجرد انتقال الحقوق المالية فيما بين الأفراد والقطاعات " (٢)

العلاقة بين المحاسبة القومية وبعض العلوم الاجتماعية الاخرى :

فى العصر الحديث ، لم تعد الفواصل بين العلوم المختلفة قاطعة ودقيقة، بل لقد تداخلت موضوعات الكثير من العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وأصبح من الطبيعى – مثلا أن يستخدم الطب أدوات ووسائل العلوم الهندسية والفيزيائية والاحصائية ، وليس بعيدا عن أذهاننا ظهور فروع علمية جديدة

---

(١) د. عباس الشيرازى – أصول المحاسبة القومية – مرجع سابق – ص ٤٩ .

(٢) المرجع السابق – ص ٨٣ – ٨٤ .

هى مزيج من فروع متخصصة سابقة (ومن ذلك الهندسة الوراثية عل سبيل المثال) بعد ما ثبت إن التخصص المطلق أمر ليس فى صالح العلم ولا فى صالح البشرية وأصبح تكامل العلوم بديلا عن التخصص . واذا كان ذلك صحيحا فى العلوم الطبيعية فإنه أكثر صحة ووضوحا فى العلوم الاجتماعية والمحاسبة القومية مثال واضح على ذلك الترابط والتداخل بين مجموعة العلوم الاجتماعية ، وهو الترابط والتداخل الذى يستهدف إستخدام وسائل وأدوات العلوم الأخرى لتبسيط الدراسة فى المحاسبة القومية ،تحسين طرق جمع البيانات وتحليلها ، وصدق العرض ودقة النتائج وبيان أثر ذلك على التقدم والتنمية الاقتصادية ، ورفاهية المجتمع .

ولذلك نعرض فى هذه العجالة علاقة المحاسبة القومية بكل من :

المحاسبة / الاقتصاد / القانون / المحاسبة الدولية / الاساليب الكمية والاحصائية / علمى الاجتماع والسياسة / المحاسبة الحكومية .

أولا : علاقة المحاسبة القومية بكل من علم المحاسبة وعلم الاقتصاد :

لعلنا لانغالى كثيرا إذا قلنا أن المحاسبة القومية قد خرجت من عباءة الاقتصاد لتتدثر برداء المحاسبة . أو ولدت إقتصادية ونشأت نشأة محاسبية ، فهى ترتبط بالمحاسبة والاقتصاد معا ، بل لعلها هى التى ربطت بين المحاسبة والاقتصاد بوشائج القربى وروابط النسب وقد ذهب البعض [1] إلى أن العلاقة بين علم المحاسبة وعلم الاقتصاد هى علاقة ليست فى إتجاه واحد وإنما تتمثل فى إهتمام متبادل بين كل من المحاسبين والاقتصاديين فى المفاهيم والمبادىء المشتركة .

---

[1] د. عباس الشيرازى : أصول المحاسبة القومية – مرجع سابق – ص ١٠ .

ولاشك أن الاقتصاد يتعامل مع مجموعة كبيرة من المتغيرات والمفاهيم والبيانات ، وعمل المحاسبة هو التعامل مع كميات كبيرة من المتغيرات والبيانات وتنظيمها وتلخيصها وترتيبها فى شكل حسابات لإظهار العلاقات الداخلية Inter - relationships بين الانواع المختلفة والانماط المتعددة من العمليات الاقتصادية .

فالمحاسبة القومية هى أحد فروع الدراسات المحاسبية التى تطبق مبادىء وقواعد المحاسبة على العلاقات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار والادخار والانتاج والاستهلاك كما تقوم بعرض هذه العلاقات واظهارها فى شكل مبسط ويسهل فهمه واستيعابه ، بما يساهم فى النهاية فى تخطيط السياسات القومية الاقتصادية سواء السياسات المالية أو النقدية ، وبما يحقق تقويم الاداء الاقتصادى القومى واتخاذ القرارات الاقتصادية القومية على أسس علمية رشيدة .

ثانيا : العلاقة بين المحاسبة القومية والقانون

ترتبط المحاسبة القومية بعلاقة وثيقة بعلم القانون خاصة القانون الدولى والتجارى والبحرى ، ومن ذلك ان التفرقة بين الدخل المحلى Domestic Income والدخل القومى National Income يتطلب معرفة وتحديد الأنشطة الاقتصادية للمقيمين residents وغير المقيمين Non-residents ، وتحديد المناطق التى تدخل ضمن حدود الدولة وتشمل على سبيل المثال[1] :-

- المناطق الجغرافية الداخلة فى الحدود السياسة للدولة .
- السفن والطائرات ومراكب الصيد والارصفة العائمة التى تعمل فى المياه أو الأجواء الدولية بموجب إتفاقيات ثنائية أو دولية ، ويديرها مقيمون

---

(1) Ram . N . Lal ., op . cit, p. 53 .

ويتطلب ذلك بصفة خاصة التعرف على قواعد القانون الدولى العام والخاص والقانون التجارى والبحرى ، والمواثيق والمعاهدات الدولية وغير ذلك ، لذلك فإن ثمة ارتباط بين المحاسبة القومية وبعض فروع القانون كما أن المشروعات الاستثمارية التى يقيمها الاجانب فى الدولة تتطلب معرفة القوانين المنظمة لها من حيث أن لها تأثيرا على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة (تحويلات الاجور الارباح / مدفوعات براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا / تصدير سلع وخدمات ... الخ) كما أن المنظمات الدولية والاقليمية تقوم بتوجيه إهتمامها للنواحى الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء فيها ومن بين هذه المنظمات والهيئات[1] :-

- المجلس الاقتصادى والاجتماعى The Economic & Social Council

وهو أحد الفروع الرئيسية للامم المتحدة وقد خصص له الفصل العاشر من ميثاق الامم المتحدة ومن اختصاصاته القيام بدراسات ووضع التقارير والتوصيات فى شأن المسائل الدولية فى أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ومايتصل بها ، وتتفرع عنه عدة لجان منها :

- اللجنة الاقتصادية لاوربا ECE
- اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى ECAFE
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA
- اللجنة الاقتصادية لافريقيا ECA
- وكذلك الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير

International Bank For Reconstruction and Developement (IBRD)

والمؤسسة الدولية للتمويل International Finance Corporation IFC

---

(١) د.منى محمود مصطفى - التنظيم الدولى العالمى والاقليمى بين النظرية والممارسة - بدون ناشر - ١٩٩١ - ص ٢١٦ ، ٢٦٠ ، ٢٩١ .

مؤسسة التنمية الدولية International Development Association (IDA)

صندوق النقد الدولى International Monetary Fund (IMF)

الصندوق الدولى للتنمية الزراعية

International Fund for Agricultural Development (IFAD)

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (جات)

General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)

ثالثا : العلاقة بين المحاسبة القومية والمحاسبة الدولية :

National Accounting and International Social Accounting

المحاسبة الدولية International Accounting أحد فروع المحاسبة الحديثة نسبيا والتى تعنى بدراسة المشروعات متعددة الجنسية Multinational أو عابرة القوميات Transnatinoal Enterprises وهى تلك المشروعات الضخمة التى تمارس نشاطها فى عدة دول وتتميز بتعدد جنسية الادارة وتعدد جنسية رأس المال كما تتميز بإحتكار أحدث أساليب التكنولوجيا ويتم إدارتها مركزيا من الدول الام [١].

وتقوم المحاسبة الدولية بدراسة مشاكل قياس وتحليل العمليات المالية للشركات دولية النشاط والتقرير عن هذه العمليات وحل المشاكل المحاسبية

---

[١] أنظر فى تعريف الشركات متعددة (أو متعدية) الجنسية المراجع التالية على سبيل المثال :

- د.محمد ابراهيم عبدالرحمن:الشركات دولية النشاط-كتاب الاهرام الاقتصادى نوفمبر ١٩٩٠- ص ٢٢: ٣٧
- د.محمد السيد سعيد-الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية -عالم المعرفة -نوفمبر ١٩٨٦ص ١٢
- ميشال جبرتمان - ماذا أعرف عن الشركات متعددة الجنسية - مترجم عن الفرنسية - المركز العربى للدراسات الدولية - ١٩٨٣ - ص ٥ : ١٥ .

ذات الطبيعة الدولية أى قياس الاحداث والصفقات الدوليــة والتقرير عنهـا[٢] ان هذه الشركات تسيطر على جانب كبير من السوق المحلى سـواء عن طريـق التوصل الى منتجات جديدة أو القدرة على تخصيص تكاليف الانتاج كما تؤثـر هذه الشركات على موازين المدفوعات للدول التى تمـارس فيهـا نشـاطها ممـا يتطلب من المحاسب القومى دراسة أساليب هـذه الشـركات وطـرق المحاسـبة فيها لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر على الاقتصـاد القومى والمتغيـرات القومية .

رابعا : العلاقة بين المحاسبة القومية والاساليب الكمية والأحصائية :

Statistics and Quantitative Methods

يقال دائما ان المحاسبة عموما هـى لغـةالارقام ، فالمحاسـبة ، وخاصـة المحاسبة القومية ، تتعامل مع كم هائل من البيانـات والمعلومـات التـى تحتـاج إلى ترتيب وتنظيم ودراسة العلاقات بينها ، ويتطلب ذلـك اسـتخدام الاحصـاء والاساليب الكمية المتعددة ، ولذلك فـإن العلاقـة وثيقـة بيـن المحاسـبة القوميـة والاحصـاء ، ويتضـح ذلك مـن دراسـة الأرقـام القياسـية ، وجـداول المدخـلات والمخرجـات وهـو مايسـتلزم معرفـة المحاسـب القومـى بالاسـاليب الكميـة والاحصـائيـة مثـل المصفوفـات والمحـددات Matrices and Determinants والسلاسل الزمنية Time series ، الارقام القياسية Index Numbers والارتباط والانحدار Correlation and Regression والاحتمـالات Probabilities وطـرق جمع البيانات Data Collection وأساليب العينات Sampling وغير ذلك ، ممـا يؤكد مرة أخرى ماسبق أن أشرنا اليه من إنهيـار الحواجز وانتهـاء الفواصـل بين عديد من العلوم الاجتماعية .

---

(١) د.رزق محمد السعيد القطان – بحوث فى المحاسبة الدولية – مكتبة الجلاء الحديثة – بورسعيد ١٩٩٠ – ص ١٣ .

خامسا : المحاسبة القومية وعلمى الاجتماع والسياسة :

رأينا ان المحاسبة القومية تهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية بهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادى خلال فترة معينة ، كما رأينا أنها – أى المحاسبة القومية – تسمى أحيانا بالمحاسبة الاجتماعية ، لدورها المنشود فى تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وخدمة اهداف المجتمع فى التقدم والنمو .

وهناك من الاقتصاديين (١) من يرى ان الظروف الاجتماعية والحضارية والثقافية تلقى بظلالها على التنمية الاقتصادية ، وإذا كان هناك من يعتقد ان التنمية الاقتصادية هى التى تؤثر فى الظروف الاجتماعية والحضارية ، فإن الكثير من رجال الاجتماع وعلماء الانثروبولجيا Anthropologists يزعمون أن للمظاهر الحضارية والثقافية والاجتماعية سيطرة على النواحى الاقتصادية وأن التغيير فى هذه النواحى يساهم الى حد كبير فى إحداث التنمية الاقتصادية وبالتالى فان هناك علاقة وثيقة بين دراسة المحاسبة القومية وعلم الاجتماع بل أن هناك دراسة تمت على ٧٤ دولة نامية ربطت بين الاداء الاقتصادى وبين العوامل الاجتماعية والسياسية واتضح منها ان القوى الاجتماعية Social forces تبدو الاكثر تأثيرا فى الاداء الاقتصادى فى الدول النامية ، بينما تكون الغلبة للعوامل السياسية فى الدول المتقدمة .(٢)

كما ان المحاسبة القومية تعتبر أداة نافعة فى يد رجال السياسة ورؤساء الحكومات ، من حيث أنها توفر لهم البيانات التى تساعد على وضع الخطط

(1) Charles P. Kindleberger ,and Bruce Herrick., Economic Development , 3ed edition McGraw-Hill Kogakusha, Ltd., Tokyo 1977. PP. 23-24.

(2) Irma Adelman and Cynthia T.Morris., Society, Politics and Economic Development: A Quantitative approach, John Hopkins Baltimore 1967.PP. 21-ff

والسياسات القومية فيما يتعلق بالتشغيل والعمالة وتحديد الناتج والدخل القومى، وأثر السياسات المالية والنقدية للحكومة على توزيع الناتج والدخل القومى ، وقدرة موارد الدولة على تحمل قرار دخول الحرب مثلا . وبهذا نجد أن المحاسبة القومية تعمل على تقديم البيانات والمعلومات التى تفيد الحكومة فى رسم السياسة الاقتصادية للدولة وتقويم أداء المجتمع .

كما يستخدم قادة الأحزاب (سواء الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة) البيانات التى توفرها المحاسبة القومية فى تقويم أداء الحكومة ، ومدى كفاءة الوزارة فى تحقيق أهداف المجتمع واستخدام موارده المتاحة لتحقيق هذه الأهداف .

كما ان كثيرا من الدراسات التى تجريها اللجان المتخصصة سواء فى مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس القومية المتخصصة تبنى على بيانات ومعلومات توفرها المحاسبة القومية مما يساهم فى حل مشاكل المجتمع سواء المشاكل الاجتماعية أو السياسية .

سادسا : العلاقة بين المحاسبة القومية والمحاسبة الحكومية :

سبق أن اشرنا فى مطلع هذا الكتاب الى أن المحاسبة الحكومية Governmntal Accounting هى أحد الفروع المحاسبية التى تطبق على الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية والحكومية التى تقدم خدماتها لأفراد المجتمع بأجر رمزى أو بدون مقابل حيث لايعتبر تحقيق الربح هو هدفها الاساسى بل أنها قد تكون غيرهادفة للربح (قطاع الخدمات) أو يكون الربح فى مرتبة تالية لتحقيق الاهداف السياسية

والاجتماعية والاقتصادية للدولة (مشروعات اقتصادية حكومية) [١] ، وتعتبر دراسة الموازنة العامة للدولة هى واسطة العقد فى المحاسبة الحكومية ، والموازنة العامة للدولة تمثل خطة الحكومة عن فترة قادمة وتتضمن الايرادات والمصروفات أى الموارد والاستخدامات للقطاع الحكومى كأحد القطاعات القومية الهامة داخل الاقتصاد القومى ، وتؤثر الحكومة على الاجماليات الاقتصادية القومية كالناتج والدخل القومى من خلال قدرتها مثلا على التأثير فى فرض الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة أو منح الاعانات - كما سنرى فيمابعد - وكذلك من خلال الانفاق الحكومى الذى تقوم به.

وتعتبر الموازنة العامة للدولة هى المصدر الاساسى للبيانات المتعلقة بالانفاق الحكومى ، وقيمة الضرائب غير المباشرة والاعانات وقيمة الضرائب المباشرة ، وكلها بيانات لازمة وضرورية للمحاسب القومى لتصوير الحسابات القطاعية وحسابات الدخل القومى وايجاد الاجماليات القومية وهكذا نرى ان ثمة علاقة وطيدة بين دراسة المحاسبة الحكومية التى تتعلق بدراسة القطاع الحكومى ، ودراسة المحاسبة القومية التى يمثل القطاع الحكومى بالنسبة لها أحد أهم قطاعات الاقتصاد القومى التى تعنى بدراستها المحاسبة القومية .

مماسبق يتضح أن المحاسب القومى مطالب بأن يلم بعلوم متعددة وتخصصات شتى ، ولاتعنى بذلك انه يجب على المحاسب القومى أن يكون متخصصا فى كل هذه العلوم الاجتماعية وغيرها ، ولكن مانقصد اليه أن

---

(١) انظر لدراسة اكثر توسعا وعمقا :-

د.احمد هانى بحيرى حماد : اصول المحاسبة الحكومية - دراسة نظرية وتطبيقية - مكتبة التكامل بالزقازيق - الطبعة الرابعة - ١٩٩٣ - ص ١٦ ومابعدها.

يكون على دراية وثقافة وخبرة ، وألا يحصر نفسه داخل دائرة " القيد المزدوج " أو يسجن نفسه داخل " مربع المحاسبة القومية " بل عليه أن يطلق لقدراته العنان ، ويعتبر القيد المزدوج والنظرية العامة للمحاسبة نقطة إرتكاز للانطلاق نحو آفاق رحبة من علوم اجتماعية مختلفة ومتعددة يساهم كل منها فى أداء عمله بشكل اكثر كفاءة ، ولذلك يعتبر المحاسب القومى من اكثر المحاسبين ثقافة واطلاعا والماما بمايدور حوله ليس فقط داخل مجتمعه بل على امتداد عالمنا المعاصر كله .

الفصل الثانى

قياس المتغيرات المحاسبية القومية

Measurement of National Accounting Variables

مقدمــــــة :

إن العمل الأساسى للمحاسبة ينصرف إلى تنظيم كميات كبيرة من البيانات Data وتلخيصها ، وترتيبها فى شكل يسمح بإظهار العلاقات الداخلية inter - relationships بين هذه البيانات ، ويجعلها مفيدة فى إستخلاص المعلومات information الضرورية واللازمة لذوى المصلحة لإتخاذ قراراتهم على أسس أقرب ماتكون إلى الرشد .

وقد رأينا أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة القومية ، هو قياس نتائج النشاط الإقتصادى للمجتمع خلال فترة معينة (سنة مالية) .

على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب أن نقوم بدراسة وتحليل وتحديد مايلى :

(أ) المتغيرات الإقتصادية محل القياس .

(ب) الأدوات والوسائل المستخدمة فى إجراء عملية القياس بالشكل الذى يخدم الأهداف المرجوة .

(جـ) طريقة عرض هذه المتغيرات الإقتصادية فى شكل محاسبى منظم يتيح لذوى الشأن أن يستخلصوا منها المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات تتعلق بإدارة الاقتصاد القومى على أسس رشيدة بقدر الإمكان .

تحديد المتغيرات المحاسبية القومية

تستهدف المحاسبة القومية من الناحية الإجرائية قياس وتحديد مجموعة من المتغيرات المحاسبية القومية ، أو بمعنى آخر المفاهيم الاقتصادية على المستوى الكلى أو التجميعى ، ومن هذه المفاهيم أو المتغيرات مايلى :-

* قيمة السلع والخدمات التى قام المجتمع بإنتاجها وتقديمها خلال الفترة محل القياس (الناتج القومى National product) .
* كيفية توزيع هذا الناتج على المجموعات أو القطاعات أو عوامل الانتاج التى ساهمت فى تحقيق هذا الناتج ، فى صورة دخول موزعة عليها ونصيب كل منها فى هذه الدخول (الدخل القومى National income) .
* كيفية قيام هذه المجموعات أو القطاعات بالتصرف فى نصيبها من هذا الدخل الموزع عليها ، ويتم هذا التصرف فى صورة إنفاق للدخل (الانفاق القومى National Expenditure) سواء كان انفاقا إستهلاكيا أو إنفاقا إستثماريا .
* أثر التعاملات مع العالم الخارجى أو باقى دول العالم The rest of the world أى الصادرات والواردات والدخول من وإلى العالم الخارجى .

وسوف نعرض فى هذا الفصل لهذه المتغيرات الثلاثة ، وكذلك لأثر التعامل مع العالم الخارجى على تحديد هذه المتغيرات من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم الناتج القومى

المبحث الثانى : مفهوم الدخل القومى

المبحث الثالث : مفهوم الانفاق القومى

المبحث الأول
مفهوم الناتج القومى

الناتج القومى National Product (NP) هو " كل ماينتج عن تضافر خدمات عوامل الإنتاج من خلق منافع جديدة أو زيادة المنافع الموجودة أصلا فى الموارد المتاحة "[(١)]

وعلى هذا فإن الناتج القومى يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية التى ينتجها مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة هى فى العادة سنة مالية ، أو هو "القيمة النقدية السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة فى إقتصاد ماخلال سنة " [(١)]

وبهذا فان الناتج القومى هو قياس محاسبى إجتماعى للمخرجات الإجمالية من السلع والخدمات لمجتمع معين خلال سنة .

والواقع ان مفهوم الناتج القومى بالمعنى السابق يدفعنا إلى التركيز على مجموعة من الحقائق المرتبطة بهذا المفهوم والتى قد لاتوضحها التعاريف السابقة ، ومن هذه الحقائق : -

أولا : إن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات هو النتيجة النهائية لأى نشاط إقتصادى " والانتاج " Production المقصود هنا لايعنى دائما خلق سلعة أو خدمة لم تكن موجودة أساسا بل ان الإنتاج قد يعنى إضافة منفعة لسلعة أو

---

(١) د.عباس الشيرازى - أصول المحاسبة القومية - مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(١) د. مدحت العقاد ، د. محمود عارف - التشغيل والدورات : نظرية وسياسة - الطبعة الأولى - بدون ناشر ١٩٩٣ - ص ٣٥ .

خدمة قائمة ، أو إضفاء قيمة عليها لم تكن موجودة بها من قبل. إن الصحراء – على سبيل المثال – مليئة بالرمال والأحجار دون أن تكون لهذه الرمال أو الأحجار قيمة محددة ، فإذا ما أستطاع شخص ما نقل هذه الرمال أو الأحجار إلى حيث يحتاجها الناس للبناء والتشييد ، فهنا يصبح لهذه الرمال والأحجار قيمة ، أى تصبح سلعة إقتصادية ، بمعنى أنه يكون هناك من هو مستعد لدفع ثمن فيها ، ويكون الشخص الذى قام بنقلها قد " أنتجها " ليس بمعنى انه قد أوجدها من عدم – حاشالله – ولكن بمعنى أنه أضفى عليها قيمة لم تكن لها ، ومنفعة لم تكن فيها ، وأصبحت سلعة اقتصادية كما أسلفنا ، أى أصبح يوجد طلب عليها ، وحيث تتوافر لها " نـدرة " بالنسبة لهذا الطلب

is scarce in relation to demand .

فالانتاج الذى نعنيه هنا هو أداء نشاط إقتصادى بإستخدام موارد نادرة – بما فيها الوقت لتحقيق كم من السلع والخدمات بهدف إشباع حاجات إنسانية، وبالتالى فإن النشاط الإقتصادى يحقق إشباعا ، ويتصف بالندرة النسبية ، ويمكن تبادله بين الناس [١] ٠ كما انه قد يأخذ شكل سلعة مادية ملموسة Tangible good مثل السيارت وأرغفة الخبز والملابس ... الخ ، كما قد يكون فى شكل خدمة غير مادية أو غير ملموسة intangible مثل الخدمات التى يؤديها الأطباء لمرضاهم ، أو الأساتذة لطلبتهم وتلاميذهم .

على أنه يجب التفرقة بين السلعة الاقتصادية التى تنتج من نشاط إقتصادى ، والسلع والخدمات التى تحقق إشباعا ولكنها تنتج من أنشطة الحياة

---

[1] Thomas F. Dernburg ., and Duncan M. McDougall., Macroeconomic , The Measurement , Analysis and Control of Aggregate Economic Activity , Fourth Ed. McGraw - Hill Book Company , 1972 . p.54 .

العامة مثل حلاقة لشخص لذقنه أو قضاء وقت فراغه فى عمل منتج مثل قيامه برى حديقة منزله أو إصلاح الأعطال فى الأجهزة الكهربائية بالمنزل رغم العرف السائد باستبعاد هذه الأنشطة من تقديرات الناتج القومى ، فإن الاساس الذى بنى عليه هذا العرف يرجع فى الغالب إلى الصعوبات العملية والاجرائية لتقديرها ، وليس الى الإختلاف حول مدى أهميتها ومساهمتها فى تحقيق رفاهية المجتمع رغم عدم تداولها فى الأسواق .

ثانيا : إن الناتج القومى يتضمن سلعا وخدمات متعددة ومتنوعة مما يستحيل معه ان يتم قياسه كميا ، فالقماش يتم قياسه بالمتر ، والكهرباء بالكيلو وات / ساعة ، وخدمات الطبيب أو المدرس بالساعة مثلا أو بعدد المستفيدين من الخدمة ، وقس على ذلك مئات بل وآلاف السلع والخدمات التى يتم إنتاجها وتداولها فى الاقتصاد القومى ، ويستحيل بالتالى تجميع هذا العدد الهائل غير المتجانس والمختلف فى وحدات القياس – فى رقم كمى واحد ، مما يستلزم إستخدام النقود كمقياس متجانس وموحد .

ولذلك يتم التعبير عن الناتج القومى بإستخدام القيمة السوقية لهذا الناتج بضرب كميات هذا الناتج فى أسعارها السوقية ، ورغم إن استخدام النقود يحل مشكلة عدم تجانس وحدات القياس الكمى إلا أن إستخدام النقود فى التعبير عن الناتج القومى يخلق مشكلة أخرى ، تتعلق بالتغيرات السعرية فى قيمة وحدة النقد ، ذلك أن القوى الشرائية Purchasing Power للنقود تتغير عبر الزمن كنتيجة للتغيرات فى المستوى العام للأسعار ، وهو ما قد يعطى مؤشرات مضللة مالم يتم تثبيت الأساس النقدى المستخدم لتسهيل إجراء

المقارنات بين السنوات المختلفة عنـد قيـاس النـاتج القومـى ، ولذلـك نجـد أنـه يجب التفرقة بين [١] : -

إجمالى الناتج القومى الإسمى (النقدى) Nominal GNP

وهو يقيس قيمة المخرجات لفترة معينة باستخدام أسعار نفس الفترة . فالناتج الاسمى لعام ١٩٩٣ مثلا يمثـل قيمـة السـلع والخدمـات المنتجـة خـلال عـام ١٩٩٣ مقومـة بالأسعار السـوقية السـائدة فـى عـام ١٩٩٣ (وتسـمى الأسعار الجارية Current Prices) .

إجمالى الناتج القومى الحقيقى : Real GNP

وهو قيمة الناتج القومى بعد عزل أثر التغيرات فى الاسعار عن طريـق تقويم كل السلع والخدمات المنتجة خلال الفترات المختلفـة بإسـتخدام الأسـعار الثابتة Constant Prices . والأسـعار الثابتـة هـى تلـك الأسـعار التـى كـانت سائدة فى سنة معينة تسمى سنة الأساس Base Year ويتم إستخدامها فى تقويم السلع والخدمات فى جميع الفترات محل الدراسة.ولاشك أن إستخدام الأسـعار الثابتة فى تقويم مخرجـات القطاعـات المختلفـة يفيـد مـن عدة وجـوه:[٢] فهـو يعطـى فكـرة جيـدة عـن التغيرات الهيكليـة The structural Changes فـى الاقتصاد القومى ، كما تستخدم التقديرات المبنية على أسـاس الأسـعار الثابتـة ليس فقط لقياس تطـور ونمـو المخرجـات الفعليـة ، ولكـن أيضـا لقيـاس النمـو المحتمل فى هـذا النـاتج ، أى الطاقـة الانتاجيـة الكامنـة سـواء علـى مسـتوى الصناعات أو القطاعات ، أو حتى على مستوى الاقتصـاد القومـى كلـه ، كمـا

---

(1) Rudiger Dornbusch ., and Stanley Fischer ., Macroeconomics , (McGraw - Hill Book Co.) New York , 1987 , P. 38.

(2) Ram N. Lal ., Op . Cit P. 201.

أنهـا مفيـدة فـى تحليـل حركـة التقلبـات الدائريـة Cyclical Fluctuation Movements وقياس التغيرات فى مسـتوى المعيشـة ، كمـا أن حسـاب النـاتج القومى الحقيقى يعطينا مقياسا جيدا للتضخم [١] . inflation وتجدر الإشارة إلى أن السـنة المعياريـة أو القياسـية التـى يتـم إستخدامها كسـنة أسـاس وتطبيـق الأسعار التى كانت سائدة فيها على الناتج القومى لباقى سنوات الدراسة يجب أن تتصـف " بالإسـتقرار ، وتخلـو مـن الإضطرابـات والتغـيرات الفجائيـة ، وغيرهـا مـن العوامـل التـى تضعـف مـن صفتهـا كمعيـار للقيـاس " [٢] ويتـم التوصل للنـاتج القومى الحقيقى كمايلى [٣] :

$$\text{الناتج القومى الحقيقى (بالاسعار الثابتة)} = \frac{\text{الناتج القومى الإسمى (بالأسعار الجارية)}}{\text{الرقم القياسى}}$$

ولايضاح ما سبق ، دعنا نفترض أن إجمـالى النـاتج القومـى بسـعر السـوق لدولة ماكان كمايلى خلال ٣ سنوات :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اجمالى الناتج القومى بسعر السوق (بالمليار جنيه)	٦٠	٨٤,٥	١١١

نلاحظ أن قيمة هذا الناتج قد أرتفعت باستمرار مـن ٦٠ إلـى ٨٤,٥ أى بنسبة ٤١ ٪ تقريبا ثم إلى ١١١ أى بنسـبة ٨٥ ٪ محسـوبة بالنسبة إلـى عـام

(1) Rudiger D. & Stanley F. , Op. Cit. P. 40 .

(٢) د.سمير طوبار – الإقتصاد الكلى تحليل وسياسة – بدون ناشر ١٩٨٧ – ص ١٧ .

(3) K.R. Gupta ., Macroeconomics. (Atma Ram and Sons) New Delhi ,1970 , P.15

١٩٩٢ . هل يعنى ذلك زيادة كفاءة الاقتصاد القومى ، وارتفاع مستوى رفاهية الأفراد المستهلكين لهذه السلع والخدمات ؟.

لعلنا لم نعد بحاجة إلى تكرار القول بأن هذه النتائج مضللة لانها محسوبة على أساس الناتج الاسمى وبالأسعار الجارية ، وبالتالى فقد تكون هذه الزيادة فى الناتج القومى راجعة إلى زيادة كميات السلع والخدمات المنتجة أو إلى إرتفاع الأسعار لهذه السلع ولخدمات (نتيجة التضخم) أو إلى السببين معا وإستكمالا لهذا المثال المبسط دعنا نفترض أن الناتج القومى لهذه الدولة يتكون من سلعة واحدة ، وأنه أتيحت لنا تفاصيل البيانات لهذه الأعوام كمايلى :

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
كمية الناتج (بالوحدة)	١٠	١٣,٠	١٥,٠
متوسط سعر الوحدة	٦	٦,٥	٧,٤
	٦٠	٨٤,٥	١١١,٠

من هذه البيانات التفصيلية تتضح لنا حقيقة ان الزيادة المضطردة فى الناتج الاسمى ترجع فى جزء منها إلى زيادة الكميات المنتجة من ١٠ إلى ١٣ إلى ١٥ وحدة على التوالى ، كما ترجع فى جزء آخر إلى إرتفاع سعر الوحدة من ٦ جنيه إلى ٦,٥ إلى ٧,٤ . ولذلك فإنه لعزل أثر تغيرات أو تقلبات السعر ، ولحساب الناتج الحقيقى يتم حساب الأرقام القياسية كما سبق القول ، وفى مثالنا هذا نعتبر عام ١٩٩٢ هو سنة الأساس ، وعلى هذا يتم حساب الرقم القياسى باستخدام المعادلة البسيطة :

$$\text{الرقم القياسى للسعر} = \frac{\text{أسعار سنة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}} \times ١٠٠ \%$$

∴ الرقم القياسى لعام ١٩٩٢ (وهو سنة الأساس كما إفترضنا)

$$= \frac{٦}{٦} \times ١٠٠ = ١٠٠\%$$

$$\text{الرقم القياسى لعام ١٩٩٣} = \frac{٦,٥}{٦} \times ١٠٠ = ١٠٨,٣ \%$$

$$\text{الرقم القياسى لعام ١٩٩٤} = \frac{٧,٤}{٦} \times ١٠٠ = ١٢٣,٣ \%$$

وبالتالى فإن الناتج القومى الحقيقى =

$$\frac{\text{اجمالى الناتج القومى الاسمى (أو النقدى)}}{\text{الرقم القياسى}}$$

$$\text{فى عام ١٩٩٢} = \frac{٦٠}{١٠٠\%} = ٦٠$$

$$\text{فى عام ١٩٩٣} = \frac{٨٤,٥}{١٠٨,٣ \%} = ٧٨$$

$$\text{فى عام ١٩٩٤} = \frac{١١١}{١٢٣,٣ \%} = ٩٠$$

وهكذا نرى أن الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٩٣ ليس ٨٤,٥ مليار ، بل هو ٧٨ مليار فقط وذلك بعد عزل أثر التغيرات فى المستوى العام للأسعار، وكذلك الأمر بالنسبة لعام ١٩٩٤ . ونود أن نلفت نظر القارىء إلى حقيقة هامة وهى ، أن الناتج القومى الحقيقى هو عبارة عن كمية الناتج المحققة خلال السنة الحالية محسوبة بأسعار سنة الأساس ، ولتأكيد هذه الحقيقة نجد أن قيمة الناتج الحقيقى لعام ١٩٩٣هو٧٨ مليار وهى عبارة عن كمية الناتج المحقق لعام ١٩٩٣ مضروبا فى سعر الوحدة فى سنة الاساس

(١٩٩٢) والذى كان ٦ جنيه (١٣ وحدة × ٦ = ٧٨) وهكذا العام ١٩٩٤ (١٥ × ٦ = ٩٠). وعلى هذا فإن استخدام الارقام القياسية يؤدى إلى عزل أثر إرتفاع (أو انخفاض) المستوى العام للأسعار حتى يتم تقدير الناتج القومى بدقة تمكن من مقارنة التطور فى هذا الناتج على مدار السنوات محل الدراسة . على أن هناك أنواعا متعددة من الأسعار التى يمكن إستخدامها لايجاد الأرقام القياسية وقد اقترح نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٦٨ (SNA 1968) ثلاثة أنواع من الأسعار هى:

(١) أسعار المشترين Purchasers' Price

وهو السعر الذى يدفعه المشترى لوحدة من السلعة عند نقطة الاستلام at the point of delivery ، ويعادل سعر المصنع مضافا إليه تكاليف النقل والتوزيع ، ويسمى هذا السعر أيضا بسعر المستهلك The Consumer price index (CPI) ويقيس أسعار التجزئة The retail prices لعدد ثابت من السلع يقوم المستهلكون بشراءها وتعامل باعتبارها " سلة سوقية Market Basket " تحتوى على ٤٠٠ سلعة [1] .

وتستخدم عديد من الحكومات هذا المؤشر لزيادة معدلات الأجور والمعاشات الحكومية ، ومنافع الضمان الاجتماعى Social Security .

(٢) أسعار المنتجين Producers ' Price

وهو سعر وحدة المخرجات لسلعة ما عند خروجها من المصنع وتتضمن بالتالى أثر الضرائب غير المباشرة والإعانات قبل هذه النقطة

---

(1) Richard T.Froyen ., Macroeconomic , Theories and policies (Macmillan publiehing Co.,) London 1983, PP. 23-24.

ويقيس هـذا المؤشـر أسـعار الجملـة Wholesal Prices لحوالـى ٢٨٠٠ سـلعة تتضمن المواد الخام والسلع نصف المصنعة .

(٣) السعر الأساسى التقريبى Approximate Basic Price

وهو سعر المنتج لوحدة المخرجات عند خروجها مـن المصنـع دون أن تتضمن الضرائب غير المباشرة والإعانات .

وهنـاك أنـواع عديـدة مـن الأرقـام القياســية index Numbers ، إلا أن اكثرها شيوعا واستخداما مايلى [١] :-

(١) رقم لاسبير القياسى Laspeyres index Number

(٢) رقم باشه القياسى Paasche index Number

(٣) رقم فيشر القياسى Fischer index Number

وتحت كل نوع من هذه الارقام القياسية نجد نوعان من الارقام أحدهمـا للأسعار والآخر للكميات ، حيث أن القيمة النقدية للسلع والخدمات عبارة عـن كميـة هـذه السـلع والخدمـات مضروبـة فـى سـعرها ، وبالتـالى فيمكـن تثبيـت الكميـات وأخـذ تغيرات الأسـعار فـى الحسـبان ويكـون النـاتج رقمـا قياسـيا للأسعار، أو تثبيت الأسعار وأخذ تغيرات الكميات فى الحسبان ويكـون النـاتج رقما قياسيا للكميات .

وسوف نستخدم الرموز التالية للتعبير عن هذه الأرقام القياسية :-

---

(١) أنظر فى ذلك :

- د.اسماعيل محمد هاشم – التخطيط الاقتصادى والتنمية والحسابات القومية – دار الجامعات المصرية – بدون تاريخ – ص ١٧٢ ومابعدها .
- د.فاروق عبدالعال ، د.وصفى عبدالفتاح حسن – النظرية والتطبيق فى المحاسبة القومية – مرجع سابق – ص ١٠٨ ومابعدها.
- Rosalind Levacic ., Macroeconomics , The Static and Dynamic Analysis of Modern Economy (Macmillan Press Ltd) London 1983, Chap. 9.

$س_0$ = السعر فى سنة الاساس

$س_1$ = السعر فى سنة المقارنة

$ك_0$ = الكمية فى سنة الاساس

$ك_1$ = الكمية فى سنة المقارنة

ق ع = الرقم القياسى للأسعار

ل = لاسبير

ب = باش

ف = فيشر

ق ك = الرقم القياسى للكميات

ن = عدد السنوات .

نوع الرقم القياسي	للأسعار (ق ع)	لكميات (ق ع)
لاســـبير (ل)	$\frac{مجـ(س_1\ ك_0)}{مجـ(س_0\ ك_0)}$	$\frac{مجـ(س_0\ ك_1)}{مجـ(س_0\ ك_0)}$
باش (ب)	$\frac{مجـ(س_1\ ك_1)}{مجـ(س_0\ ك_1)}$	$\frac{مجـ(س_1\ ك_1)}{مجـ(س_1\ ك_0)}$
فيشر (ف)	$\sqrt{\frac{مجـ(س_1\ ك_0)}{مجـ(س_0\ ك_0)} \times \frac{مجـ(س_1\ ك_1)}{مجـ(س_0\ ك_1)}}$	$\sqrt{\frac{مجـ(س_0\ ك_1)}{مجـ(س_0\ ك_0)} \times \frac{مجـ(س_1\ ك_1)}{مجـ(س_1\ ك_0)}}$

مثال ٢/١: فيما يلى البيانات المتعلقة بكميات وأسعار أجهزة التليفزيـون خـلال سنتين (بيانات افتراضية) :-

بيـــان	عـام ١٩٩٣		عـام ١٩٩٤	
	سعر	كمية	سعر	كمية
أبيض وأسود	٤	٣٠٠	٦	٥٠٠
ملــون	٥	١٠٠	١٠	١٥٠

وبناءا على هذه البيانات يمكن حساب الأرقام القياسية المختلفة كمايلى :-

	$س_. ك_.$	$س_١ ك_١$	$س_. ك_١$	$س_١ ك_.$
أبيض وأسود	٤×٣٠٠=١٢٠٠	٦×٥٠٠ = ٣٠٠٠	٤×٥٠٠=٢٠٠٠	٦×٣٠٠ = ١٨٠٠
ملـــــون	٥×١٠٠=٥٠٠	١٠×١٥٠ = ١٥٠٠	٥×١٥٠=٧٥٠	١٠×١٠٠=١٠٠٠
مجـ	١٧٠٠	٤٥٠٠	٢٧٥٠	٢٨٠٠

$$ق ع ل = \frac{مجـ(س_١ ك_.)}{مجـ(س_. ك_.)} = \frac{٢٨٠٠}{١٧٠٠} = ١٦٤,٧ \%$$

$$ق ك ل = \frac{مجـ(س_. ك_١)}{مجـ(س_. ك_.)} = \frac{٢٧٥٠}{١٧٠٠} = ١٦١,٧ \%$$

$$ق ع ب = \frac{مجـ(س_١ ك_١)}{مجـ(س_. ك_١)} = \frac{٤٥٠٠}{٢٧٥٠} = ١٦٣,٦ \%$$

$$ق ك ب = \frac{مجـ(س_١ ك_١)}{مجـ(س_١ ك_.)} = \frac{٤٥٠٠}{٢٨٠٠} = ١٦٠,٧ \%$$

$$ق ع ف = \sqrt[٢]{ق ع ل \times ق ع ب} = \sqrt[٢]{\%١٦٤,٧٠ \times \%١٦٣,٦٠}$$

$$= ١٦٤,١ \%$$

$$ق ك ف = \sqrt{ق ك ل \times ق ك ب} = \sqrt{\%١٦١,٧٠ \times \%١٦٠,٧٠}$$

$$= ١٦١,٢ \%$$

وهناك مجموعة من العلاقات الرياضية التى يمكن إستنتاجها وإشتقاقها وإثباتها رياضيا وليس هذا مجال الدخول فى تفاصيلها على أننا نشير فى هذا الصدد إلى بعض العلاقات التى يمكن أن تكون ذات فائدة فيما بعد :-

$$\text{رقم باشه للكميات (ق ك ب)} = \frac{\text{الرقم القياسى للقيمة}}{\text{رقم لاسبير للأسعار (ق ع ل)}}$$

$$\text{رقم لاسبير للكميات (ق ك ل)} = \frac{\text{الرقم القياسى للقيمة}}{\text{رقم باشه للأسعار (ق ع ب)}}$$

والرقم القياسى للقيمة (كما سبق وأشرنا) =

$$\frac{\text{قيمة الناتج القومى بالأسعار الجارية فى سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج القومى بالأسعار الجارية فى سنة الاساس}}$$

فمثلا الرقم القياسى للقيمة فى مثالنا لعام ١٩٩٤ = $\frac{٤٥٠٠}{١٧٠٠}$ = ٢٦٤,٧ ٪

∴ رقم باشة للكميات = $\frac{\text{٢٦٤.٧ \%}}{\text{١٦٤.٧ \%}}$ = ١٦٠,٧ ٪ وهو نفس الرقم الذى توصلنا إليه باستخدام معادلة باشه للكمية . وهكذا ...

ويجدر بنا أن نشير فى نهاية هذه الجزئية إلى مؤشر أو رقم قياسى آخر يمكن تسميته معامل الإنكماش الضمنى لإجمالى الناتج القومى implicit GNP Deflator (أو معامل الاختزال) وهذا المؤشر هو مقياس لمعدل التضخم The rate of inflation أو مايسمى بمستوى السعر التجميعى The aggregate price level حيث يقيس قيمة الانتاج الجارى فى السنة الحالية إلى قيمة نفس السلع والخدمات بأسعار سنة الأساس [1] ويتم التوصل إلى معامل الاختزال (أو معامل الانكماش الضمنى لاجمالى الناتج القومى)كمايلى :

---

(1) For more details., see :
- Richard T-Froyen., Macsoeconomics , Op.Cit , pp. 23 - 27.
- Rudiger Dornbusch and Stanley Fischer , Macroeconomics , Op. Cit , pp. 38 - 42 .

$$= \frac{\text{إجمالى الناتج القومى الاسمى (أو النقدى)}}{\text{اجمالى الناتج القومى الحقيقى}} \times ١٠٠$$

ويستخدم هذا المؤشر لتصحيح أثر التضخم على الناتج القومى ، كما تستخدمه المؤسسات والمنظمات الدولية (كالبنك الدولى) باعتباره مساويا لمعدل التضخم السنوى [١] وقد أطلقنا عليه معامل الاختزال أو الانكماش لأننا بقسمة مجمل الناتج القومى الإسمى على هذا المؤشر نصل إلى مجمل الناتج الحقيقى بعد تخفيضه بآثار التضخم ، وقد وصف هذا المؤشر بأنه ضمنى implicit أو غير صريح لاننا نقوم أولا بايجاد قيمة الناتج القومى الحقيقى أى أن هناك خطوة سابقة على الوصول إليه ، وبالتالى لانصل إليه بطريق مباشر ولذلك يسمى بالمعامل الضمنى . ويمتاز هذا المؤشر بأنه يقيس تغيرات الأسعار لجميع السلع والخدمات الجارى إنتاجها وليس لمجموعة منها أو عدد محدود من بينها.

مثال ٢/٢ : إذا توافرت لدينا البيانات التالية عن الناتج الاسمى والحقيقى لعدة سنوات لإحدى الدول ، فإنه يمكن التوصل إلى معامل انكماش الناتج القومى الضمنى كما يتضح من الجدول التالى :

---

(٢) أنظر تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم – أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٢ .

السنة	(١) إجمالى الناتج القومى الاسمى	(٢) اجمالى الناتج القومى الحقيقى	(٣) معامل إنكماش الناتج القومى
	(بالمليار جنيه)	(بالمليار جنيه)	(١) ÷ (٢) ×١٠٠
١٩٨٧	٢٠٠	٣٧٣	٥٣,٦
١٩٨٨	٢٥٠	٣٦٤	٦٨,٧
١٩٨٩	٣٢٠	٣٥٠	٩١,٤
١٩٩٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠,٠
١٩٩١	٥٤٠	٥١٠	١٠٥,٧
١٩٩٢	٥٢٠	٤٥٢	١١٤,٩
١٩٩٣	٥٥٠	٣٣٨	١٦٢,٨
١٩٩٤	٦١٥	٣٤٧	١٧٧,٤

ملحوظة : سنة الاساس هى سنة ١٩٩٠

يلاحظ من بيانات المثال السابق أنه فى سنة الأساس (١٩٩٠) يتساوى كل من الناتج الإسمى والناتج الحقيقى وبالتالى كانت نسبة معامل الإنكماش ١٠٠ ، بينما فى عام ١٩٩٤ كانت نسبة معامل الانكماش ١٧٧,٤ وهو مايعنى أن الناتج القومى بالأسعار الجارية فى عام ١٩٩٤ (أى الناتج الاسمى) اكبر من الناج القومى الحقيقى فى عام ١٩٩٤ بمعدل ٧٧,٤ ٪ أى اكبر من ناتج عام ١٩٩٤ مقوما بأسعار ١٩٩٠ بنسبة ٧٧,٤ ٪ وهو مايعنى أن مستوى السعر التجميعى قد ارتفع خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤ بنسبة ٧٧,٤ ٪ ويمكن إستخدام معامل الانكماش فى قياس تغيرات السعر بين سنتين دون أن تكون إحداهما سنة الأساس .

وعلى سبيل المثال نجد أن نسبة معامل الأنكماش فى عام ١٩٩٣ ١٦٢,٨ ٪ وفى عام ١٩٩٤ كان ١٧٧,٤ ٪ ويمكن من خلال هذه البيانات ايجاد معدل التضخم بين سنتى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ كمايلى :

معدل التضخم =

$$\frac{\text{معامل الانكماش لعا ١٩٩٤ - معامل الانكماش لعام ١٩٩٣}}{\text{معامل الانكماش لعام ١٩٩٣}}$$

$$= \frac{١٧٧,٤ - ١٦٢,٨}{١٦٢,٨} = ٨,٩٦ \ \%$$ تقريبا

وكذلك بين سنتى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠

معدل التضخم = $$\frac{١٠٠ - ٩١,٤}{٩١,٤} = ٩,٤ \ \%$$

أى أن مستوى السعر التجميعى قد أرتفع بمعدل ٩,٤ ٪ بين سنتى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

وقد يثور سؤال فى ذهن القارئ عن أفضل المقاييس أو أحسن الأرقام القياسية ، والواقع أنه لايمكن القول بأن هناك رقما قياسيا معينا أفضل من غيره، ولكل نوع منها مزاياه وأوجه قصوره ، ولذلك يتوقف إختيار الرقم القياسى على أهداف المستخدم ونوع التحليل المرغوب ، على أن لنا فى هذا الصدد ملاحظتين يجب مراعاتهما : -

(١) ضرورة تطبيق مبدأ الثبات Consistency بمعنى عدم تغيير الرقم القياسى المستخدم أو سنة الأساس على فترات قصيرة حتى يسهل إجراء المقارنات واتخاذ القرارات على أسس ثابته ومنتظمة ، ولذلك يرى البعض أن الحد الأدنى لتغيير سنة الأساس هو عشر سنوات [١] على الاقل .

(٢) إن هناك بعض التدفقات Flows يصعب التعبير عنها بالأسعار الثابته أو تطبيق الأرقام القياسية عليها مثل التحويلات ، والتدفقات المالية

(1) Ram N. Lal ., Op. Cit, p. 205.

وضرائب الدخل ... الخ . وفى مثل هذه الحالات لامناص من أن يتم التعبير عنها بالأسعار الجارية ، ولاتستعمل فيها الأرقام القياسية .

ثالثا : إن تقويم الناتج القومى باستخدام الأسعار السوقية Market Prices يعنى إستخدام الأسعار السائدة فى السوق للسلع والخدمات ، وهذه الأسعار تتضمن أثر التدخل الحكومى من خلال ماتفرضه من ضرائب غير مباشرة ، أو ماتمنحه من إعانات .

ذلك أن الحكومة قد تفرض ضرائب غير مباشرة indirect taxes مثل الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وضريبة المبيعات ، وضريبة التمغة وغيرها ، ويؤدى ذلك إلى ارتفاع السعر السوقى للسلعة أو الخدمة عن تكلفتها الحقيقية كما أن الحكومة قد تقدم إعانات Subsidies لبعض السلع أو الخدمات لضمان تقديم السلعة أو الخدمة بسعر معين كأحدأنواع الدعم المقدمة (مثل دعم بعض السلع الغذائية أو بعض الصناعات الحيوية) ، وبالتالى فإن منح هذه الاعانات يؤدى إلى انخفاض سعر السوق للسلعة عن تكلفتها الحقيقية.

وعلى هذا فإن سعر السوق لايعبر تماما عن التكلفة الحقيقيةللسلع والخدمات ولذلك فإنه للوصول إلى الناتج القومى بتكلفة عوامل الانتاج فإنه يجب تنقية الناتج القومى بسعر السوق من أثر الضرائب غير المباشرة والاعانات كمايلى :

الناتج القومى بسعر السوق = الناتج القومى بسعر التكلفة

+ (الضرائب غير المباشرة - الإعانات)

= الناتج القومى بسعر التكلفة + صافى الضرائب غير المباشرة

∴ الناتج القومى بسعر التكلفة = الناتج القومى بسعر السوق

– صافى الضرائب غير المباشرة

والواقع أن إستخدام أسعار السوق فى تقويم السلع والخدمات على المستوى القومى يواجه مشكلتين أساسيتين [١] : –

* إن هناك بعض أنواع السلع والخدمات ليس لها سعر سوقى على الإطلاق لعدم تداولها فى الأسواق مثل الخدمات التى تؤدى فى محيط العائلة وخدمات الشخص لنفسه ، والخدمات التى تقدمها الحكومة للأفراد مجانا أو بسعر رمزى لايعبر عن تكلفتها الحقيقية ولايتم تداولها فى السوق .
* إنه حتى بالنسبة لتلك السلع والخدمات التى يتم تداولها فى الأسواق ولها سعر سوقى فإن هناك كثيرا من الشك يحيط بمدى قدرة هذه الأسعار السوقية على التعبير الدقيق عن القيم الحقيقية لهذه السلع والخدمات خاصة فى الدول النامية ، لعدة أسباب منها :

(أ) إنه فى غيبة المنافسة الكاملة ، فإن أسعار السوق تكون فى الغالب موجهة administrated أو مقيدة بقواعد تنظيمية معينة Institutional rules وبالتالى فإن هذه الأسعار لاتمثل القيمة الحقيقية من وجهة نظر المجتمع.

(ب) إن أسعار السوق – حتى مع فرض تواجد سوق المنافسة الكاملة – تعكس التكلفة الحدية الخاصة من وجهة نظر الأفراد ، ولاتعكس التكلفة

---

[١] أنظر فى تفاصيل ذلك :

– نعيم فهيم حنا – قياس وتقويم التكاليف الاجتماعية ... – رسالة دكتوراه – مرجع سابق ، ص ٣٢ ومابعدها .

الحديثة الإجتماعية ، ذلك أن الأفراد يهتمون بالتكاليف والعوائد من وجهة نظرهم وليس من وجهة نظر المجتمع (١) .

(جـ) إن أسعار السوق تتأثر بالآثار الخارجية Externalities وهى تلك الآثار الموجبة أو السالبة التى تنتج عندما يؤثر نشاط إنتاجى أو استهلاكى لمنتج أو مستهلك على مستوى المنفعة لمنتجين أو مستهلكين آخرين .

لهذه الأسباب – وغيرها مما يقصر المقام عن ذكرها جميعا – فإننا نرى أن اسعار السوق قد يتم استخدامها فى أداء وتحقيق بعض أهداف المحاسبة القومية ، إلا أنها لاتصلح للتطبيق فى جيمع الحالات ، أو لتحقيق جميع الأهداف حيث قد يتطلب الأمر استخدام أسعار أخرى (*) لتحقيق أهداف خاصة .

رابعا : أن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية للناتج القومى ، تتراوح بين التوسع والتضييق لعناصر ومكونات هذا الناتج ، هذه المفاهيم هى :

(أ) المفهوم الشامل للإنتاج Comprehensive Concept

(ب) المفهوم المادى المقيد للإنتاج Restrictive Material Production

(جـ) مفهوم الإنتاج السوقى Marketable Production

---

(1) J.R. Davis ., and S. Hughes., Managerial Economics , (Macdonald and Evans.) London. 1982, p.204.

(*) تسمى هذه الأسعار بأسعار الظل Shadow prices أو الأسعار المحاسبية ويمكن الرجوع لدراستها إلى :

- D . W . Pearce .,The Valuation of Social Cost .(George Allen and Unwin) London . 1978 .
- Ajit K.Dasgupta ., and D.W. Pearce., Cost / Benefit Analysis. (The Macmillan Press Ltd) London . 1980.

* وطبقا للمفهوم الشامل فإن الناتج القومى يشمل جميع السلع والخدمات التى تنتج من تضافر عوامل الانتاج ، وسواء أكانت هذه السلع والخدمات يتم تبادلها فى الأسواق أو يتم إستهلاكها مباشرة أو ضمنيا دون أن يتم عرضها فى الاسواق ، كما أنه طبقا لهذا المفهوم فإن النشاط الانتاجى يتمثل فى كل ما من شأنه تغيير خصائص السلعة أو الخدمة وزيادة منفعتها أو فائدتها سواء عن طريق التصنيع أو النقل أو التخزين أو التسويق ، كما أن النشاط الانتاجى يتضمن ليس فقط العمليات الانتاجية أو الصناعية ، بل يتضمن أيضا جميع الخدمات اللازمة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمواطنين .

ويرى أستاذنا الدكتور / عباس الشيرازى أن هذا المفهوم الشامل للإنتاج " هو اكثر المفاهيم قبولا من الناحية المنطقية " [1] ، ولعله كذلك قد أصبح أكثر المفاهيم شيوعا وتطبيقا فى معظم دول العالم .

وهكذا نرى أن المفهوم الشامل للإنتاج لايستبعد من الناتج القومى إلا ذلك الجزء الذى يمثل الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع أى تلك الموارد التى توفرها له الطبيعة وتمثل أحد عناصر الثروة القومية National Wealth أو رأس المال القومى National Capital والتى تورثها المجتمع من جيل لآخر دون أن يبذل فى سبيل إقتناءها ووجودها أى جهد بشرى أو مادى . ورغم ذلك فإنه إذا ما قام أفراد الممجتمع بأى نشاط على هذه الموارد الطبيعية ، وأسفر هذا النشاط عن تنميتها أو استصلاحها أو زيادة منفعتها فإنه يجب أخذ هذه الإضافات فى الحسبان عند إحتساب

---

(١) د.عباس الشيرازى – أصول المحاسبة القومية – مرجع سابق ، ص ٢٩ .

الناتج القومى خلال الفترة التى تمت فيها هذه الأنشطة الإنتاجية ، ومن أمثلة ذلك حفر الترع واستصلاح الأراضى وبناء السدود لتنظيم حركة موارد المياه الطبيعية ، وزراعة الصحراء أو شق الطرق فيها ...الخ .

* أما المفهوم المادى المقيد للإنتاج [١] ، فهو المفهوم الذى كانت تتبناه مجموعة الدول الشيوعية أو الماركسية قبل إنهيار الشيوعية فيها ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك المفهوم عند حديثنا عن التطور التاريخى للمحاسبة القومية ، حيث تبنى ماركس مفهوم آدم سميث الذى كان يعتبر أن الإنتاج يتضمن كل عمل يساهم فى خلق وانتاج السلع المادية ، وماعدا ذلك يعتبر عملا غير منتج ، وقد أدخل سميث - كماسبق القول - خدمات نقل السلع ضمن العمل المنتج لانه بدون ذلك تظل السلع بغير إستخدام أو تفقد قيمتها، ومن وجهة نظر أصحاب هذا المفهوم فإن الناتج القومى يتضمن نوعين من السلع والخدمات : -

(أ) السلع المادية العينية Concrete Material goods

(ب) الخدمات المادية Material Services وهى تلك الخدمات التى تساهم فى تجهيز السلع المادية وزيادة قيمتها مثل خدمات النقل والتوزيع وعلى هذا ، فقد استبعد هذا المفهوم الضيق للأنتاج مجموعة كبيرة من الخدمات من الناتج القومى مثل :-

١- خدمات ربات البيوت ، وخدم المنازل ، وخدمة نقل الركاب ، والخدمات الثقافية والرياضية والترفيه والنظافة ... الخ .

---

(١) لدراسة اكثر تفصيلا عن الفرق بين المفهوم الشامل والمفهوم المادى يمكن الرجوع إلى:

Ram N.Lal ., Op. Cit, pp. 196 - 200 .

٢- خدمات البنوك وشركات التأمين .

٣- الخدمات التى تقدمها الحكومة للمواطنين مثل الدفاع والأمن والصحة والتعليم ... الخ .

وقد اعتبر كارل ماركس هذه الخدمات جميعا وغيرها عملا غير منتج ولم يدخلها بالتالى ضمن مفهوم الإنتاج المادى وهو نفسه كما سبق القول مفهوم آدم سميث ولكن بعد تعديله .

ونعتقد أن هذا المفهوم فى سبيله للإندثار ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتحلل الأيدلوجية الشيوعية من داخلها ، كما أن الصين فى سبيلها للإنفتاح إقتصاديا والتخلص تدريجيا من النظام الإقتصادى الذى تبنى الفكر الشيوعى (ماركس / لينين / إنجلز ..) .

* أما المفهوم الثالث (مفهوم الانتاج السوقى) فهو المفهوم السائد فى فرنسا، حيث يعتبر الناتج القومى ممثلا فقط فى إجمالى قيمة السلع والخدمات القابلة للتبادل فى الاسواق ، وهو مايخرج من دائرة الناتج القومى كل السلع والخدمات التى لايتم تداولها فى الأسواق مثل الخدمات العائلية داخل محيط الأسرة (خدمات ربة المنزل رعاية الحديقة ، كى الملابس... الخ) ، والاستهلاك الضمنى أو الذاتى implicit Consumption أى ذلك الجزء الذى يتم استهلاكه ذاتيا من الانتاج مثل استهلاك المزارع لجزء من محاصيل حقله أو ناتج مزرعته ، كما يستبعد هذا المفهوم الخدمات التى تقدمها الحكومة لمواطنيها لانها ليست محلا للتبادل فى الأسواق[١] .

---

[١] أنظر فى تفاصيل نقد هذا المفهوم :
- د.عباس الشيرازى - أصول المحاسبة القومية - ص ٢٩- ٣١ .
- د.حازم يس - مرجع سابق ، ص ٧٥ - ٧٧ .

ومن العرض المختصر السابق للمفاهيم المختلفة للناتج القومى ، نرى أن المفهوم الشامل هو الأقرب للمنطق ، والأكثر صدقا فى التعبير عن الناتج القومى للدولة ، ورغم ذلك فإننا نعتقد أن إختيار أحد المفاهيم للتطبيق دون غيره يتوقف على عاملين هامين :-

الأول : غرض أو هدف القائم بالتقدير The Purpose or objective of the estimiator

ثانيا : مدى توافر البيانات اللازمة Availability of data

والواقع أن ثمة حدودا وقيودا ترد على مفهوم الناتج القومى وتتطلب الحرص عند استخدامه كأحد المؤشرات الاقتصادية الهامة ، خاصة فى مجال قياس الرفاهية الاقتصادية ، ومستويات المعيشة ، ومن هذه الحدود والقيود مايلى :

(أ) إن مفهوم الناتج القومى ليس مقياسا كاملا للرفاهية الإقتصادية[1] التى تتدخل فى قياسها عوامل متعددة بعضها اقتصادى والبعض الآخر غير إقتصادى ، ومفهوم الناتج القومى يقتصر فقط على العوامل الإقتصادية والأنشطة الانتاجية التى يمكن قياسها وتقويمها ، على الرغم من تزايد الأنشطة الانتاجية التى يصعب قياسها وتقويمها وبالتالى يصعب إدخالها ضمن مفهوم الناتج القومى ، ومن هذه الأنشطة مثلا الخدمات التى تتم فى محيط العائلة والتى يؤديها أفراد العائلة لأنفسهم أو لبعضهم البعض،

---

(١) أنظر فى تفاصيل ذلك : -

- J . Harvey ., Mastering Economics , Macmillan press ltd 1983 - Chap . 15 . (pp . 241 - 252) .
- Ram . N . Lal ., The System of National Accounts ... Op., Cit, pp. 372 - 380 .

والأنشطة التى تعتمد على القيام بالخدمة الذاتية "Do - it - yourself"
وهى الأنشطة التى تتزايد باضطراد (فى السوبر ماركت ، فى محطات البنزين ، فى المطاعم والفنادق ... الخ) فى الحياة الاقتصادية المعاصرة.

(ب) انه ليس كل الأنشطة التى تمثل عمليات نقدية Monetary transactions تساهم فى زيادة الرفاهية ، إن أنشطة الدفاع والأمن والأنشطة التى تتعلق بالحماية من التلوث، الزيادة فى الانفاق الحربى والعسكرى .. كل هذه وغيرها أنشطة ضرورية وتمثل تكلفة الحياة المدنية الحديثة ولكنها لاتساهم فى تحقيق الرفاهية للناس ، حيث أن زيادة الاستهلاك هى معيار الحكم على الرفاهية الاقتصادية .

(جـ) ان هناك عناصر كثيرة تخضع للحكم الشخصى Subjective elements مثل السعادة والعدل والاحساس بالأمان والحرية والمساواة ... الخ ويختلف الحكم عليها من دولة لأخرى ولايمكن بالتالى قياسها على أساس موحد أو تضمينها فى مفهوم الناتج القومى لذلك يتم تجاهلها تماما ، رغم أهميتها .

(د) كما أن هناك عناصر أخرى لاتدخل فى حساب الناتج القومى رغم مساهمتها الفعالة فى تحديد مستوى المعيشة لأفراد الشعب مثل متوسط العمر المتوقع life expectancy ومعدلات المواليد والوفيات birth and

death rates ومدى إنتشار الأمراض والأوبئة Morbidity ، ونسبة التعليم literacy rates ، والخصائص الثقافية والحضارية والأخلاقية والدينية لأفراد الشعب ... الخ .

(هـ) أن نموالناتج القومى وزيادته عبر الزمن يتجاهل مشكلة أكثر أهمية هى مشكلة توزيع هذا الناتج على الفئات والطبقات المختلفة للشعب ، فقد يكون الناتج القومى متزايدا باضطراد ، إلا أن هذه الزيادة تذهب إلى فئات أو طبقات معينة (الطبقة الحاكمة مثلا) ولايستفيد منها باقى أفراد الشعب أو طبقاته وفئاته .

(و) عند محاولة مقارنة نصيب الفرد من الناتج القومى .Per.capita GNP لدولتين أو أكثر فإن هذه المقارنات تكون غير صحيحة تماما لإختلاف طرق حساب الناتج القومى فى كل منهما .

(ز) ان الناتج القومى – بل ومجمل حسابات الدخل القومى – تم تطبيقها وتطويرها لمعالجة مشاكل تخصيص الموارد وتوزيعها فى الاجل القصير وفى الدول المتقدمة وتعتبر بالتالى أداة تحليلية لمتخذى القرارات فى هذه الدول .

ولكن لايمكن استخدامها فى مشاكل التنمية فى الأجل الطويل خاصة تلك المشاكل التى تواجهها الدول النامية .

ولذلك أصبح الاتجاه الآن لقياس مجهودات التنمية ينحو نحو قياس معدل نمو العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون الاقتصار على النواحى الاقتصادية فقط كما أصبح الناتج القومى وغيره من المفاهيم الإقتصادية مجرد مؤشر واحد ضمن مجموعة متكاملة من المؤشرات تساهم

جميعها فى اكتمال الصورة عن مدى التقدم الذى حققه المجتمع ، والرفاهية التى وفرها لأفراده .

خامسا : إن القيام بالأنشطة الأنتاجية اللازمة والمرتبطة بالناتج القومى أى بانتاج السلع والخدمات يتطلب إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة فى عملية الانتاج وتتعرض بعض الموارد الاقتصادية للتناقص التدريجى نتيجة إستخدامها فى عملية الانتاج مثل الأصول الثابتة Fixed assets والموارد الطبيعية Natural resouces غير المتجددة كالمناجم والمحاجر وآبار البترول التى تتعرض للنفاد Depletion على مر الزمن أثناء العمليات الإنتاجية .

وما لم يتم إحتساب هذا الإهلاك Depreciation أو معدل النفاد Depletion rate وأخذه فى الحسبان حتى يتم إعادة التجديد renewales أو الاحلال replacement لهذه الأصول والموارد فإن ذلك يؤدى إلى عدم دقة حساب الناتج القومى (بإعتبار أن هذا الإهلاك أحد عناصر التكاليف اللازمة لإنتاجه وتحقيقه) كما يؤدى إلى هلاك رأس المال القومى National Capital ونفاد الثروة القومية National wealth وبناء على ماسبق فإنه يتم خصم إهلاك الأصول ونفاد الموارد الطبيعية من إجمالى الناتج القومى Gross National Product للوصول إلى صافى الناتج القومى Net National Product كمايلى :-

صافى الناتج القومى = اجمالى الناتج القومى - الإهلاك

ويذهب بعض الكتاب فى المجاسبة القومية [1] إلى ضرورة إحتساب إهلاك للموارد البشرية ضمن الإهلاك الواجب خصمه من الناتج القومى الإجمالى وصولا إلى صافيه ، ويستند هذا الرأى إلى الأسانيد التالية : -

- ان الموارد البشرية هى أحد مكونات الثروة القومية التى تزداد قيمتها بالاستثمار فيها وتنقص قيمتها نتيجة عوامل مضى المدة والتقادم .
- ان القدرة الانتاجية للعمال تنقص ، وكفاءتهم تقل بظهور التقدم العلمى ، مما يلزم معه تجديد قدرتهم الانتاجية بتدريبهم على وسائل الانتاج الحديثة.

ورغم إتفاقنا مع هذا الرأى فى أن الموارد البشرية هى أحد مكونات الثروة القومية ، بل لعلنا نذهب إلى أبعد من ذلك ، ونزعم أنها أكثر أهمية وأبعد أثرا فى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وامامنا تجربة اليابان تشهد بصحة هذا الزعم ، ورغم ذلك فإننا لانرى ضرورة لإحتساب إهلاك للموارد البشرية على المستوى القومى للأسباب الآتية :

١- ان الموارد البشرية ثروة قومية متجددة دائما ، ولاتتعرض للنفاد أو الهلاك لأسباب الإهلاك المعروفة وهى التقادم Obsolesence، الإستعمال wear and tear، مضى المدة Reflexion of time بل لعل العكس هو الصحيح ، فالثروة البشرية ثروة متزايدة بإضطراد خاصة فى الدول النامية - ومنها مصر- التى تعانى من ارتفاع معدلات الخصوبة ، وتتمتع بانخفاض فى معدلات الوفيات نتيجة إزدياد الوعى الصحى والرعاية الطبية مع تطور وسائل العلاج الحديثة فضلا عن امتداد مظلة

---

[1] د.حازم يس - مرجع سابق - ص ٨٠ - ٨١ .

التأمين العلاجي حتى لتكاد تشمل جميع فئات الشعب ولذلك فطالما أن معدلات المواليد تزيد عن معدلات الوفيات ، فإن الثروة البشرية من الناحية العددية لايتوقع أن تتناقص – على الأقل – فى الأجل المنظور وإلى ماشاء الله . ولذلك فالثروة البشرية لاتتعرض للبلى والفناء Wear and Tear الذى تتعرض له الأصول المادية الملموسة .

٢ – إن إستعمال الأصول المادية الملموسة يؤدى إلى نقص قيمتها نتيجة استمرار هذا الاستعمال ، وهذا عكس مانراه فى الثروة البشرية ، ذلك إن استعمال الإنسان لقواه وقدراته الفكرية والعقلية والجسدية ينمى هذه القدرات ويزيد من كفاءتها . ولذلك فإن مضى الوقت الذى يعتبر أحد مسببات الإهلاك للأصول المادية، هو نفسه أحد أسباب زيادة قيمة الثروة البشرية نتيجة تراكم الخبرات والتجارب على مر الزمن .

٣- إن القول بأن الكفاءة الإنتاجية تتناقص بظهور التقدم العلمى ووسائل الإنتاج الحديثة مردود عليه بأن هذا يتطلب زيادة الانفاق على برامج التدريب والتأهيل والتعليم وليس عن طريق حساب إهلاك لهذه الأصول البشرية. وفضلا عن أن هذا القول يتجاهل النظرة الشاملة التى يتطلبها المستوى القومى ، إذ أننا من واقع نظرة أكثر شمولا نجد أن هذه الكفاءة تزداد بظهور التقدم العلمى ووسائل العلم الحديث ، ولعلنا نتذكر أن مهارة تشغيل الآلات يدويا التى كان يتمتع بها العامل المصرى منذ عدة عقود، حل محلها مهارة تشغيل الآلات الالكترونية التى يتمتع بها العامل المصرى حاليا ، وقد تم ذلك عن طريق برامج التعليم والتدريب ووسائل الاتصال الحديثة التى تطورت لتواكب التطور العلمى الحديث دون حاجة

لإحتساب اهلاك للأصول البشرية ، ويكفينا أن نتذكر أن أولادنا أكثر منا قدرة على التعامل مع الآلات والأجهزة الحديثة وهو مايؤكد أن الأجيال الجديدة اكثر قدرة على التعامل مع أساليب ووسائل التقدم العلمى .

٤- ان الثروة البشرية أحد وأهم أنواع الثروة القومية ولكنها لاتشبه الآلات ولايجب أن تعامل كالمعدات والأصول الرأسمالية الأخرى ، بل هى مثل الأرض الزراعية التى لاتقل قيمتها على مر الزمن بل تزداد ، وإستعمالها يزيد كفاءتها ، وعدم إستعمالها أو تركها دون زراعة هو الذى يحولها إلى أرض بور ويقلل من قيمتها على عكس الأصول الأخرى. لذلك لايتم حساب إهلاك للأراضى .

وكذلك الأصول البشرية أصول دائمة التجدد كما وكيفا ، مثلها فى ذلك مثل نهر النيل فالنيل أحد أنواع الثروات الطبيعية التى تتمتع بها مصر ، ولم يقل أحد أنه يجب أحتساب إهلاك له ... فالبشر والنيل موارد متجددة ، وثروة باقيه وثابته ونامية ماشاء الله لها البقاء والثبات والنماء حتى يرث الله الأرض ومن عليها وماعليها .

٥- إن تكلفة التعليم والتدريب والتأهيل تدخل ضمن تكلفة عوامل الانتاج (الأجور ، الايجار ... الخ) التى تتحملها القطاعات الإنتاجية أو الحكومية . وبالتالى فإن حسابها مرة أخرى ضمن بند الاهلاك يؤدى إلى حدوث إزدواج فى الحساب مع مايعنيه ذلك من نتائج مضللة للناتج والدخل والانفاق على المستوى القومى.

من كل ماسبق نخلص إلى أن الثروة البشرية ليست أصلا ثابتا بل ثروة متجددة وبالتالى لايجب معاملتها كما تعامل باقى الأصول الثابته كالآلات

والمعدات أو رأس المال المادى Physical Capital عموما . وبالتالى نرى عدم إحتساب إهلاك للموارد البشرية .

سادسا : رأينا أن الناتج القومى يتمثل فى قيمة الإنتاج من السلع والخدمات ألتى تقوم دولة ما بإنتاجها خلال فترة معينة هى فى العادة سنة .

على أن هذا الناتج تساهم فى تحقيقه عناصر إنتاج " مقيمة " resident أى موجودة داخل الدولة محل الدراسة ، وعناصر إنتاج غير مقيمة - Non resident أى موجودة خارج حدود الدولة وقت أداء العملية الأنتاجية للسلعة أو الخدمة . وعلى هذا فإن هناك مفهومين فرعيين للناتج القومى :

- **الناتج المحلى (الاقليمى) Domestic Product**

وهو الناتج الذى ساهمت فى تحقيقه عوامل الأنتاج المحلية المقيمة داخل الإقليم الجغرافى للدولة ووفقا للحدود السياسية لها ، وسواء كانت هذه العوامل وطنية أو أجنبية [١] .

- **الناتج القومى (NP) National Product**

وهو إجمالى الناتج من السلع والخدمات الذى تم إنتاجه خلال الفترة سواء ساهمت فى إنتاجه عوامل إنتاج محلية مقيمة أو عوامل إنتاج غير مقيمة داخل حدود الدولة .

ومن الجدير بالذكر أن صفة الإقامة لايلزم لها أن ترتبط بالجنسية ، بمعنى أنه ليس من الضرورى أن يكون كل مقيم داخل الدولة حاملا لجنسية

---

[١] هناك عدة معايير للتمييزبين عوامل الانتاج المحلية والأجنبية منها معيار الإقامة المعتادة ومعيار الجنسية ، ومعيار مركز المصالح ، انظر فى تفاصيل ذلك :-
- د.محمد البدوى الباز - مرجع سابق ، ص ٧٠ ومابعدها.
- د.عباس الشيرازى - مرجع سابق - ص ٢٣٢ .

هذه الدولة. لذلك فإنه يجب تعديل الناتج المحلى بدخول عوامل الإنتاج من وإلى الخارج .

وتتحدد الحدود الأقليمية للدولة فى [١] :

(١) الحدود الجغرافية الواقعة داخل الحدود السياسية للدولة .

(٢) السفن والطائرات التى تملكها شركات مقيمة ، وتقوم بتسييرها بين دولتين أو أكثر .

(٣) أساطيل الصيد Fishing fleets ، المراكب Vessels ، والأرصفة العائمة floating platforms التى يقوم الأفراد المقيمون بتشغيلها فى المياه الدولية.

(٤) مراكب الصيد Fishing vessels ، أجهزة ومعدات إستخراج البترول والغاز فى المناطق التى يكون للدولة فيها حقوق إستغلال وإستخراج بموجب اتفاقيات رسمية أو معاهدات ومواثيق دولية .

بينما يعتبر فى حكم الأجانب الفئات التالية :

١- السياح والزائرون الأجانب للدولة ، لفترة تقل عن سنة سواء للسياحة الترفيهية أو العلاجية ، أو لإقامة الشعائر الدينية Religious observances أو للمشاركة فى الأحداث الرياضية الدولية أو المؤتمرات والاجتماعات، أو البرامج الدراسية والدورات التدريبية .

٢ - قادة وأطقم الطائرات ، وربابنة السفن الأجنبية Crew members أثناء توقفهم فى المطارات أو أحواض السفن والموانى داخل الدولة .

٣ - رجال الأعمال الأجانب الذين يقضون بالدولة أقل من سنة .

---

(١) SNA ., 1968 .

٤ – المهندسون والعمال الأجانب والخبراء الذين يتواجدون فى الدولة لتركيب الآلات والمعدات المشتراة من شركاتهم فى الخارج ، بشرط ان تكون فترة إقامتهم اقل من سنة .

٥ – العمال الموسميون والأشخاص الذين يعملون داخل الدولة لفترة تقل عن سنة .

٦– رجال السلك الدبلوماسى ، وممثلى الهيئات والدول الأجنبية ، ورجال القوات المسلحة الممثلين لدولهم داخل الدولة .

٧– موظفو الهيئات الدولية من غير مواطنى الدولة والذين يؤدون مهام عملهم فى الدولة لفترة تقل عن سنة .

أما موظفو هذه الهيئات الدولية من مواطنى الدولة ، والذين يقيمون فى الدولة لأداء مهام عملهم كممثلين لهذه الهيئات فيعتبرون من المقيمين فى الدولة حتى ولو كانت اقامتهم لفترة تقل عن السنة .

ووفقا لما سبق ، فإن الفرق بين المفهوم الاقليمى ، والمفهوم القومى للناتج ينحصر فى صافى الدخول المستحقة من وإلى دول العالم الخارجى كمايلى :–

الناتج القومى =

الناتج الاقليمى + الدخول المحققة من عوامل انتاج وطنية مقيمة فى الخارج

– الدخول المحققة من عوامل انتاج أجنبية مقيمة فى الداخل

= الناتج الاقليمى ± صافى الدخول العواملية المستحقة من وإلى الخارج

سابعا : إن أحد المخاطر الأساسية التى يتعرض لها حساب وتحديد الناتج القومى هو خطر إزدواج الحساب Double Counting وهو الخطر الذى قد ينتج من أحد عاملين أو كليهما : -

(أ) تكرار حساب تكلفة السلع الوسيطة عند حساب قيمة الناتج النهائى

(ب) المدفوعات التحويلية .

• وفيما يتعلق بالبند الأول ، فإنه من الضرورى التفرقة بين السلع الوسيطة intermediate goods والناتج النهائى Final (Ultimate) Product أو السلع النهائية حيث تمثل السلع الوسيطة مستلزمات الإنتاج أى المشتريات من السلع والخدمات بقصد إجراء عمليات صناعية أخرى عليها أو إعادة تشغيلها وتصنيعها قبل إعادة بيعها ، ولذلك تسمى أيضا بالمدخلات الوسيطة intermediate inputs أو المشتريات الوسيطة intermediate purchases ، أما السلع النهائية Final goods أو المخرجات النهائية Final outputs فهى تلك السلع أو الخدمات الصالحة للإستخدام النهائى دون حاجة لإعادة تصنيعها أو اجراء أية عمليات صناعية أو إنتاجية إضافية عليها .

وكل سلعة أو خدمة نهائية يدخل فى إنتاجها سلع وخدمات وسيطة ، وبالتالى فإنه عند حساب تكلفة الناتج القومى يجب حساب قيمة إنتاج السلع النهائية فقط مع إستبعاد تكلفة السلع الوسيطة والإ أدى ذلك إلى إزدواج الحساب .

وهناك عدة طرق يمكن إستخدامها لقياس الناتج القومى مع مراعاة تجنب إزدواج الحساب بالشكل المشار اليه ، ولعل أهم هذه الطرق أو المفاهيم هو مفهوم القيمة المضافة Value added .

والقيمة المضافة هى الفرق بين قيمة ماتنتجه الوحدات الانتاجية وقيمة مستلزمات الأنتاج التى أستخدمت فى العملية الانتاجية ، وبمعنى آخر هى قيمة المنافع المضافة للسلعة أو الخدمة ، وبالتعبير المحاسبى البسيط فإن القيمة المضافة هى الفرق بين قيمة المدخلات وقيمة المخرجات ، ويمكن تحليل هذا الفرق إلى تفاصيله الدقيقة الممثلة فى تكلفة عوامل الانتاج المستخدمة فى العملية الانتاجية (أجور ، ايجار ، فوائد ، أرباح) .

ولايضاح ذلك دعنا نفترض أن هناك قطعة كبيرة من خشب الشجر ملقاة فى إحدى الغابات ، إلتقطها أحد الأشخاص وقام بتجهيزها بمساعدة الأدوات التى يملكها وباستخدام جهده الشخصى ، ثم باعها بعد ذلك إلى إحدى منشآت تجارة الأخشاب بمبلغ ٦٠ جنيها (حيث يمثل هذا المبلغ مخرجات قطاع الغابات)، ثم قامت شركة تجارة الأخشاب ببيع هذه القطعة من الخشب إلى أحد مصانع الأثاث بمبلغ ٨٠ جنيها (قيمة مخرجات قطاع التجارة والتوزيع) ، وقد قام مصنع الأثاث بتصنيع قطعة الخشب السابقة فى شكل مكتب خشبى وتم بيعها لأحد المستهلكين النهائيين بمبلغ ١٥٠ جنيها (قيمة مخرجات قطاع الصناعة) .

وقام الشخص الذى اشترى المكتب الخشب بنقله إلى منزله بمساعدة أحدى شركات النقل مقابل ١٥ جنيه .

وبهذا نجد أن قيمة المكتب حتى وصولها للمستهلك النهائى ١٦٥ جنيه (١٥٠ثمن شراء + ١٥ تكاليف النقل) . ويتضح ذلك ممايلى :-

القطـــاع	قيمـــة المخرجات (١)	قيمـــة المدخلات (٢)	القيمة المضافة (٣) (١) - (٢)
قطاع الغابات	٦٠	صفر	٦٠
قطاع التجارة والتوزيع	٨٠	٦٠	٢٠
قطاع الصناعة	١٥٠	٨٠	٧٠
قطاع النقل	١٦٥	١٥٠	١٥
إجمالى	٤٥٥	٢٩٠	١٦٥

وبذلك فإن القيمة المضافة أو قيمة المخرجات الصافية عبارة عن إجمالى قيمة المخرجات مطروحا منها إجمالى قيمة المدخلات أو المشتريات الوسيطة، وبالتالى فإن قيمة الناتج القومى الاجمالى هى فى الواقع ١٦٥وليس ٤٥٥ كما يتضح من مثالنا السابق (٤٥٥ - ٢٩٠) .

والقيمة المضافة تمثل فى الواقع مجموع عوائد عوامل الإنتاج التى ساهمت فى أداء العملية الانتاجية . وعوائد عوامل الانتاج تتمثل فى أربعة عوامل على وجه الحصر يمكن تبويبها كمايلى :

عائد العمل (*) وهو الأجور ومافى حكمها .

عائد الملكية (**) ويشمل :

الايجار أو الريع كعائد على ملكية المبانى والعقارات عموما .

الفوائد كعائد على ملكية رأس المال .

الأرباح كعائد على مجهودات التنظيم والادارة .

(*) يطلق عليها نظام S N A تعبير Compensation of employee تعويضات العمالة.

(**) يطلق عليها نظام S N A تعبير Operating Surplus فائض التشغيل أو الفائض التشغيلى .

وفى مثالنا السابق إذا افترضنا أن عوائد عوامل الإنتاج فى القطاعات المختلفة التى ساهمت فى العملية الانتاجية كانت تفاصيلها كمايلى :

قطاع الغابات أجور ٢٠ ، ايجار ٢ ، فوائد ٣ ، أرباح ٥ .

قطاع التجارة أجور ١٠ ، ايجار ٢ ، فوائد ٣ ، أرباح ٥ ،

قطاع الصناعة أجور ٣٠ ، ايجار ١٠، فوائد ١٠، أرباح ٢٠ .

قطاع النقل أجور ٥ ، ايجار ٣ ، فوائد ٢ ، أرباح ٥ ،

فإننا نستطيع حساب إجمالى تكلفة الناتج القومى كمايلى :

بيان	قيمة	مضافة	عوائد عوامل الانتاج			
القطاعات	اجمالى المخرجات	مدخلات وسيطة	أجور	ايجار	فوائد	ارباح
الغابات	٦٠	صفر	٢٠	٥	١٠	٢٥
التجارة والتوزيع	٨٠	٦٠	١٠	٢	٣	٥
الصناعة	١٥٠	٨٠	٣٠	١٠	١٠	٢٠
النقل	١٦٥	١٥٠	٥	٣	٢	٥
اجمالى	٤٥٥	٢٩٠	٦٥	٢٠	٢٥	٥٥
	← ١٦٥ →		← ١٦٥ →			

وهكذا نرى أنه يمكن حساب تكلفة الناتج القومى إما عن طريق :

(أ) مفهوم القيمة المضافة = مجموع المخرجات – مجموع المدخلات

٤٥٥ – ٢٩٠ = ١٦٥

أو(ب) مجموع عوائد الانتاج = أجور + ايجار + فوائد + الأرباح

٦٥ + ٢٠ + ٢٥ + ٥٥ = ١٦٥

وذلك لجميع قطاعات الإقتصاد القومى خلال الفترة محل القياس .

- أما فيما يتعلق بالمدفوعات التحويلية Transfer payments فيقصد بها تلك العمليات التى تمثل مجرد تحويل للقوى الشرائية من يد لأخرى دون أن تضيف بأى حال إلى المخرجات الجارية Current output من السلع والخدمات [1] ،إن قيام أحد الأشخاص ببيع قطعة الأرض التى يملكها لشخص آخر لاتمثل سوى مجرد إنتقال لملكية الأرض من شخص لآخر دون أن يمثل ذلك إضافة للناتج القومى أو للثروة القومية ، وقس على ذلك عمليات بيع المنازل القديمة أو السيارات المستعملة ... وغير ذلك حتى لو تم هذا البيع مع تحقيق ربح ، لأن هذه العمليات لاتمثل مساهمة فى العملية الانتاجية ولم يترتب عليها،خلق منافع جديدة فى سلعة قائمة ، أو إنتاج سلعة جديدة . وبالتالى لايجب إحتسابها ضمن الناتج القومى – أو الدخل القومى كما سنرى ، وسوف نعود إلى هذه النقطة بالتفصيل عند دراستنا لمفهوم الدخل القومى .

---

(1) Ram N. Lal , Op. Cit, P. 74 .

المبحث الثانى
مفهوم الدخـل القومـــى

يمثل مفهوم الدخل القومىNational Income أحد المفاهيم الأساسية فـى المحاسبة القومية، كما يمثل أحد الأبعاد الهامة فـى دراسـة منظومـة الإقتصـاد القومى ، وتسـتخدم تقديـرات الدخـل القومـى فـى مجموعـة مـن الإسـتخدامات الهامة منها :-

(١) تحديد وإظهار مستوى المعيشة Standard of Living للدولة عموما، علـى أنه يجب أن يكون واضحا إن إرتفـاع الدخـل القومـى وزيادتـه سـنة بعـد أخرى لايعنى دائما إرتفاع مستوى المعيشة [١] ، وذلك لمايلى :-

(أ) إن جزءً لايستهان بـه مـن هـذه الزيـادة فـى الدخـل القومـى ترجـع إلـى التضـخم inflation .

(ب) إن رقم الدخل القومى فى حد ذاته لايعنى شيئا ، إذ يجب أن يتـم ربطـه بحجم السكان فى الدولة ولذلك فإن الرقم الأكثر دلالة هو نصيب الفـرد فى الدخل القومى income per head or per Capita .

(جـ) إن مستوى معيشة الفرد يعتمد علـى كميـة السـلع والخدمـات التـى يتمتـع باستهلاكها بينما قد يكون جزء كبيرًا مـن زيـادة الدخـل القومـى راجعـا إلى إنتاج سلع رأسمالية أو سلع إنتاجية Producer goods تسـاهم فـى إنتاج سلع جديدة وترفع من مسـتوى المعيشـة فـى المسـتقبل وليـس فـى

---

(١) J. Harvey ., Mastering Econoomics ., Op . Cit pp. 249 - 252.

الفترة الحالية . ولذلك فإن متوسط الدخل الشخصى القابل للتصرف فيه قد يكون مقياساً أو مؤشراً افضل لبيان مستوى المعيشه خلال الفترة الحالية

(د) إن زيادة الدخل القومى قد تنشأ من زيادة الصادرات عن الواردات ، وهو مايعنى إستثمارا فى الخارج وبالتالى ينطبق عليها ماسبق ذكره فى البند (جـ) .

(هـ) ان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى، هو مجرد متوسط إحصائى Statistical Average ويتجاهل بالتالى إعتبارات توزيع هذا الدخل بين أفراد وفئات المجتمع ، فقد يذهب معظم الدخل المحقق إلى فئة قليلة من الأغنياء ، ويظل باقى أفراد وفئات المجتمع تحت خط الفقر .

(و) ان أرقام الدخل القومى الصماء لاتعكس " نوعية " The Quality الحياة ومدى الاستمتاع بها ، فقد تتم زيادة الدخل القومى ببذل جهد كبير من أفراد المجتمع ، وراحة أقل ، وعدم استمتاع بمباهج الحياة ، وبالتالى فزيادة الدخل القومى لاتكون دليلا على إرتفاع مستوى المعيشة .

(ز) إن الانفاق الحكومى الداخل فى حسابات الدخل القومى قد يتجه معظمه إلى الانفاق على الدفاع والأمن الخارجى والداخلى أو نتيجة – خاصة فى بعض الدول النامية – إلى الانفاق الترفى والمظهرى لأصحاب السلطة ومن يدور فى فلكهم ، ولايتجه بالتالى إلى الانفاق فى أوجه النشاط التى تخدم غالبية أفراد الشعب وتحقق رفع مستوى المعيشة .

(ح) ان أرقام الدخل القومى تبنى على أساس التكاليف والمنافع الخاصة، وتتجاهل بالتالى التكاليف والمنافع الخارجية External Costs / Benefits

(٢) إجراء المقارنات بين الدخل القومى لعدة دول مما يحقق عددا من الأهداف العملية ، ففضلا عن مقارنة مستوى المعيشة بين الدول وبعضها فإنه يفيد فى تحديد الدول الفقيرة والدول الاكثر فقرا ، وتحديد مدى مساهمة كل دولة فى الهيئات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى (*) على أن ذلك يتطلب توحيد أساس القياس والتجميع ، كما يتطلب تحويل العملات المختلفة للدول إلى أساس عام Common denominator .

ويجدر أن نذكر أن حاجات البشر واهتماماتهم تختلف من مكان لآخر ومن دولة لأخرى ، وبالتالى فإن طريقة انفاق الدخل والاستمتاع به تختلف حتى ولو أتفقت الأرقام المطلقة ، ومن ذلك مثلا ان ماينفقه المواطن الأمريكى على التدفئة أوعلى رحلات نهاية الأسبوع ، تختلف عما ينفقه المواطن المصرى على نفس أوجه الانفاق ...الخ .

(٣) حساب معدل نمو الدخل القومى .

هل ينمو الدخل القومى ؟ وهل ينمو بالسرعة المطلوبة ؟ وهل هناك استثمار كافى للحفاظ على مستوى المعيشة فى المستقبل ... الخ . هذه الأسئلة وغيرها يمكن الاجابة عليها بدراسة الدخل القومى .

(٤) تحديد وبيان العلاقات بين أجزاء الاقتصاد القومى ، ومتغيراته مثل العلاقة بين الاستثمار والنمو (**) ، أو بين الانفاق على التعليم والنمو

(*) - International Bank for Reconstuction and Development (IBRD) البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

- International Monetary Fund (IMF) صندوق النقد الدولى

(**) يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن هناك فرقا بين النمو Growth والتنمية Development ، فبينما يعنى النمو زيادة الانتاج ، فإن التنمية تكون أكثر شمولا =

وهو مايفيد فى تخطيط الاقتصاد القومى وبيان الاتجاهات Trends مثل التغيرات التى تحدث فى مخرجات الصناعات المختلفة . كما تفيد فى توفير إحصائيات هامة للحكومة .

(٥) مساعدة الحكومة على إدارة الإقتصاد القومى ، حيث تسعى بعض الحكومات أحيانا لانجاز أهداف اقتصادية واجتماعية معينة مثل حل مشكلة البطالة أو المحافظة على ثبات قيمة العملة ، أو تحقيق معدل مرضى للنمو ، وهو مايتطلب توافر بيانات عن مكونات الدخل القومى مثل نسبة مساهمة كل عامل من عوامل الانتاج فى تحقيق الدخل القومى والتغيرات فى الصادرات والواردات وكيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار ... الخ .

وقد عرف البعض الدخل القومى بأنه " اجمالى القيمة النقدية للدخول التى يحصل عليها الأفراد والمشروعات فى الدولة خلال السنة [1] .

National income is the total money value of all incomes Rceived by persons and enterprises in the country during the year .

= حيث تعنى زيادة الانتاج مع حدوث تغيرات فى الاساليب الفنية لهذا الإنتاج ، كما أن التنمية تأخذ فى إعتبارها ليس فقط التركيز على حجم النظام الإقتصادى بل أيضا على التغيرات الهيكلية لصالح قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى ... أنظر فى ذلك على سبيل المثال

- Charles P.Kindleberger and Bruce Herick ., Economic Development Op. Cit, P.3
- J. Harvey ., Masteing Economy , Op. Cit pp. 251, 298, 316 , 330 , 340.
- د . محمد رضا العدل- مؤشرات النمو والتنمية - دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن - المؤتمر العلمى السنوى الثالث للأقتصاديين المصريين - القاهرة مارس ١٩٧٨ - ص ١٥ - ٢٠ .

(1) J . Havey ., Mastering Economics Op., Cit P. 241.

وبذلك فإن الدخل القومى هو مجموع الدخول التى يحصل عليها أصحاب عوامل الانتاج مقابل مساهمتهم فى تحقيق الناتج القومى خلال الفترة محل الدراسة (وهى سنة) ، وعوامل الانتاج تتضمن العوامل الأربع الرئيسية المعروفة وهى العمالة ، الأرض ، ورأس المال ، التنظيم . والواقع إنه ليس كل ما يحصل عليه أحد عوامل الانتاج السابقة يعتبر جزء من الدخل القومى ، إذ يشترط لذلك توافر شرطين أساسيين :-

أولا : أن يكون ماحصل عليه عامل الانتاج من دخل ، قد تم مقابل مساهمة هذا العامل فى العملية الانتاجية ، خلال السنة أو الفترة التى حصل فيها على هذا الدخل وبهذا يخرج من الدخل القومى أى عائد يحصل عليه عامل الانتاج إذا لم يكن هذا العائد مقابل عمل ، أو كان مقابل عمل ولكن لايخص الفترة محل القياس ، وتدخل هذه البنود فى مجال " التحويلات الدخلية income Transfers وهى التى لاتمثل تدفقا من السلع والخدمات ، بل تمثل وسيلة من وسائل إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع . ومن أمثلة هذه البنود :

إعانات البطالة ، المعاشات ، مكافآت ترك الخدمة ، الأرباح الرأسمالية ...الخ ، كما أنه تطبيقا لأساس الاستحقاق Accrual Basis فإن مايدخل فى حساب الدخل القومى ليس فقط المبالغ التى دفعت فعلا خلال الفترة بل أيضا المبالغ المستحقة والتى لم تدفع بعد طالما أنها تخص الفترة محل القياس ويخصم منه المبالغ المدفوعة مقدما عن سنوات لاحقة .

ثانيا : أنه ليس من الضرورى أن يكون عائد عامل الإنتاج تعاقديا Contractual كما لايشترط أن يكون نقديا Monetary ، وعلى هذا فإن الدخل

القومى قد يتضمن بنودا محتسبة Computed أو ضمنية imputed ، وبذلك يدخل فى مفهوم الدخل القومى جميع عوائد عوامل الانتاج التى تخص الفترة سواء دفعت نقدا أو سددت عينا ، كما يدخل فيه مايستحق من مرتبات وأجور لأصحاب الأعمال الذين يديرونها بأنفسهم ، ومايستحق لربات البيوت مقابل جهدهن وأعمالهن داخل المنزل، ومايستحق لزوجة المزارع وأولاده مقابل مساعدتهم له فى أعمال الزراعة ، وماكان يجب أن يستحق للمشتغلين تطوعا دون أجر مثل أعضاء ومديرى الجمعيات الخيرية والنوادى الاجتماعية والرياضية والمنتديات الثقافية ... وغير ذلك من العاملين الذين يتطوعون بجهدهم وعملهم إستهدافا لمصلحة عامة ، أو تجسيدا لأفكار نبيلة ، أو إبتغاء وجه الله ومصلحة الوطن .

وبناء على ماسبق ، فإن الدخل القومى وفقا للمفهوم الشامل ، يتضمن البنود التالية :-

(١) الأجور والمرتبات ومافى حكمها وتسمى عائد العمل ، وقد أطلق عليها نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (SNA . 1968) تعبير تعويضات العمالة (*) Compensations of employees .

ويشمل هذا البند جميع مايتحمله أصحاب الأعمال (القطاعات الإنتاجية عموما) قبل العاملين لديهم من أجور ومرتبات ومكافآت تشجيعية ومزايا عينية ، ومساهمة الوحدة فى التأمينات الإجتماعية ،

(*) لايفضل الكاتب هذا التعبير ، لماقد يسببه من خلط فى ذهن القارئ العربى على وجه الخصوص حيث يحمل لفظ تعويض Compensation دلالات تدخله ضمن التحويلات التى يتم دفعها لشخص دون مقابل من إنتاج حقيقى ، وهو ما لايعبر بالتالى عن حقيقة هذا البند كعائد للعمالة مقابل مساهمتها بجهودها فى تحقيق الناتج القومى .

ونصيب العاملين فى الأرباح مقابل عملهم (وليس مقابل مساهمتهم فى رأس المال) كما يتضمن ذلك الأجور المدفوعةوالمستحقة ، الفعلية والضمنية .

ولايخرج من هذا البند ، سوى المدفوعات التحويلية التى تمثل مدفوعات ذات إتجاه واحد أى يدفعها صاحب العمل دون مقابل مادى حقيقى خلال الفترة ، ومن أمثلتها هنا المعاشات واعانات البطالة ومكافآت ترك الخدمة ، وتعويضات الحوادث عن إصابات العمل ، وكذلك الدخل الناتج عن أنشطة غير مشروعة مثل ألعاب القمار ، والمراهنات حيث تمثل تحويلا للدخل ولاتمثل عائدا مقابل عمل أو مساهمة فعلية فى العملية الانتاجية .

(٢) دخل الملكية Property income وقد أطلق عليه نظام SNA تعبير فائض التشغيل operating Surplus وهو تعبير غير دقيق ، لان فائض التشغيل كتعبير محاسبى يعنى – من وجهة نظرنا – " مجمل الربح الناتج من العمليات الإنتاجية أو الصناعية " ، وهذا بعيد تماما عن دخل الملكية الذى يتضمن العائد الذى يعود على مالكى الأصول المستخدمة فى العمليات الانتاجية ويشمل بالتالى مجموعة البنود التالية:-

(أ) الإيجار Rent : ويمثل مايستحق لأصحاب العقارات والموارد الأخرى المماثلة ، مقابل إستغلال عقاراتهم وأصولهم فى العملية الأنتاجية وبالتالى فإن الإيجار هو العائد المستحق لأصحاب هذا العوامل مقابل مساهمتهم فى تحقيق الناتج القومى شاملا صافى الايجار المدين وهو عبارة عن الايجار المدين مطروحا منه الايجار الدائن ، مع إضافة

الايجار الضمنى أو المحتسب على العقارات المملوكة لأصحابها والذين يستخدمونها فى أغراضهم الشخصية والانتاجية سواء للسكنى أو غير ذلك من الأغراض .

(ب) الفوائد Interests : وهى مايستحق لأصحاب رؤس الأموال (المقرضين والدائنين) مقابل إستخدام أموالهم فى أداء العمليات الانتاجية ويتمثل هذا البند فى صافى الفوائد المدينة ، أى الفوائد المدنية مطروحا منها الفوائد الدائنة ، مع ملاحظة ضرورة إحتساب فوائد ضمنية أو محتسبة على رأس المال المملوك لأصحاب الأعمال ، لان فى ذلك تطبيقا لمفهوم الدخل الشامل فضلا عن انه لامجال للتفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المقترض طالما أن كليهما قد استخدم فى أداء العملية الإنتاجية .

ويجب مراعاة أن الفوائد المدينة تحتسب كجزء من الدخل القومى فى الوحدة التى إستخدمت الأموال المقترضة [١] ، لذلك لايعاد حسابها مرة أخرى من وجهة نظر الوحدة المقرضة والإ كان هناك إزدواج فى حساب نفس البند .

وكذلك الأمر بالنسبة للفوائد على السندات Bonds والودائع حيث يتم إعتبارها جزء من الدخل القومى عند تولدها كربح فى الوحدة التى تستخدم هذه الودائع والسندات وبالتالى لايجب إحتسابها مرة أخرى عند توزيعها على حملة السندات أو اصحاب الودائع .

---

[١] د.عباس الشيرازى – أصول المحاسبة القومية – مرجع سابق – ص ٥٢ .

(جـ) الأربــاح Profits : وتمثـل الأربـاح دخـل المنظميـن Enterpeneural income أى مايستحق لرجال الأعمال والمنظمين عن مجهوداتهم فى تنظيم أداء العملية الإنتاجية ، وتحملهم المخاطرة فى هذا الصدد ، ويشمل هذا البند كل الربح المحقق realizable profit أيا كانت طريقة التصرف فيه سواء تم هذا التصرف فى شكل توزيعات dividents أو فى شكل أرباح محتجزة Retained profits وسواء استخدم جزء منها فى سداد الضرائب المباشرة أو فى تغطية ما تم إعدامه من ديون أو حدوثه من خسائر غير عادية مثل تلك الخسائر الناجمة عن طريق أو سرقة أو إختلاس ، ... الخ ، وكذلك الأرباح التى استخدمت فى زيادة الاحتياطيات... فكل ماسبق يمثل استخداما للربح وتوزيعات له، وطالما انه قد تم إحتساب الربح عند تولده ، فلايجب أن يعاد حسابه عند توزيعه أو التصرف فيه وإلا وقعنا فى خطأ إزدواج الحساب ، وما يترتب على ذلك من خطر إتخاذ قرارات غير رشيدة لانها بنيت على حسابات خاطئة .

ولعله يجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تجاهل الأرباح الناجمة عن إعادة التقويم للأصول revaluation سواء كانت أصولا ثابتة أو متداولة بالتقسيم المعروف فى المحاسبة على المستوى الجزئى ، مثل الأرباح الناشئة عن إعادة تقويم المخزون السلعى ، وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة ، والأرباح الناتجة من ارتفاع أسعار الأوراق المالية المتداولة فى البورصة ، لان كل هذه الأرباح لم تنتج من نشاط إنتاجى ، ولم تضف شيئا إلى ثروة المجتمع ، وهكذا رأينا أنه فى

جميع الأحوال ، عند قياسنا للدخل القومى يجب علينا إستبعاد أثر التحويلات الدخلية على إعتبار أنها مجرد نقل للدخل من وحدة لأخرى أو من شخص لآخر " دون أن يترتب عليها زيادة فى الإنتاج الجارى خلال الفترة " [١] وقد اقترح نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ١٩٦٨ والمسمى SNA التبويب التالى للتحويلات [٢] : -

(١) العمليات الناشئة عن ملكية المشروعات المساهمة وغير المساهمة Corporate and Non - Corporate enterprises ويشمل ذلك التحويلات الفعلية والضمنية للدخل الناتجة من استخدام الأصول المالية والأراضى والاصول غير الملموسة ، ومن أمثلة هذه التحويلات الأتاوات Rayalities مقابل استخدام براءات الاختراع Patents والعلامات التجارية Trademarks .

(٢) المدفوعات Payments والمتحصلات receipts التعاقدية requited or contractual مثل العمليات المرتبطة بتأمين الحوادث Causalty insurance أو الإخلال بتنفيذ العقود Broken contracts ، كما يتضمن هذا البند صافى أقساط التأمين ضد الحوادث ، وهى تمثل مجموع الاقساط المدفوعة مطروحا منها الخدمات المحتسبة ضمن تأمين الحوادث ، مثل التأمين ضد الأمراض والسرقة والحريق والزلازل والسيول ومن الجدير بالذكر هنا أن عمليات التأمين على الحياة وصناديق

---

(١) د . عباس الشيرازى : أصول المحاسبة القومية - مرجع سابق - ص ٥٠ - ٥١ .
(2) SNA, 1968 .

المعاشات Pension Funds لاتعامل كمدفوعات تحويلية لانها تمثل فى الواقع مدخرات للقطاع العائلى .

اما المدفوعات من شخص لآخر كتعويضات عن خسائر أو اصابات أو عدم تنفيذ عقد فتعامل كتحويلات للدخل ذات خاصية تعاقدية .

(٣) تحويلات غير تعاقدية Unrequited or Non - Contractual ولكنها تنشأ من إلتزامات قانونية ، أو لوائح تشريعية حكومية وبالتالى فهى ليست مبنية على تعاقد ولايقابلها عوض أو بدل Quid pro quo وتمثل بالتالى عمليات لإعادة توزيع الدخل ويمكن تقسيمها إلى تحويلات جارية Current transfess ، وتحويلات رأسمالية Capital transfers وفقا للهدف منها ، والأساس الذى تقوم عليه ، ومدى تكرار حدوثها . ويشمل هذا النوع من التحويلات الضرائب المباشرة ، والرسوم الإجبارية Compulsory fees مثل رسوم جوازات السفر ، ورخص القيادة والمصروفات والرسوم القضائية ، والغرامات Fines والجزاءات Penalities .

(٤) تحويلات أخرى غير تعاقدية وتمثل منح واعانات تطوعية Voluntary grants مثل الاعانات والمنح الجارية Curent grants للهيئات الخاصة غير الهادفة للربح والتى تخدم القطاع العائلى ، وكذلك التحويلات الأخرى التى تتلقاها الحكومة والهيئات العامة من منح واعانات فى أوقات الكوارث القومية كالمجاعات والسيول والزلازل ، ولمساعدة ضحايا الحروب، والمنح المرتبطة بتمويل الانفاق الحربى Military

والصحة العامة ، الانفاق على التعليم والثقافة outlays وعجز الموازنة الجارى Budgetary deficits on current account .

وقد ذهب بعض الكتاب فى المحاسبة القومية إلى تقسيم التحويلات الدخلية إلى نوعين [١] :

١- **تحويلات داخلية** : وهى تلك التى تتم بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى بعضها البعض .

٢- **تحويلات خارجية** : وهى تلك التى تتم بين قطاعات الاقتصاد القومى كلها أو بعضها ، وبين العالم الخارجى بقطاعاته الختلفة .

وقد ذهب أستاذنا الدكتور / عباس الشيرازى إلى أن هذه التحويلات بنوعيها - داخلية وخارجية - لاتؤثر على الدخل القومى ولاعلى الناتج القومى [٢] ، وهذا رأى يصعب الاقرار به أو الموافقة عليه ، فمما لاشك فيه أن هناك إختلافا بينا بين التحويلات الداخلية ، والتحويلات الخارجية من حيث مدى تأثيرها على الدخل والناتج القومى .

فالتحويلات الداخلية - كما سبق الإشارة - لاتعدو أن تكون إعادة توزيع للدخل بين فئات المجتمع وقطاعاته ، ولاتضيف بالتالى شيئا إلى الناتج القومى ، ولاتؤدى إلى زيادة الدخل القومى ان الضرائب المباشرة - على سبيل المثال - تعتبر تحويلا دخليا داخليا internal income transfer وهى تؤدى إلى زيادة موارد الحكومة ، وفى نفس الوقت تؤدى إلى نقص دخول

---

[١] أنظر على سبيل المثال :
- د . عباس الشيرازى : أصول المحاسبة القومية - مرجع سابق ، ص ٥٠ .
- د. حازم يس : دراسة فى المحاسبة القومية - مرجع سابق ص ٨٧ .

[٢] د . عباس الشيرازى : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، ص ٢٣٩ .

الأفراد القابلة للتصرف فيها ، ولذلك فهى لاتمثل إضافة للناتج أو الدخل القومى ولم يترتب عليها إنتاج سلع أو خدمات . كذلك فالتحويلات الداخلية لاتضيف إلى الناتج القومى ولاتؤثر على الدخل القومى أما بالنسبة للتحويلات الخارجية external transfers فإن الأمر جد مختلف ، فالتحويلات الخارجية هى عمليات تتم بين الاقتصاد القومى ممثلا فى أحد قطاعاته وبين الدول الأخرى أو العالم الخارجى ، ويستحيل التصور بأن عمليات من هذا النوع لاتؤثر على الدخل القومى أو الناتج القومى ، ومن أمثلة هذه التحويلات التبرعات التى تقدمها الدول الأخرى أثناء الكوارث القومية كالفيضانات والزلازل ، والهدايا والمنح التى يقدمها المصريون كمهاجرون فى دول أخرى إلى ذويهم وأسرهم فى مصر ، أو مساهمتهم فى المشروعات الصحية والتعليمية فى مصر وغير ذلك ولذلك ذهب كتاب آخرون [١] – ونحن نؤيدهم فى ذلك – إلى أن التحويلات الخارجية بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى يترتب عليه إختلاف الدخل القومى للدولة عن صافى قيمة الناتج القومى ، وبناء على ماسبق فلا مناص من الإعتراف بأن ثمة إختلافا ملحوظا ومؤثرا بين التحويلات الداخلية والخارجية ، والقول بأنهما يتساويان فى عدم التأثير على الدخل القومى أو الناتج القومى هو قول ينبوعن الواقع على الرغم من إتفاقه بطريقة ما مع المعادلات المحاسبية إلا أنه يفتح بابا واسعا لإهدار موارد إقتصادية يجب إخضاعها للرقابة والتحقق من إضافتها أو خصمها من صافى الناتج القومى ، أى أن :

---

(٢) د. حازم يس – المرجع السابق – نفس الصفحة .

الدخل القومى = *[صافى الناتج القومى + تحويلات دخلية خارجية من العالم الخارجى إلى الدولة - تحويلات دخلية خارجية من الدولة إلى العالم الخارجى]*

وهكذا نرى أن التحويلات الخارجية ، وان اتفقت مع التحويلات الداخلية فى انها تتم دون مقابل إلا أنها تختلف عنها فى أنها تمثل إضافة للناتج القومى وتؤدى إلى زيادة الدخل القومى تبعا لذلك ، لان أطرافها ليست قطاعات الإقتصاد القومى فقط ، بل أيضا العالم الخارجى .

كما ذهب أحد الباحثين [١] إلى أن هذه التحويلات التى تحصل عليها الحكومة من حكومات أخرى فى صورة هبات ، والتحويلات التى تمنحها الحكومة إلى حكومات أخرى ، تعتبر تحويلات رأسمالية.والواقع أن هذه التحويلات الخارجية ليست دائما تحويلات رأسمالية ، ذلك أن الفصل بين التحويلات من حيث كونها رأسمالية أو جارية يختلف كما رأينا من قبل وفقا للهدف منها والاساس الذى تقوم عليه ، ومدى تكرار حدوثها ، وعلى هذا فليس من اللازم أن تكون التحويلات الخارجية دائما رأسمالية ، فقد تكون جارية أو تكون رأسمالية وفقا للأسس السابق ذكرها كمايلى :-

* تعد التحويلات جارية إذا توافرت فيها الشروط التالية :

- أن تستخدم فى عمليات الانتاج والاستهلاك خلال الفترة الجارية ، وليس فى عمليات الاستثمار فى أصول مادية أو مالية .
- أن يتم دفعها من الدخل الجارى وليس من خلال تصفية وبيع بعض الأصول

---

[١] د . فؤاد السيد المليجى : المحاسبة القومية - مرجع سابق - ص ٣٩ .

- أن يتم دفعها على فترات دورية متكررة .

أما إذا كانت التحويلات كبيرة القيمة نسبية وتدفع على فترات متباعدة ، ويتم دفعها للاستخدام فى عمليات استثمارية ، ومصدرها بيع أصل أو تصفيته فانها تعتبر تحويلات رأسمالية .

* كما أشار نظام الأمم المتحدة الجديد (١٩٦٨) إلى نوع من التحويلات المختلطة أى التى تعتبر جارية لاحد الاطراف ورأسمالية لطرف أخر ، ومن أمثلتها المنح الاستثمارية ، وتعويضات الحروب والكوارث ، والاموال المصادرة ، وضرائب التركات ، وقد أوصى النظام بادخال هذا النوع المختلط ضمن التحويلات الرأسمالية [١] .

ولعله من الجدير بالذكر فى نهاية المناقشة أن نشير إلى أن المكتب الاحصائى للأمم المتحدة قد ذهب إلى أن التحويلات العينية الحكومية (على سبيل المثال) كإرسال الأغذية والأدوية لدول العالم الخارجى أو استقبالها من دول العالم الخارجى تعالج ضمن الصادرات أو الواردات أما المعدات العسكرية التى تهديها الحكومة لدولة أخرى فتدخل ضمن الانفاق الاستهلاكى للحكومة التى تهديها [٢] ، وهو مايعنى أن التحويلات الخارجية تؤثر بشكل أو بآخر على الاجماليات القومية . وسوف نتعرض لهذه النقطة ببعض التفصيل عند حديثنا عن حـ / العالم الخارجى كأحد الحسابات القطاعية القومية .

---

[١] SNA , 1968 ., Op. Cit, pp.130-132.

[٢] د . فاروق عبد العال ، د.وصفى عبد الفتاح : مرجع سابق ، ص ٧٠ .

الدخل الشخصى : Personal Income

رأينا أن الدخل القومى هو إجمالى الدخول التى أستحقت لعوامل الانتاج مقابل مساهمتها فى تحقيق الناتج القومى ، وتأخذ هذه الدخـول أشـكالا متعـددة تتمثل فى :-

(١) الأجور والمرتبات والعمولات والمكافآت ، وجميع مايستحق لقوة العمل مقابل مساهمتها فـى العمليـة الانتاجيـة وتقديـم خدماتهـا ، بمـا فـى ذلـك حصة العاملين فى التأمينـات الاجتماعيـة ، وقبـل طـرح ضريبـة كسـب العمل (ضريبة المرتبـات والأجـور) أو أى مـن الضـرائـب الشـخصية الأخرى .

(٢) صـافى دخـل الإيجـار ، وحقـوق ملكيـة عوامـل الإنتـاج Net income from rental and royalties.

(٣) دخل الفوائد الصافية .

(٤) الأرباح (وذلك قبل خصم الضرائب المباشرة على دخل الشركات مثـل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة أرباح شـركات الأمـوال ... الخ) .

على أنه يجب التفرقة بين الدخل المكتسب earned income والدخل المحصل received income [1] ذلك أن عوامـل الأنتـاج قـد لاتحصـل فـى

---

(١) يمكن الرجوع إلى المراجع التالية لمزيد من التفاصيل :-

a - Joseph P.Mckenna ., Aggregate Economic Analysis ., 2nd edition (Holt, Rinehart and Winston) . London , 1970. pp. 11-25 .

b - Richard T. Froyen ., Macroeconomics , Theories and policies , Op.cit , p. 12-21.

c - Rudiger Dornbusch and Stanley Fischer ., Macronomics, Op. Cit, pp. 31-35. =

فترة ماعلى جميع الدخول المستحقة لها والمكتسبة خلال نفس الفترة ، ولذلك فمن النادر أن يتطابق المفهومان فى فترة معينة ، وعلى ذلك فإن الدخل الشخصى هو الدخل المكتسب بعد تخفيضه بمايلى :-

- الضرائب المباشرة التى تفرضها الحكومة على مصادر الدخل ، مثل ضريبة كسب العمل أو الضريبة على المرتبات ، والضرائب العقارية التى تسرى على الايراد الناتج من ملكية الأراضى الزراعية أو ملكية المبانى، ... الخ .
- حصة العاملين فى التأمينات الاجتماعية والتى تخصم من مرتباتهم وأجورهم من المنبع .
- الأرباح غير الموزعة ، ذلك أن أرباح الفترة بالكامل سبق إدخالها ضمن الدخل القومى عند حساب الدخول المكتسبة ، بينما لاتحصل عوامل الانتاج إلا على الجزء الذى تم توزيعه فعلا .
- التحويلات التى يقوم الأفراد بسدادها لقطاعات أخرى مثل التبرعات والهبات للحكومة .
- المبالغ التى لم يتم تحصيلها بعد (الدخول المستحقة) ، وذلك لاننا نتبع - كما سبق الاشارة - مبدأ الاستحقاق Accrual Basis وبالتالى فقد يكون هناك مبالغ مستحقة للعاملين مثلا لم يحصلوها بعد ، ومن ثم يجب تخفيض الدخل المكتسب بها وصولا إلى الدخل المحصل فعلا .

---

d - Thomas F.Dernburg , Duncan M. McDougall., Macroeconomics , The Measurement Analysis, and Control of Aggregate Economic Activity. Op. Cit, pp. 31-41.

e - K.R. Gupta., Macroeconomics., Op. Cit , pp. 10 - 15 .

f - J.Harvey ., Mastering Economics , Op. Cit , P. 249.

كما يجب زيادة الدخل المكتسب بالمبالغ الاتية :

- الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع أصول ثابتة للقطاع الانتاجى ، فهذه الأرباح كماسبق الإشارة لاتدخل فى حساب الدخل القومى لانها لم تنتج عن نشاط إنتاجى خلال الفترة محل القياس ، ورغم ذلك فإنها تمثل مبالغ محصلة للأفراد الذين حصلوها وتضاف بالتالى على دخلهم المكتسب للوصول إلى دخلهم المحصل .
- المدفوعات التحويلية Transfer payments التى يحصل عليها أصحاب عوامل الانتاج مثل :

• المدفوعات التحويلية الحكومية Government Transfer payments مثل المعاشات والإعانات التى تمنح للأفراد ضمن برامج الضمان الاجتماعى (معاش السادات مثلا) ، ومدفوعات فوائد الدين العام ، ... الخ .
• المدفوعات التحويلية لمشروعات الأعمال Business Transfer payment مثل الديون المعدومة التى تعتبر دينا على الأفراد لقطاع الأعمال ولم يقوموا بسداده ويمثل بالتالى تحويلا للدخل من قطاع الأعمال إلى الأفراد وكذلك مكافآت ترك الخدمة .
• المدفوعات التحويلية فيما بين الأفراد وبعضهم البعض

Interpersonal Transfer payments

وتتمثل فى الهبات والتبرعات العينية أو النقدية المتبادلة فيما بين أفراد القطاع العائلى وهذه التحويلات لاتؤثرعلى الدخل المحصل لقطاع الأفراد لانها تحويلات داخل القطاع نفسه

– الأرباح التى يحصلها الأفراد عن الأنشطة غير المشروعة illegal Activities وقد جرى العرف بين المحاسبين القوميين على عدم إدخال هذه المبالغ ضمن الدخل أو الناتج القومى ، وبالتالى فإن مايحصله الأفراد منها يؤدى إلى زيادة دخلهم الشخصى عن الدخل المكتسب والمحسوب وفقا لحسابات الدخل القومى المعتادة .

وتختلف وتتنوع هذه الأنشطة غير المشروعة مثل لعب القمار ، المراهنات ، تجارة المخدرات ، أنشطة تقطير وصناعة الخمور ، إنتاج أشرطة كاسيت أو طباعة كتب لاتتفق مع مبادىء المجتمع وقيمه واعرافه وتقاليده (*) ، والعمليات التى تتم فى السوق السوداء وكذلك الأرباح المحققة لأنشطة تمثل مخالفات للقانون واللوائح الحكومية .

الواقع انه ليس من الحكمة تجاهل الأرباح الناشئة عن هذه الأنشطة جميعها ، وعدم إدخالها ضمن حسابات الدخل القومى ، ولاترى لذلك أسبابا وأسانيد منطقية يمكن الاقتناع بها ذلك أن مجرد عدم مشروعية هذه الأنشطة لايعتبر سندًا أو مبررًا كافيا لتجاهلها .

ولذلك فإننا نطالب بإدخال جميع الانشطة الانتاجية والخدمية فى المجتمع فى حسابات الدخل والناتج القومى ، بما فى ذلك الأنشطة غير المشروعة ، وذلك استنادا إلى المنطق التالى :

(أ) ان عدم مشروعية النشاط لاينفى حدوثه ، وبالتالى يجب التقرير عنه ودراسته كوسيلة لمساعدة المجتمع فى القضاء عليه والتخلص منه .

(*) تمثل المبالغ المتعلقة بلعب القمار والميسر والمراهنات مثلا تحويلات دخلية لانها تمثل مكاسب للبعض وخسائر للبعض الآخر ، أما باقى الأنشطة المشار اليها فهى أنشطة إنتاجية رغم عدم مشروعيتها قانونا أو شرعا أو عرفا .

ولذلك فإننا نرى أن تجاهل هذه الأنشطة ليست هى الوسيلة المثلى للتغلب عليها وتقليل آثارها السلبية على المجتمع . ذلك إن تجاهل المشاكل لم يكن أبدا السبيل الأمثل لحلها .

(ب) إن إدخال هذه الأنشطة فى حسابات الناتج والدخل القومى يساهم فى التعرف على كم الموارد النادرة المستخدمة فى هذه الأنشطة ويتم إهدارها فيها ، لان مثل هذه المعلومات تساهم فى إتخاذ قرارات رشيدة للقضاءعلى هذه الأنشطة ومحاربتها ويساعد المجتمع على التغلب بكفاءة على مشاكل الجريمة والانشطة غير المشروعة.ان معرفة متخذ القرار القومى بأن حجم تجارة المخدرات فى مصر مثلا تبلغ عدة مليارات من الجنيهات سنويا سوف يساعده على اتخاذ قرار بتخصيص كم معين من الموارد للقضاء عليها طالما أن ذلك سيوفر للمجتمع موارد نادرة تهدر فى غير مايعود على المجتمع بالنفع .

(جـ) ان القوانين تختلف من دولة لأخرى ، وبالتالى فإن مايعتبر قانونيا ومشروعا فى دولة ما قد لايعتبركذلك فى دولة أخرى ، وعدم إدخال هذه الأنشطة ضمن الناتج والدخل القومى يؤثر على دقة المقارنات المستمدة من الناتج القومى بين الدول المختلفة .

بل انه حتى داخل الدولة الواحدة تختلف القوانين من فترة لأخرى، مما قد يؤدى إلى اعتبار أنشطة معينة غير قانونية فى فترة معينة ، بينما تصبح هى نفسها قانونية ومشروعة فى فترة أخرى مثل تجارة العملة فى مصر ، وهو مايؤثر بدوره فى إجراء المقارنات بين الفترات المختلفة لنفس الدولة .

(د) إن هذه الأرباح الناجمة عن هذه الأنشطة غير المشروعة تكون محلا للضريبة ويتم فرض ضرائب عليها فمثلا يتم فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على كل ربح يتحقق حتى ولو كان من مصدر غير مشروع [١] مثل الأرباح الناتجة من البيع بأكثر من التسعيرة أو الاتجار فى مواد مخدرة ، أو ربح بيع سلع غير صالحة للإستهلاك .... الخ .

وهو مايخلق نوعا من التناقض ويؤثر فى حسابات الدخل القومى حيث تحقق الحكومة دخلا لها ممثلا فى هذه الضرائب التى تحصلها عن أنشطة ترى أنها غير مشروعة ولم تدخل أساسا فى حساب الناتج والدخل القومى .

ومماسبق يتضح أن مفهوم الدخل الشخصى Personal income يقصدبه الدخل المتاح لأفراد القطاع العائلى Personal or household sector أى أفراد المستهلكين فى الدولة تمييزا له عن القطاع الحكومى أو قطاع الأعمال [٢] .

ويساعد مفهوم الدخل الشخصى فى معرفة إمكانيات القوى الشرائية للقطاع العائلى داخل الاقتصاد القومى خلال فترة معينة ، كما يساهم فى تحديد مقياس لرفاهية المستهلك باعتبار هذه الرفاهية هى الهدف النهائى للأنشطة الإقتصادية .

---

[١] أنظر فى ذلك :
- د. محمد حسن الجزيرى : ضرائب الدخل فى التشريع المصرى - مكتبة عن شمس - القاهرة ١٩٨٦- ص ٤ ومابعدها .
- د . السيد حسن فرج : النظام الضريبى المصرى - دراسة محاسبية - مكتبة الجلاء - ١٩٩٢ - ص ٧٩ .

(2) Rudiger ., and Stanley ., Op. Cit , p .33 .

إلا أن بيانات الدخل الشخصى لاتتيح فرصة لمعرفة المبالغ التى توضع فعلا تحت تصرف أفراد المستهلكين ، والتى يقومون بتوزيعها على كل من الادخار والإستهلاك ، كما لايوضح الطاقات الإدخارية الكامنة لدى جمهور المستهلكين .

لذلك فقد تم تطوير مفهوم الدخل الشخصى للوصول إلى مفهوم آخر هو مفهوم الدخل الشخصى القابل للتصرف Personal Disposable income وهو مقياس للدخل النهائى المتاح للقطاع العائلى والذى يمكنه التصرف فيه سواء بانفاقه على الإستهلاك أو بإدخار جزء منه . وعلى هذا فإن الدخل القابل للتصرف عبارة عن الدخل الشخصى بعد تعديله بالمدفوعات الالزامية أو الاجبارية Obligatory payments مثل الضرائب والرسوم غير الضريبية رسوم التراخيص Licence fees ، الرسوم القضائية والالتزامات التعاقدية Contractual Obligations مثل أقساط بوليصة تأمين على الحياة أوسداد أقساط مشتريات سابقة instalment contracts أو الرهونات Mortgages ويفيد هذا المفهوم فى إلقاء الضوء على السياسة المالية للحكومة [1] Government's fiscal policy كعامل هام فى التأثير على القرارات الشخصية والفردية المتعلقة بالإنفاق والإدخار Personal oultays and personal saving فمثلا كلما زادت الضرائب على دخول الأفراد ، كلما قل الدخل القابل للتصرف ، وبالتالى يقل الجزء الموجه للإدخار والاستثمار ، فضلا عن إنخفاض الجزء الموجه للاستهلاك مما يؤثر بالتالى على الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع. فإذا فشلت الحكومة فى استخدام المبالغ المحصلة كضرائب

(1) K.R. Gupta., Op., Cit,P. 14.

فى مشروعات تساهم فى تحريك دولاب العمل داخل الاقتصاد القومى ، فإن ذلك يؤدى بدوره إلى إنخفاض مستويات المعيشة للشعب وحدوث إنكماش تضخمى ، وهو ماعانى منه الإقتصاد المصرى لفترة معينة .

وتوضح القائمة التالية العلاقة بين مفاهيم الدخل السابقة وبين الناتج القومى :

قائمة الدخل الشخصى القابل للتصرف

Personal Disposable income

البيان			
الدخل القومى		xxx	
يجمع : دخول غير عواملية : مثل :			
(أ) تحويلات حكومية للأفراد	xx		
(منافع الضمان الاجتماعى /الاعانات الاجتماعية للأفراد وفوائد الدين العام ...)			
(ب) تحويلات من قطاع الأعمال للأفراد .	xx		
(مثل ديون معدومة / الهبات والمنح التى يمنحها ق الأعمال للهيئات غير الهادفة للربح ...)		xx	
		xxx	
يطرح : عناصر دخل قومى لايحصلها الأفراد:مثل			
(أ) الضريبة على ارباح الشركات	xx		
(ب) ارباح غير موزعة (ارباح محتجزة)	xx		
(جـ)المساهمة فى حصة التأمينات الاجتماعية	xx		
		(xxx)	
الدخل الشخصى			xxx
يطرح : مدفوعات إلزامية أو تعاقدية :مثل :-			
الضرائب على دخول الأشخاص		xx	
مدفوعات إلزامية غير ضريبية		xx	
(مثل رسوم التراخيص / رسوم قضائية / غرامات .... الخ)			
			xx
الدخل الشخصى القابل للتصرف			xxx
يطرح : انفاق إستهلاكى شخصى		xx	
صافى تحويلات من الأفراد للأجانب		xx	
(هبات واعانات من الأفراد أو هيئات غير الهادفة للربح من وإلى الخارج)			
			xxx
الإدخار الشخصى			xxx

ويلاحظ أن الجزء الأخير من القائمة يوضح طريقة التصرف فى الدخل الشخصى القابل للتصرف ، حيث يتم توزيع أو تخصيص هذا الدخل بين :-

١- الانفاق الشخصى **Personal outlays**

ويتمثل فى الانفاق الاستهلاكى Consumption Expenditure الذى يقوم به الأفراد من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ... الخ أى الأنفاق الذى يرتبط بوجود الإنسان وحياته .

كما يتضمن هذا الانفاق أيضا تلك التحويلات المتمثلة فى الهبات والتبرعات التى يقوم بها الأفراد لجهات خارجية (مثل التبرع لمجاهدى أفغانستان ، ولشعب البوسنة والهرسك ... الخ) .

والواقع ان المقصود هنا هو صافى هذه التحويلات ، أى الفرق بين التحويلات من وإلى الخارج ، فقد يتلقى الأفراد معونات وتبرعات من جهات خارجية أو منظمات دولية أو دول صديقة (مثل التبرعات والاعانات الواردة لمنكوبى الزلازل والسيول ...) .

٢- الادخار الشخصى **Personal Saving**

ويمثل الجزء من الدخل الشخصى القابل للتصرف الذى تم إدخاره ، ويلاحظ أن هذا الرقم يتم التوصل له كمتمم حسابى (أو رصيد فى الحساب) لانه يمثل مايتبقى من الدخل يعد إنتهاء أوجه الانفاق السابق الاشارة إليها .

مثال ٢/٤ : كان الدخل القومى لاحدى الدول خلال فترة ما كمايلى :

أجور	٥٠٠	ايجار	٢٥٠
فوائد	١٠٠	أربـاح	١٥٠

فاذا علمت مايلى :

(١) تحويلات إلى القطاع العائلـى :

تحويلات قطاع الأعمال ٦٠

تحويلات قطاع الحكومة ٤٠

(٢) حصة العاملين فى التأمينات الاجتماعيـة ٥٠ ، الضريبـة علـى أربـاح شركات الأموال . ٨٠

(٣) أرباح غير موزعـة ٣٠

(٤) ضريبة على دخول الأشخاص ٩٥

أقساط تأمين على الحياة ٢٠

أقساط مشتريات بالتقسيط ١٠

رسوم تراخيص ومصروفات قضائية مدفوعة وغرامات... الخ ١٥

صافى تحويلات للخارج (تبرعات) ٣

انفاق على الاستهلاك الشخصى ٦٣٧

المطلوب : حساب الدخل الشخصى ، والدخل القابل للتصرف .

قائمة الدخل الشخصى القابل للتصرف

البيان			
الدخل القومى (مجموع عوائد عوامل الانتاج أجور + ايجار + فوائد + أرباح)		١٠٠٠	
يضاف : دخول غير عواملية :			
تحويلات من قطاع الحكومة	٤٠		
تحويلات من قطاع الأعمال	٦٠	١٠٠	
		١١٠٠	
يطرح : عناصر لايحصل عليها الأفراد (رغم إحتسابها ضمن الدخل القومى)			
الضريبة على أرباح الشركات	٨٠		
أرباح غير موزعة	٣٠		
حصة التأمينات الاجتماعية	٥٠	(١٦٠)	
الدخل الشخصى			٩٤٠
يطرح : مدفوعات إلزامية أوتعاقدية:			
ضريبة على دخول الأشخاص		٩٥	
أقساط تأمين على الحياة		٢٠	
أقساط مشتريات بالتقسيط		١٠	
رسوم غير ضريبية (تراخيص /غرامات)		١٥	
			(١٤٠)
الدخل الشخصى القابل للتصرف			٨٠٠
يطرح : انفاق إستهلاكى شخصى		٦٣٧	
صافى تحويلات من وإلى الخارج		٣	
			(٦٤٠)
الادخار الشخصى			١٦٠

وفى نهاية هذا الجزء ، نود الإشارة إلى مفهوم آخر للدخل ، هو الدخل الخاضع للضريبة Taxable income والذى قد يختلف عن الدخل الشخصى أو الدخل القومى فعلى سبيل المثال ، نخضع الأرباح الرأسمالية للضريبة، بينما لاتعتبر جزء من الدخل القومى ، وعلى العكس من ذلك فإن الأرباح الناتجة

عن الأنشطة غير المشروعة تخضع للضريبة وتدخل ضمن مكونات الدخل الشخصى القابل للتصرف ، رغم أنها أيضا لاتعتبر جزءا من الدخل القومى كما سلف الإشارة .

فالدخل الخاضع للضريبة هو قيمة الدخول النقدية التى تكون محلا لفرض ضريبة من الضرائب النوعية التى تقوم الحكومة بفرضها على الإيرادات المختلفة سواء أكانت هذه الايرادات ناتجة من المشاركة فى تحقيق الناتج القومى خلال الفترة أو كانت ناتجة عن مصادر أخرى لايمكن ردها إلى تيار من السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة .

المبحث الثالث
مفهوم الإنفاق القومى

رأينا أن الناتج القومىNational Expenditure هو مجموع قيمة السلع والخدمات التى ينتجها الإقتصاد القومى فى فترة معينة هى سنة ، وأن قيمة هذا الناتج تشكل فى نفس الوقت دخول أو عوائد لعوامل الأنتاج التى ساهمت فى خلق وانتاج هذا الناتج ؛ هذا الدخل الذى تحقق لعوامل الانتاج مقابل مساهمتهم فى الناتج القومى ، يتم إنفاقه أو التصرف فيه بطرق مختلفة أو فى أوجه صرف متعددة كمايلى :

أولا : إما أن يتم انفاقه على سلع إستهلاكية جارية ، أى سلع وخدمات تستخدم لإشباع الحاجات الانسانية المعتادة ، وتفنى بمجرد إستعمالها ، وتشمل بالتالى :

(أ) الانفاق الاستهلاكى الخاص Personal Consumption Expenditure

ويمثل ما يقوم الأفراد باستهلاكه من سلع وخدمات ، أى أنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات التى تستخدم لاشباع الحاجات الجارية . وقد جرى العرف على أن هذه المجموعة من السلع والخدمات تتضمن ليس فقط تلك السلع التى تفنى بمجرد الإستعمال مثل السلع المتعلقة بالطعام والشراب والملابس والأدوية ... الخ ، بل تتضمن أيضا السلع الاستهلاكية المعمرة من وجهة نظر الأفراد مثل السيارات والثلاجات والغسالات (فيما عدا المبانى) ، على الرغم من أن هذه السلع تستخدم لفترات تزيد عن سنة مالية واحدة

ويرجع ذلك فى الواقع إلى "-صعوبة حصرها إحصائيا ، بالاضافة إلى تعذر قياس المنافع الدورية التى تؤديها لمستخدميها على أساس موضوعى " [١] .

(ب) الانفاق الإستهلاكى الحكومى (العام / أو الجماعى)

Expenditure of the Government

ويشمل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات التى تقوم بها بغرض قيامها بوظائفها العامة مثل مشتريات السلع والخدمات المتعلقة بالدفاع والأمن القومى ، والانفاق على التعليم والصحة والمواصلات والطرق والمنتزهات العامة ، وصيانة الطرق والكبارى .

ثانيا : أو أن يتم إنفاقه على سلع رأسمالية (إنفاق استثمارى)

ويشمل هذا النوع :-

(أ) التكوين الرأسمالى الثابت : Fixed Capital Formation

ويتضمن الإنفاق على الإنشاءات والأصول ذات الطبيعة الرأسمالية مثل المبانى والآلات والمعدات وإنشاء الطرق والكبارى ، فالتكوين الرأسمالى الثابت يمثل تلك الطاقة الانتاجية المخصصة لانتاج سلع رأسمالية تسهم بدروها فى خلق طاقة إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقات القائمة . وعلى هذا ، فإن التكوين الرأسمالى الثابت يشمل مايلى :

- الانفاق على سلع رأسمالية جديدة سواء محلية أو مستوردة .
- السلع الرأسمالية المستعملة التى يتم إستيرادها من الخارج .
- الإضافات والتحسينات والتجديدات التى تجرى على الأصول الراسمالية القائمة لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه الأصول .

---

[١] د.عباس مهدى الشيرازى : أصول المحاسبة القومية - مرجع سابق - ص ٦٦ .

وفى هذا الصدد يجب مراعاة مايلى :

- أن التكلفة الرأسمالية للأصول الجديدة أو المستوردة تشمل كل ما أنفق على هذه الأصول حتى تصبح قابلة للإستعمال فى العمليات الانتاجية بمافى ذلك مصروفات النقل والتركيب والرسم الجمركية ... الخ .
- انه لايعتبر إنفاقا رأسماليا ، ماتقوم الحكومة بانفاقه على الانشاءات العسكرية والاسلحة ، فيما عدا المبانى والثكنات المعدة للأغراض العسكرية .
- كما لاتعتبر مشتريات الأسهم والسندات أو الايداعات فى البنوك من ضمن الإستثمارات ، فمن وجهة النظر القومية تمثل هذه البنود مجرد تحويلات للأصول المالية من جانب لآخر ، ولاتمثل بالتالى أية إضافة لثروة المجتمع .
- كما ان شراء وبيع الأصول الثابتة القديمة لايمثل استثمارا على المستوى القومى فهى ليست سوى نقل للملكية من شخص لآخر دون أن تمثل إضافة للناتج القومى (مثل شراء وبيع الاراضى والمبانى) .
- إن ماسبق يمثل اجمالى الاستثمار المحلى ولذلك ووصولا إلى صافى الاستثمار يجب طرح إهلاك الاصول الثابتة خلال الفترة .

(ب) الإضافة للمخزون السلعى :

وتتمثل فى الزيادة فى المخزون السلعى من المواد الخام والسلع نصف المصنوعة والسلع تامة الصنع ، خلال الفترة محل الدراسة .

ويتم الوصول إلى مقدار التغير فى المخزون السلعى بطرح مخزون أول المدة من مخزون آخر المدة .

∴ التغير فى المخزون السلعى (سواء بالاضافة أو بالنقص)

= قيمة مخزون آخر المدة – قيمة مخزون أول المدة

وهنا ، يجب مراعاة أن الإضافة للمخزون هنا يقصد بها ما يتم داخل القطاع الإنتاجى أو قطاع الأعمال أى الشركات والمشروعات الإنتاجية أيا كان شكلها القانونى (مشروع فردى / شركة أشخاص / شركة مساهمة ... الخ) . أما المخزون لدى الأفراد أو القطاع العائلى فلايدخل ضمن بنود الإستثمار على المستوى القومى ، وذلك لان هذا المخزون من السلع لدى الأفراد ، يتم تخزينه بغرض الإستهلاك – ولو فى فترة تالية-ولكنه لايستخدم فى إنتاج سلع جديدة ، ولذلك فإن المعيار الذى يحكم التفرقة بين السلع الإستهلاكية والسلع الرأسمالية هو أن السلع الاستثمارية (الرأسمالية) تخلق تيارا مستمرا " من الخدمات أو الايرادات على مدار فترة طويلة من الزمن ، وذلك على عكس السلع الاستهلاكية التى يتم إستخدامها على مدار فترة قصيرة [١] .

ثالثا : صافى الانفاق الاستثمارى الخارجى Net Foreign Investment

ونقصد به صافى مدفوعات عوامل الإنتاج مع العالم الخارجى أى الفرق بين الصادرات والواردات (سواء كانت منظورة أو غير منظورة) ، ذلك أن زيادة الصادرات عن الواردات يعنى أن حقوق الدولة تجاه العالم الخارجى قد إزدادت بمقدار هذه الزيادة ممايمثل إستثمارا قوميا فى الخارج كما أن

---

[١] د . كمال خليفة أبو زيد – د . كمال الدين مصطفى الدمراوى : مرجع سابق – ص ١٧، ١٨

زيادة الواردات عن الصادرات بعنى أن دول العالم الخارجى قد زادت استثماراتها فى الدولة محل لدراسة وهو مايعتبر إستثمارا قوميا سالبا .

وبناءا على ماتقدم فإن الانفاق القومى يساوى

= الانفاق الاستهلاكى + الانفاق الاستثمارى ± صافى الصادرات

= [(انفاق استهلاكى خاص + انفاق استهلاكى حكومى)

+ (تكوين رأسمالى ثابت + الاضافى للمخزون)]

+ (الصادرات – الواردات)

مثال ٥/٢: على المتغيرات المحاسبية القومية :

توافرت لديك البيانات التالية عن المتغيرات المحاسبية القومية لعام ١٩٩٤ لجمهورية مصر العربية (الارقام إفتراضية وبالمليون جنيه):-

أجور	١٧٥٠
ايجار	٥٥٠
فوائد	٤٠٠
أرباح	٨٠٠
اهلاك أصول ثابتة	٢٥٠
مشتريات سلع وخدمات وسيطة	٨٠٠
ضرائب غير مباشرة	٦٥٠
إعانات إنتاج	٢٠٠
مبيعات سلع إستهلاكية فى السوق المحلى (٢٦٠٠ خاص / ٦٠٠ حكومى)	٣٢٠٠
تكوين رأسمالى ذاتى	١٥٠

زيادة فى المخزون	٧٥٠
صـــادرات	٤٠٠
واردات	٣٠٠

عوائد عوامل الانتاج المحولة من الخارج إلى المقيمين بالداخل ٧٥٠

دخول عوامل الانتاج الأجنبية غير المقيمة ٢٥٠

المطلوب : قياس الناتج والدخل والانفاق لعام ١٩٩٤ بالطرق المختلفة

أولا : قياس الدخل القومي باستخدام طريقة الناتج

البيان			
مشتريات سلع وخدمات وسيطة		٨٠٠	
+ ت . عوامل الأنتاج		٣٥٠٠	
(أجور + ايجار + فوائد + أرباح)			
+ اهلاك أصول ثابتة		٢٥٠	
+ صافى ضرائب غير مباشرة			
ضرائب غير مباشرة	٦٥٠		
- إعانات	(٢٠٠)		
		٤٥٠	
اجمالى الانتاج بسعر السوق		٥٠٠٠	
يطرح : مشتريات وسيطة		(٨٠٠)	
اجمالى الناتج المحلى بسعر السوق			٤٢٠٠
يطرح : اهلاك أصول ثابتة			٢٥٠
صافى الناتج المحلى بسعر السوق			٣٩٥٠
- صافى ضرائب غير مباشرة			(٤٥٠)
صافى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج			٣٥٠٠
+ صافى دخول عواملية من والى الخارج			
للداخل		٧٥٠	
للخارج		٢٥٠	٥٠٠
صافى الناتج القومي بالتكلفة			٤٠٠٠

ثانيا : بطريقة الدخل القومى :

البيان			
عوائد عوامل الانتاج			
أجور		١٧٥٠	
+ ايجارات		٥٥٠	
+ فوائد		٤٠٠	
+ أرباح		٨٠٠	
			٣٥٠٠
+ صافى دخول عواملية من وإلى الخارج			٥٠٠
صافى الدخل القومى بالتكلفه			٤٠٠٠

ثالثا : بطريقة الانفاق القومى :

البيان			
انفاق إستهلاكى			
خاص	٢٦٠٠		
عام	٦٠٠		
		٣٢٠٠	
إنفاق استثمارى			
تكوين رأسمالى ذاتى	١٥٠		
الاضافى إلى المخزون	٧٥٠		
		٩٠٠	
إجمالى الانفاق المحلى بسعر السوق			٤١٠٠
+ صافى الصادرات			
صادرات		٤٠٠	
– واردات		(٣٠٠)	١٠٠
إجمالى الانفاق القومى بسعر السوق			٤٢٠٠
– الاهلاك			(٢٥٠)
صافى الانفاق القومى بسعر السوق			٣٩٥٠
– صافى ضرائب غير مباشرة			(٤٥٠)
			٣٥٠٠
± صافى الدخول العواملية من والى الخارج			٥٠٠
صافى الانفاق القومى			٤٠٠٠

العلاقة بين مفهوم القيمة المضافة على المستوى الجزئى والمستوى القومى:

الواقع أن مفهوم القيمة المضافة ليس قابلا للتطبيق فقط على المستوى القومى كما رأينا، بل أنه يمكن تطبيقه أيضا على مستوى الوحدة الاقتصادية أو المنشأة أيا كان شكلها القانونى (منشأة فردية ، شركة تضامن ، شركة مساهمة ... الخ). واستخدام مفهوم القيمة المضافة فى قياس أداء الوحدة الإقتصادية – جنبا إلى جنب مع المفاهيم التقليدية – مثل صافى الربح – يحقق مزايا كثيرة للأطراف أصحاب المصلحة : –

(١) إن مفهوم صافى الربح وطريقة قياسه يتضمنان أنواعا متعددة من التكاليف والايرادات بعضها يخضع لرقابة المنشأة (مثل أجور العمال)، وبعضها الآخر لايخضع أو أقل خضوعا لرقابة المنشأة مثل تكلفة المواد المشتراة . بينما نجد أن العناصر المتضمنة فى مفهوم القيمة المضافة مثل مدفوعات عوامل الانتاج وإستهلاك الأصول الثابتة يمكن إخضاعها كلية لدرجة معقولة من الرقابة ، وهو مايساهم فى توفير مقياس دقيق وعادل للحكم على كفاءة الإدارة ، وتقويم أداء المنشأة ويساهم فى إحكام الرقابة على عناصر التكاليف .

(٢) ان قائمة الأرباح والخسائر تعطى مؤشرات هامة للأطراف الخارجية (المساهمين أو حملة الأسهم ، والمقرضين والحكومة ... الخ) ، بينما تساهم قائمة القيمة المضافة بالاضافة الى ما سبق فى تحديد مدى مساهمة الادارة والعاملين وباقى عوامل الانتاج فى تحقيق هذه القيمة ، وبيان طريقة توزيعها بين الأطراف التى ساهمت فى خلقها .

(٣) تبين قائمة القيمة المضافة مدى مساهمة الوحدة الإقتصادية فى تحقيق الناتج القومى سواء داخل القطاع الذى تمثل جزء منه ، أو داخل الاقتصاد القومى عموما .

(٤) إن القيمة المضافة ، كما يمكن استخدامها كمقياس للحكم على كفاءة الأداء ، فإنه يمكن أيضا إعتبارها كأساس لتحديد نظم الحوافز incentives systems

بمعنى انه إذا زادت القيمة المضافة المحققة بواسطة شركة ما ، فإن من حق العاملين فى هذه الشركة أن يحصلوا على نصيب من هذه الزيادة، وهو مايعنى حصول العاملين على حوافز تتمثل فى نسبة من القيمة المضافة التى حققتها الشركة .

وبهذا فإن القيمة المضافة تمثل حافزا اخلاقيا ومعنويا Morale Booster يؤدى إلى خلق روح الفريق a sense of team - spirit بين العاملين (1) .

(٥) إن اعداد قائمة القيمة المضافة على مستوى الوحدة الإقتصادية يتميز بالبساطة ، ولايتطلب بذل مجهود خاص من المحاسبين ، حيث يمكن إعدادها بسهولة من خلال الحسابات والقوائم الختامية المعدة بالطرق المحاسبية التقليدية .

ونورد فيمايلى مثالا رقميا لإحدى الشركات الصناعية ، يوضح العلاقة بين حسابات التكاليف وقوائم الدخل المحاسبية ، وبين إعادة صياغة هذه الحسابات والقوائم على أساس مفاهيم الحسابات القومية ، بالشكل الذى يوضح

---

(1) J. L. Brown ., and L. R. Howard ., Managerial Accounting and Finance 4 th Ed. (Macdonald and Evans Ltd) London 1982 , p.816.

مدى مساهمة الشركة كوحدة اقتصادية فى الناتج القومى الإجمالى ، وفى تحقيق جزء من القيمة المضافة القومية .

مثال٢/٦ : فيمايلى بعض البيانات المستخرجة من سجلات إحدى الشركات الصناعية عن عام ١٩٩٤ (القيمة بالجنية) :

قيمة المبيعات فى السوق المحلى ٨٧,٥٠٠ ، ايجار مبانى المصنع ٢٥٠٠ ، ايجار معارض بيع ١٥٠٠ ، ايجار مبانى الادارة ٦٠٠٠ ، أجور عمال الانتاج ١٠,٠٠٠ ، أجور وعمولات رجال البيع ٥٠٠٠ ، أجور ومرتبات رجال الإدارة ٧٠٠٠ ، قيمة مواد خام أول المدة ٢٥٠٠ ، قيمة مواد خام آخر المدة ٢٠٠٠ ، مواد خام مشتراه خلال المدة ١٢٥٠٠ ، ضريبة أرباح تجارية وصناعية ١٣٠٠٠ ، إنتاج تام أول المدة بالتكلفة ١٨٠٠٠ (بسعر السوق ٢٥٠٠٠) ، إنتاج تام آخر المدة بالتكلفة ٢٠٠٠٠ (بسعر السوق ٢٧٠٠٠) ، إنتاج تحت التشغيل أول المدة ٤٠٠٠ ، إنتاج تحت التشغيل آخر المدة ٥٥٠٠ ، مصروفات عمومية أخرى ٦٥٠٠ (زيوت وقود ، قوى محركة / م صيانة ... الخ) ، إهلاك آلات ومعدات ١٣٠٠٠ ، فوائد قروض ٥٠٠٠ ، ارباح موزعة ١٥٥٠٠، ديون معدومة ١٠٠٠ ، ضريبة غير مباشرة على مستلزمات الانتاج ٧٠٠٠ ، إعانات إنتاج ٢٠٠٠، مستلزمات إنتاج مستوردة ٨٠٠٠ (واردات وسيطة) ، صادرات من الناتج النهائى ١٠,٠٠٠ ، تكوين رأسمالى ذاتى ١٣٥٠٠ (تكلفة انتاج آلة قام المصنع بتصنيعها لاستعمالها فى أداء عمليات صناعية أخرى).

(١) اعداد حسابات التشغيل والمتاجرة وفقا لمبادىء محاسبة التكاليف :-

حـ / التشغيل

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٤٠٠٠	انتاج تحت التشغيل أول المدة	٤٥٠٠٠	ت . انتاج تام خلال المدة
٢٠٠٠٠	تكلفة مواد مستخدمة		
١٠٠٠٠	أجور عمال الانتاج	١٣٥٠٠	تكوين رأسمال ذاتى
١٣٠٠٠	إهلاك		
٦٥٠٠	م.عمومية أخرى	٥٥٠٠	ت . انتاج تحت التشغيل آخر المدة
٢٥٠٠	ايجار مبانى المصنع		
٨٠٠٠	مستلزمات انتاج مستوردة		
٦٤٠٠٠		٦٤٠٠٠	

حـ / المتاجـــرة

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٨٠٠٠	ت.مخزون انتاج تام أول المدة	٤٣٠٠٠	ت.ص .المبيعات
٤٥٠٠٠	ت.انتاج تام خلال المدة	٢٠٠٠٠	ت.مخزون تام آخر المدة
٦٣٠٠٠		٦٣٠٠٠	
٤٣٠٠٠	ت . ص . المبيعات	٨٧٥٠٠	قيمة المبيعات
٦٥٠٠	م . بيع وتوزيع	١٠٠٠٠	صادرات
٤٨٠٠٠	مجمل ربـح		
٩٧٥٠٠		٩٧٥٠٠	

حـ / أ . خ

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٣٠٠٠	ت . إداريـــة	٤٨٠٠٠	مجمل ربـح
٥٠٠٠	فوائد قروض		
١٠٠٠	د . م	٢٠٠٠	إعانـات
٣١٠٠٠	صافى ربح قبل الضرائب .		
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	
١٣٠٠٠	ضرائب مباشرة	٣١٠٠٠	صافى الربح قبل الضرائب
١٨٠٠٠	صافى ربح بعد الضرائب		
٣١٠٠٠		٣١٠٠٠	

حـ / توزيع أ . خ

١٥٥٠٠	أرباح موزعـــة	١٨٠٠٠	صافى ربح قابل للتوزيع
٢٥٠٠	أرباح محتجـزة		(بعد الضرائب)
١٨٠٠٠		١٨٠٠٠	

ملاحظات :

تكاليف المواد المستخدمة =٢٥٠٠ أول + ١٢٥٠٠ مشتراة

-٢٠٠٠ آخر + ٧٠٠٠ ضرائب غير مباشرة = ٢٠٠٠٠

مستلزمات أنتاج مستوردة (واردات وسيطة) = ٨٠٠٠

م . بيعية =

١٥٠٠ ايجار معارض + ٥٠٠٠ أجور ومرتبات رجال البيع=٦٥٠٠

م . ادارية= ٦٠٠٠ ايجار مبانى ادارة + ٧٠٠٠ اجور ادارية = ١٣٠٠٠

ت . تمويلية = فوائد قروض = ٥٠٠٠

كما يمكن اعادة تصوير هذه الحسابات فى شكل قوائم كمايلى :

قائمة التكاليف عن الفترة المنتهية

فى ١٩٩٤/١٢/٣١

عناصر تكاليف الانتاج			
تكلفة مواد مستخدمة		٢٠٠٠٠	
مستلزمات انتاج واردة		٨٠٠٠	
أجور صناعية مباشرة(اجور عمال الانتاج)		١٠٠٠٠	
تكاليف صناعية أخرى :			
إهـــلاك			
إيجار مبانى المصنع	١٣٠٠٠		
مصروفات عمومية أخرى	٢٥٠٠		
	٦٥٠٠		
		٢٢٠٠٠	
إجمالى تكاليف الفترة			٦٠٠٠٠
+ت.مخزون إنتاج تحت التشغيل أول المدة			٤٠٠٠
			٦٤٠٠٠
– ت.مخزون إنتاج تحت التشغيل اخر المدة			٥٥٠٠
ت.الانتاج التام خلال المدة :			٥٨٥٠٠
منها تكوين رأسمالى ذاتى (تستخدم ذاتيا)			(١٣٥٠٠)
ت. الانتاج التام خلال المدة المعد للبيع			٤٥٠٠٠
+ ت.مخزون انتاج تام اول المدة			١٨٠٠٠
			٦٣٠٠٠
– ت. مخزون انتاج تام آخر المدة			(٢٠٠٠٠)
ت. صناعية للمبيعات			٤٣٠٠٠

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية

فى ٣١/١٢/ ١٩٩٤

البيان			
ايراد المبيعات فى السوق المحلى	٨٧٥٠٠		
مبيعات فى السوق الخارجى (صادرات)	١٠٠٠٠		
اجمالى قيمة المبيعات		٩٧٥٠٠	
يطرح : تكلفة المبيعات			
ت . صناعية للمبيعات	٤٣٠٠٠		
م.بيع وتوزيع	٦٥٠٠		
		٤٩٥٠٠	
مجمل الربح			٤٨٠٠٠
يطرح : تكاليف ادارية وتمويلية :			
ت . ادارية		١٣٠٠٠	
ت .تمويلية (فوائد قروض)		٥٠٠٠	
ديون معدومة		١٠٠٠	
			١٩٠٠٠
			٢٩٠٠٠
+ إعـــانات			٢٠٠٠
صافى الربح قبل الضرائب			٣١٠٠٠
يخصم : ضرائب مباشرة على الدخل			١٣٠٠٠
صافى الربح بعد الضرائب			١٨٠٠٠
تم التصرف فيه كمايلى :			
أرباح موزعة	١٥٥٠٠		
أرباح محتجزة	٢٥٠٠		

ملاحظات على الحسابات والقوائم وفقا لمبادئ محاسبة التكاليف (*) :

اولا : إن حـ / التشغيل يتعلق بالوظيفة الانتاجية ، ولذلك فقد ظهرت فيه البنود المتعلقة بالتكاليف الصناعية وكل ما يتعلق بالمصنع مثل أجور عمال الانتاج / ايجار مباني المصنع / اهلاك آلات ...الخ اما حـ /

(*) انظر كتابنا : مبادئ محاسبة التكاليف – (تحت الطبع).

المتاجرة فيتعلق بالوظيفة التسويقية ، ولذلك فقد ظهرت فيه البنود التـى تتعلق بعملية البيع والتوزيع مثل ايجار معارض البيع وأجور وعمولات رجال البيع والتوزيع.

اما حـ / أ.خ فيمثل الوظيفة الادارية العامة ولذلك ظهرت فيه التكاليف الادارية والتمويلية مع مراعاة ان فوائد القروض تمثل التكاليف التمويلية.

ثانيا : إن حـ / المتاجرة قد تم إعداده على مرحلتين وهو الشكل الذى نفضله، حيث يتم التوصل فى المرحلة الاولى الى التكاليف الصناعية للانتاج المباع ، وفى المرحلة التالية يتم إضافة تكاليف البيع والتوزيع ، للوصول الى إجمالى تكلفة المبيعات ومقارنتها بايراد المبيعات سواء فى السوق المحلى أو فى السوق الخارجى (صادرات) . وصولا الى مجمل الربح.

كما تم إعداد حـ / ا.خ على مرحلتين ليوضح فى المرحلة الاولى صافى الربح قبل الضرائب ثم فى المرحلة الاخيرة تخصم الضرائب المباشرة على الدخل للوصول الى صافى الربح بعد الضرائب اى الارباح القابلة للتوزيع .

ثالثا : إن قائمة التكاليف قد شملت حـ / التشغيل والمرحلة الاولى من حـ/المتاجرة بينما قائمة الدخل قد شملت المرحلة الثانية من حـ / المتاجرة بالاضافة الى حـ / ا.خ ويمكن تذييلها بطريقة توزيع الربح او التصرف فيه كما يمكن عمل قائمة مستقلة عن توزيع ا.خ.

٢- إعداد حسابات الانتاج والتخصيص ورأس المال وفقا لمبادئ المحاسبة القومية :

ح / الانتاج

	مشتريات وسيطة ١٨٠٠٠ من السوق المحلى ٨٠٠٠ من الخارج (واردات)	٨٧٥٠٠	مبيعات للاستهلاك النهائى فى السوق المحلى
٢٦٠٠٠		٢٠٠٠	تغير مخزون انتاج تام (الاضافة للمخزون) (٢٧٠٠٠ - ٢٥٠٠٠)
	مدفوعات عوامل الانتاج ٢٢٠٠٠ أجور ١٠,٠٠٠ إيجار ٥٠٠٠ فوائد ٣٢٠٠٠ ارباح	١٣٥٠٠	تكوين رأسمالى ذاتى .
٦٩٠٠٠		١٠٠٠٠	صادرات (مبيعات للعالم الخارجى)
١٣٠٠٠	اهلاك		
	٧٠٠٠ ضرائب غير مباشرة ٢٠٠٠ - اعانات		
٥٠٠٠			
١١٣٠٠٠		١١٣٠٠٠	

ح / التخصيص

١٠٠٠	د . م	٣٢٠٠٠	أرباح
١٣٠٠٠	ضرائب مباشرة		
١٥٥٠٠	أرباح موزعة		
٢٥٠٠	أرباح محتجزة		
٣٢٠٠٠		٣٢٠٠٠	

ح / رأس المال

٢٠٠٠	الاضافة للمخزون	١٣٠٠٠	إهلاك
١٣٥٠٠	تكوين رأسمالى ذاتى	٢٥٠٠	أرباح محتجزة
١٥٥٠٠		١٥٥٠٠	

ملاحظات : على حسابات الانتاج والتخصيص ورأس المال وفقا لمبادئ المحاسبة القومية .

مشتريات مستلزمات انتاج وسيطة من السوق المحلى :

البيان	المبلغ	
مواد خام ١ / ١	٢٥٠٠	
+ مواد مشتراة	١٢٥٠٠	
+ مستلزمات أخرى	٦٥٠٠	(وقود وزيوت وقوى ....الخ)
	٢١٥٠٠	
- مواد خام ١٢/٣١	٢٠٠٠	
	١٩٥٠٠	
+ مخزون تحت التشغيل أول المدة	٤٠٠٠	
	٢٣٥٠٠	
- مخزون تحت التشغيل أخر المدة	٥٥٠٠	
مدخلات وسيطة من السوق المحلى	١٨٠٠٠	
״ من الخارج(واردات وسيطة)	٨٠٠٠	

أولا : لايكاد يختلف حـ / التشغيل (فى محاسبة التكاليف) عن حـ / الانتاج فى المحاسبة القومية ، فالأول يعبر عن وظيفة الصنع أو الانتاج ، بينما يمثل الثانى مفهوما أكثر شمولا هو مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية فى الناتج القومى الاجمالى وفى القيمة المضافة القومية .

فمن خلال حـ / الانتاج السابق يمكن استنتاج مايلى (من الجانب المدين):-

مساهمة الوحدة الإقتصادية فـي تحقيـق النـاتج القومـي الإجمـالي بسـعر السوق :-

ويتمثل فى إجمالى قيمة الجانب المدين من حـ / الانتاج =	١١٣٠٠٠
يطرح : مدخلات وسيطة	٢٦٠٠٠
مساهمة الوحدة الاقتصادية فى الناتج القومى بسعر السوق	٨٧٠٠٠
يطرح : صافى ضرائب غير المباشرة	٥٠٠٠
مساهمة فى الناتج القومى بسعر التكلفة	٨٢٠٠٠
يطرح : اهلاك أصول ثابتة	١٣٠٠٠
مساهمة الوحدة فى الناتج القومى الصافى بالتكلفة	٦٩٠٠٠

أما مساهمتها فى تحقيق الدخل القومى بتكلفة عوامل الانتاج

عوائد عوامل الانتاج

أجـــور	٢٢٠٠٠
ايجـــار	١٠٠٠٠
فوائـــد	٥٠٠٠
أربـــاح	٣٢٠٠٠
إجمالـــى	٦٩٠٠٠

ويمكن إستنتاج مدى مساهمة العاملين فى هذه الشركة فى تحقيق النـاتج والدخل القومى وهى ٣٢ ٪ (٢٢٠٠٠ ÷ ٦٩٠٠٠) أى أن العاملين يساهمون بالثلث تقريبا فى تحقيق الناتج النهائى .

اما فى الجانب الدائن من حـ / الانتاج فيمكن التوصل لمسـاهمة الوحـدة فى الانفاق القومى ، حيث يتمثل فى :

إنفاق إستهلاكى + إنفاق استثمارى + صادرات

(اضافى المخزون + تكوين راسمالى)

٨٧٥٠٠ + [٢٠٠٠ + ١٣٥٠٠] + ١٠٠٠٠ = ١١٣٠٠٠

ثانيا : إن حـ / التخصيص يوضح كيفية توزيع دخل الشركة (ربحها) فيما بين الاستهلاك والادخار أو بمعنى أخر يمثل كيفية التصرف فى الارباح .

ثالثا : إن حـ / رأس المال يمثل فى أحد جانبيه مصادر تمويل الاستثمارات ممثلة فى مخصصات الاهلاك كأموال محتجزة داخل الشركة ، والارباح المحتجزة غير الموزعة بينما فى الجانب الآخر يمثل كيفية إستخدام هذه المدخرات فى النواحى الاستثمارية مثل الاضافة للمخزون وزيادة التكوين الرأسمالى الذاتى .

ويلاحظ هنا أن الاهلاك اعتبر أحد عناصر التكاليف (فى حـ / الانتاج) وأعتبر كذلك أحد مصادر تمويل الاستثمار فى حـ / رأس المال .

رابعا : يلاحظ أن صافى الربح قبل الضرائب فى حسابات التكاليف كان ٣١٠٠٠ جنيه بينما بلغ صافى الربح وفقا لحسابات الدخل القومى ٣٢٠٠٠ والسبب فى ذلك هو مبلغ ١٠٠٠ جنيه الديون المعدومة التى أعتبرت فى حسابات التكاليف مصروفا عاديا ظهر فى حـ / أ . خ وطرح من مجمل الربح وصولا إلى صافيه ، بينما اعتبرت الديون المعدومة مجرد تحويلات دخلية أى مجرد توزيع للربح وليس عبئا عليه من وجهة النظر القومية .

الفصل الثالث

نظـام الحسابات القوميـة

National Accounts System

مقدمـــة :

رأينا أن المتغيرات المحاسبية القومية تتمثل فى :

– الناتج القومى ، الدخل القومى ، الانفاق القومى ، الاستثمار القومى.

– الإدخار (وهو مفهوم محلى أو إقليمى بطبيعته).

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم هى فى الاساس مفاهيم إقتصادية كلية (تجميعية) aggregated Concepts إلا ان إسباغ صفة "المحاسبية" عليها نابع من الدور الهام الذى تقوم به المحاسبة فى تجميع وتبويب هذا الكم الهائل من العمليات الاقتصادية التى تمثل داخل الاقتصاد القومى ، فى صورة مجاميع مفهومة وواضحة يسهل دراستها وتحليلها وعرضها لإستخلاص معلومات مفيدة سواء للمخطط القومى أو لمتخذ القرار القومى كما تتيح المحاسبة بوسائلها وأدواتها فرصة إظهار العلاقات الداخلية المتشابكة والمتبادلة بين قطاعات الإقتصاد القومى.

ولعل أكثر وسائل المحاسبة إستخداما هى نظام القيد المزدوج Double Entry وتصوير الحسابات بالشكل التقليدى المعروف (على شكل حرف T) أو فى شكل قوائم يسهل قراءتها وفهمها حتى على غير المتخصصين فى المحاسبة .

ولذلك فان نظام الحسابات القومية يمثل اداة تتميز بالكفاءة والفعالية فى تحليل الاقتصاد القومى ودراسته . وهو ماسنعرض له فى هذا الفصل ببعض التفصيل ، وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الاول : الاطار العام لنظام الحسابات القومية .

المبحث الثانى : نظام الحسابات القومية وفقا لاصدارات هيئة الامم المتحدة .

المبحث الأول
الإطار العام لنظام الحسابات القومية

اشرنا فيما سبق الى أن أحد أدوات ووسائل المحاسبة هى قاعدة القيد المزدوج Double Entry rule ويجب فهم هذه القاعدة وكيفية تطبيقها على العمليات الاقتصادية القومية حتى يسهل فهم نظام الحسابات القومية، وتتبع العمليات الاقتصادية التى تتم داخل الاقتصاد القومى.

تقوم قاعدة القيد المزدوج على فكرة بسيطة وصحيحة مؤداها ان كل عملية اقتصادية تتم تؤثر على طرفين (أواكثر) فى وقت واحد ، بحيث تجعل احدهما مدينا والآخر دائنا بنفس القيمة ومن هذه القاعدة نجد :

* إن أية عملية مالية او اقتصادية تؤثر على حسابين (أو اكثر) وتسجل بالتالى مرتين بنفس القيمة :
  - مرة فى الجانب المدين من احد الحسابين المتأثرين.
  - مرة فى الجانب الدائن من الحساب الآخر.
* إن تطبيق هذه القاعدة على مجمل العمليات التى تتم داخل النظام الاقتصادى كله يؤدى الى تحقيق توازن عام وتام Perfect Balancing .

كما ان تطبيق قاعدة القيد المزدوج يفيد فى عرض العلاقات المتشابكة Inter- Relationships فيما بين أجزاء وخلايا الاقتصاد القومى ، ويحقق التكامل Completeness والاستمرارية او الثبات Consistency والدقة التامة Perfect accuracy فى تسجيل هذه العمليات [1] ولأغراض

---

(1) Ram.N.Lal, Op-cit.p.112.

تبسيط وسهولة التحليل وسلامة العرض يتم تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات أربعة هى :

١) قطاع الاعمال (او قطاع الانتاج) : Business or Production Sector

ويتكون هذا القطاع من الوحدات الانتاجية ، اى جميع الوحدات التى تقوم بإنتاج سلع وخدمات بقصد بيعها بأسعار تكلفتها على الاقل [1] ، سواء لاستخدامها فى أغراض الاستهلاك او بغرض زيادة أصول المجتمع وزيادة قدراته الإنتاجية فى المستقبل أو تصديرها للخارج.

وبهذا المفهوم يتسع قطاع الأعمال ليشمل جميع الوحدات الاقتصادية أيا كان شكلها القانونى (مشروع فردى / شركة تضامن / شركة مساهمة / شركة قابضة / شركة تابعة .....الخ) وأيا كان نوع النشاط الذى تمارسه (زراعى / صناعى / خدمى) ، بل إنه يتسع ليشمل حتى تلك المشروعات التى لاتتخذ شكلا قانونيا صريحا مثل شركات المحاصة والمشروعات العائلية (مثل المزرعة التى يعمل فيها أفراد العائلة لحسابهم الخاص) ، ويشمل كذلك الوسطاء الماليين Financial intermediaries مثل البنوك والمصارف المالية وشركات التأمين ، وكذلك اصحاب المهن الحرة Professional Practitioners ومؤجرى العقارات Lessors of real property ، والمشروعات الحكومية التى تمارس نشاطا إنتاجيا مثل مشروعات قطاع الاعمال العام.

---

[1] د. حسين عامر شرف – مبادئ المحاسبة الحكومية والقومية –دار النهضة العربية – ١٩٧١ –ص ٣١٧.
أنظر أيضا :– Thomas et al., Op.cit p 75.

ويعتبر هذا القطاع المصدر الرئيسى للناتج القومى (وبالتالى الدخل القومى) حيث يقوم باستخدام عوامل الانتاج المتاحة لديه ولدى القطاعات الاخرى ويدفع لها عوائد مقابل هذا الاستخدام هى عوائد الانتاج وبذلك تدور عجلة الاقتصاد القومى كما سبق الاشارة.

٢) قطاع الافراد (القطاع العائلى) Pesonal or household Sector

ويتكون هذا القطاع من مجموع افراد المجتمع بصفتهم كمستهلكين من ناحية ، وكمستفيدين من عوائد عوامل الانتاج التى ساهمت فى إنجاز العملية الانتاجية من ناحية اخرى . وبهذا يشمل هذا القطاع جميع أفراد واشخاص المجتمع (سواء الاشخاص الطبيعين او المعنويين) الذين يقومون باستهلاك السلع والخدمات ، كما يشمل الهيئات غير الهادفه للربح Non Profit institutions مثل الجامعات والمعاهد التعليمية ، والهيئات والمنظمات الخيرية Charitable Organizations ، والنوادى الرياضية والاجتماعية.

٣) القطاع الحكومى (قطاع الادارة الحكومية) The Governmental Sector

ويتكون هذا القطاع من الوحدات الادارية Adminstrative units التى تقوم بتأدية الخدمات العامة لأفراد الشعب وتقديمها لهم بدون مقابل او بمقابل رمزى .

وواقع الحال ان القطاع الحكومى يمارس نوعين من النشاط مختلفين :

أ) نشاط إقتصادى Economic Activity وتمثله المشروعات الانتاجية التى تملك الحكومة رأسمالها او تخضع لسيطرتها مثل شركات قطاع الاعمال العام. وقد سبق ان المحنا الى ان هذه المشروعات تدخل ضمن قطاع الاعمال لأنها تمارس نشاطا لا يختلف عما تقوم به باقى الوحدات الانتاجية.

ب) نشاط إدارى Adminstrative Activity وهو نشاط لاتقوم به الا الحكومات بل إن الحكومات لم توجد الا لكى تقوم به ، وهو ذلك النشاط الذى يتمثل فى تقديم خدمات ذات منافع عامة Public interests بدون مقابل ، او بمقابل رمزى او عن طريق إعادة توزيع الدخول بين الافراد ، "سواء كان هذا النشاط ليس له نظير بين انشطة قطاع الاعمال مثل خدمات الامن والدفاع والقضاء ، او كان له نظير بين انشطة القطاع الخاص مثل خدمات التعليم والصحة" [١] .

وهكذا يمكن القول بأن هذا القطاع يتضمن الهيئات العامة ومختلف المصالح الحكومية التى تقوم بتأدية خدمات اجتماعية تقترن بسيادة الدولة : مثل خدمات الامن والدفاع والقضاء ، او ترتبط بأداء الحكومة لوظائفها الاجتماعية مثل خدمات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية و ....الخ.

فضلا عن قيامها بوظيفة إعادة توزيع الدخل ممثلة فى تحصيل الضرائب وفرض الرسوم ومنح الاعانات والقيام بما يتطلبه دورها ووظائفها من إنفاق إستهلاكى او إستثمارى.

٤) قطاع العالم الخارجى (باقى دول العالم)

The rest of the world (The Foreign Sector)

ويتكون هذا القطاع من جميع الافراد والهيئات والمؤسسات التى تقع خارج الحدود الاقليمية للدولة [٢]، والذين يقومون بالتعامل مع احد او كل

---

[١] د.حازم احمد يس – دراسة فى المحاسبة القومية– مرجع سابق– ص١٣٥ .
– انظر ايضا نفس المرجع لدراسة معايير التفرقة بين النشاط الإقتصادى والنشاط الادارى للحكومة.

[٢] د.فؤاد السيد المليجى – المحاسبة القومية – مرجع سابق – ص ٨٣ .

القطاعات الثلاثة السابقة ويمكن القول بأن المعاملات مع القطاع الخارجى لاتخرج عن المعاملات التالية : صادرات ، واردات ، تحويلات خارجية ، وصافى الدخول من وإلى الخارج وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد.

وفما يلى نعرض لكيفية تطبيق قاعدة القيد المزدوج وديناميكية العلاقة بين هذه القطاعات ، من خلال الحقائق التالية :

اولا : يتم فتح حساب لكل قطاع من القطاعات الاربعة السابقة ، يعبر عن العمليات التى يقوم بها القطاع ، والعلاقات التبادلية بينه وبين باقى القطاعات ، وذلك على النحو التالى :

* قطاع الاعمال : ويمثله حساب يسمى حـ / الانتاج ، لان هذا القطاع كما رأينا من قبل يشمل الوحدات الانتاجية التى تقوم بانتاج السلع والخدمات فى المجتمع ، ولذلك فإن هذا الحساب يكون مدينا بما يلى :
* مدفوعات عوامل الانتاج (أجور / ايجار / فوائد / ارباح) والتى تمثل تكاليف العملية الانتاجية. (ويكون الطرف الدائن هنا هو القطاع العائلى).
* الضرائب والرسوم السلعية (الضرائب غير المباشرة) ... (ويكون الطرف الدائن بها القطاع الحكومى).
* الواردات اى قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج (ويكون الطرف الدائن بها العالم الخارجى).
* النقص فى المخزون اى السحب من المخزون (ويكون الطرف الدائن هو حـ / رأس المال).
* إهلاك الأصول الثابتة باعتباره احد عناصر تكاليف الانتاج ويكون الطرف الدائن هو حـ / رأس المال.

ويكون هذا الحساب دائنا بمايلى :

* مبيعات السلع والخدمات الاستهلاكية :

للأفراد ← ويكون الطرف المدين هو القطاع العائلى (قطاع الافراد).

للحكومة ← ويكون الطرف المدين هو القطاع الحكومى.

* مبيعات سلع وخدمات للعالم الخارجى (صادرات) ويكون الطرف المدين هو حـ / العالم الخارجى.

* مبيعات سلع رأسمالية :

- **لقطاعات اخرى** : وتسمى مبيعات سلع إستثمارية.
- **لوحدات داخل نفس القطاع** : وتسمى تكوين رأس مالى ثابت وفى الحالتين يكون الطرف المدين هو حـ / رأس المال.

* الزيادة فى المخزون أو الاضافة للمخزون ويكون الطرف المدين هو حـ / رأس المال.

* الزيادة فى المخزون أو الاضافة للمخزون ويكون الطرف المدين هو حـ / رأس المال.

القطاع العائلى :

ويمثله حـ / التخصيص حيث ان هذا القطاع يحصل على عوائد عوامل الانتاج كموارد ويقوم بإنفاقها على شراء السلع والخدمات ، وسداد الضرائب، وإدخار مايتبقى. ولذلك يجعل هذا الحساب مدينا بمايلى :

* ثمن أو قيمة مشترياته من السلع والخدمات التى إشتراها من قطاع الاعمال لذلك يكون قطاع الاعمال دائنا.

* سداد تحويلات جارية مدينة مثل الضرائب او الرسوم والتبرعات سواء للحكومة او لقطاع الاعمال او للعالم الخارجى ويكون الطرف الدائن هنا الحكومة او قطاع الاعمال او العالم الخارجى حسب الاحوال.
* مدخرات القطاع اى ما يتبقى بعد اوجه الانفاق السابقة ويكون الطرف الدائن هو حـ / رأس المال.

- ويكون هذا الحساب دائنا بمايلى :
- قيمة عوائد عوامل الانتاج المستحقة له ويكون الطرف المدين قطاع الاعمال.
- تحويلات جارية دائنة للقطاع العائلى من قطاعات اخرى مثل الاعانات والتبرعات الحكومية للقطاع العائلى ، والمعاشات ومنافع الضمان الاجتماعى ... الخ ، ويكون الطرف المدين هنا هو قطاع الحكومة.
- صافى دخول عوامل الانتاج الوطنية من والى الخارج والتحويلات من العالم الخارجى الى القطاع العائلى. ويكون حـ / العالم الخارجى هو الطرف المدين.

القطاع الحكومى :

ويمثله حـ / القطاع الحكومى الذى يعبر عن النشاط الادارى للحكومة من حيث قيامها بتحصيل الضرائب والرسوم المتنوعة سواء من قطاع الاعمال (ضرائب على ارباح الشركات) او من قطاع الافراد (ضرائب ورسوم شخصية) ، كما تقوم باستخدام الحصيلة فى اداء دورها ووظيفتها الاجتماعية السابق الاشارة اليها. وعلى هذا يكون هذا الحساب مدينا بمايلى :

* مدفوعات لشراء سلع استهلاكية من قطاع الاعمال (ويكون حـ / الانتاج دائنا به).
* مدفوعات تحويلية :
- لقطاع الاعمال : ممثلة فى إعانات الانتاج والتصدير (ويكون حـ / الانتاج دائنا).
- للقطاع العائلى : ممثلة فى تبرعات واعانات جارية او معاشات او مزايا تتعلق بالضمان الاجتماعى (ويكون حـ / التخصيص دائنا).
- للعالم الخارجى : ممثلة فى تحويلات للخارج كالتبرعات والاعانات للدول الصديقة (ويكون حـ / العالم الخارجى دائنا).
* الفائض Surplus الذى يمثل مدخرات القطاع الحكومى وينتج كمتمم حسابى.

ويكون هذا الحساب دائنا بمايلى :

* الضرائب والرسوم السلعية والرسوم الاجبارية مثل الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، والغرامات والجزاءات والرسوم القضائية ورسوم التراخيص ....الخ ، ويكون الطرف المدين هو القطاعات المسددة لهذه الضرائب والرسوم سواء قطاع الاعمال (حـ / الانتاج) ، او القطاع العائلى (حـ / التخصيص).
* تحويلات من الخارج للحكومة مثل التبرعات والاعانات التى ترسلها للدولة دول اخرى ويكون الطرف المدين هو حـ / العالم الخارجى.
* عجز Deficit الذى يمثل مدخرات سالبة للحكومة ومن المنطقى ان يكون للحساب رصيد واحد فقط :

إما فائض : ويظهر فى الجانب المدين من الحساب كمتمم حسابى

أو عجز : ويظهر فى الجانب الدائن من الحساب كمتمم حسابى.

قطاع العالم الخارجى :

ويمثله حـ / العالم الخارجى او حـ / العمليات الخارجية External Transactions والذى يعبر عن العلاقات التبادلية بين قطاعات الاقتصاد القومى والقطاعات المماثلة لها فى باقى دول العالم ، كما يوضح اثر العلاقات الدولية على حسابات الدخل والناتج والادخار والاستثمار .

ويكون هذا الحساب مدينا بمايلى :

* صادرات السلع والخدمات التى يقوم العالم الخارجى بشرائها ممن قطاع الاعمال (ويكون حـ / الانتاج دائنا) ، وتقوم الصادرات على اساس الوصول الى ميناء الشحن ، اى تتضمن تكاليف النقل الداخلى وغيرها حتى يتم شحنها وتسمى القيمة .F.O.B
* صافى دخول عوامل الانتاج الوطنية من الخارج (ويكون حـ / التخصيص دائنا).
* **تحويلات من الخارج الى القطاعات المحلية :**
  - تحويلات من الخارج للقطاع العائلى (ويكون حـ / التخصيص دائنا).
  - تحويلات من الخارج لقطاع الحكومة(ويكون حـ/ القطاع الحكومى دائنا).

كما يكون هذا الحساب دائنا بمايلى :

* الوادات من السلع والخدمات التى يستوردها قطاع الاعمال او القطاع العائلى او القطاع الحكومى من الخارج :

- واردات وسيطة :اى مستلزمات انتاج مستوردة ويجعل بها حـ/الانتاج مدينا.
- واردات سلع إستهلاكية للإستخدام النهائى : ويجعل بها حـ /التخصيص-او حـ / القطاع الحكومى مدينا حسب القطاع القائم بالاستيراد.
- واردات سلع رأسمالية : ويجعل بها حـ / رأس المال مدينا.

وفى جميع الاحوال تشمل الواردات قيمة الانتاج المادى السلعى المستورد من الخارج بسعر وصوله الى ميناء التفريغ قبل دفع الرسوم الجمركية المستحقة اى بسعر C.I.F اى انها تتضمن تكاليف النقل والتأمين وغيرها من النفقات حتى ميناء الوصول.

* التحويلات الى الخارج التى يقوم بها احد القطاعات الوطنية الى الخارج ويكون حـ / القطاع القائم بالتحويل مدينا (حـ/ الانتاج ، حـ/ التخصيص ، حـ / القطاع الحكومى).
* رصيد يمثل صافى الاستثمار الاجنبى ، وقد يكون هذا الرصيد مدينا (اى يظهر فى الجانب الدائن من الحساب كمتمم حسابى).

ويعنى زيادة المبالغ التى إستثمرها المجتمع خارج حدوده ، ويكون قيد اليومية فى هذه الحالة لاقفال هذا الرصيد فى حـ / رأس المال :

من حـ / رأس المال

الى حـ / العالم الخارجى.

على أنه بدلا من إظهار هذا الرصيد في الجانب المدين من حـ /رأس المال يتم وضعه في الجانب الدائن مع تغيير اشارته اى يتم طرحه من اجمالى الجانب الدائن حتى يتم اظهار المدخرات القومية.

اما فى حالة ما اذا كان رصيد صافى الاستثمار الاجنبى دائنا (اى يظهر فى الجانب المدين من حـ / العالم الخارجى كمتمم حسابى) فإنه يعنى زيادة استثمار الاجانب داخل حدود الدولة وبالتالى يمثل احد مصادر تمويل رأس المال المحلى والتكوين الرأسمالى المحلى ويظهر فى حـ / رأس المال فىالجانب الدائن بالقيد

من حـ / العالم الخارجى

الى حـ / رأس المال.

ثانيا : يتم فتح حساب اخير يسمى حـ / رأس المال (او حـ/الاستثمار والادخار) The Saving and investment AlC

وهذا الحساب فى الواقع لايمثل عمليات إقتصادية تبادلية بين قطاعات الاقتصاد القومى ، لكنه يربط أطراف القيد المزدوج مع الحسابات الاخرى. ذلك ان كل حساب من الحسابات السابقة يظهر له رصيد يعبر عن مدخرات القطاع ، وبينما نجد ان جميع العمليات السابقة يتم تسجيلها مرتين (مرة مدينة فى حساب ، واخرى دائنة فى حساب آخر) فإن الرصيد الذى يظهر فى كل حساب مرة (سواء فى الجانب المدين او الجانب الدائن) لابد من ظهوره مرة اخرى فى حـ / رأس المال حتى يتم إقفاله وإستكمال دورة القيد المزدوج. ولذلك فإن حـ / رأس المال يكون مدينا بمايلى :

* التكوين الرأسمالى الثابت والإضافة للمخزون التى حققها قطاع الاعمال ولذلك يكون حـ / الانتاج دائنا.
* صافى الاستثمار الاجنبى السابق ظهوره فى حـ / العالم الخارجى.
* مدخرات قطاع الاعمال ممثلة فى الارباح غير الموزعة (او المحتجزة) Undistributed or retained profits.
* الاهلاك : فعلى الرغم من ان الاهلاك من الناحية المحاسبية يمثل عنصرا من عناصر تكاليف الانتاج ، الاانه من الناحية التمويلية يعتبر بمثابة تجنيب لجزء من ايرادات الوحدة الانتاجية لتكوين المال اللازم لإحلال الاصول المستهلكه بأصول جديدة معادلة لها فى كفايتها الانتاجية.
* مدخرات القطاع العائلى ويكون حـ / التخصيص مدينا.
* فائض (اوعجز) قطاع الحكومة ويكون حـ / القطاع الحكومى هوالطرف المقابل وبذلك يتم إقفال جميع أرصدة الحسابات الاربعة السابقة فى حـ / رأس المال ، وهو مايعنى ضرورة التوازن الحسابى ، وهو ما يعنى أيضا توازن جانبى حـ / رأس المال ، ذلك ان المدخرات (كمصادر لتمويل الاستثمارات) لابد ان تتساوى مع اوجه الاستثمار التى وجهت لها هذه المدخرات.

ثالثا : بناء على ماسبق تظهر الحسابات القومية بالشكل التالى :

حـ / الانتاج (ممثلا لقطاع الاعمال)

xx	إلى حـ / التخصيص (مدفوعات عوامل الانتاج)	xx	من حـ / التخصيص (مبيعات سلع استهلاكية نهائية للأفراد)
xx	إلى حـ / القطاع الحكومى (ضرائب ورسوم سلعية غير مباشرة)	xx	من حـ / القطاع الحكومى (مبيعات سلع استهلاكية نهائية للحكومة)
xx	إلى حـ / العالم الخارجى (الواردات)	xx	من حـ / القطاع الحكومى (إعانات انتاج)
xx	إلى حـ / رأس المال (إهلاك ، أرباح محتجزة)	xx	من حـ / العالم الخارجى (صادرات)
		xx	من حـ / رأس المال (تكوين رأسمالى ثابت ، تغيرالمخزون)
xx		xx	

حـ / التخصيص

(ممثلا للقطاع العائلى)

xx	الى حـ / الانتـــاج (قيمة مشتريات سلع استهلاكية من قطاع الاعمال)	xx	من حـ / الانتـــاج (متحصلات عوائد عوامل الانتاج)
xx	الى حـ / لقطاع الحكومى (رسوم وضرائب شخصية) وتحويلات اخرى	xx	من حـ / القطاع الحكومى (اعانات وتبرعات من الحكومة)
xx	الى حـ / العالم الخارجى (تحويلات للخارج).	xx	من حـ / العالم الخارجى (صافى دخول عوامل الانتاج الوطنية من الخارج.
xx	الى حـ / رأس المال (رصيد يمثل مدخرات القطاع العائلى)	xx	من حـ / العالم الخارجى (تحويلات من الخارج)
xx		xx	

حـ / القطاع الحكومى

xx	**الى حـ / الانتـــاج** (مشتريات سلع استهلاكية)	xx	**من حـ / الانتـــاج** (ضرائب ورسوم سلعية)
xx	**الى حـ / الانتـــاج** (اعانات الانتاج)	xx	**من حـ / التخصيص** (ضرائب مباشرة على دخول الاشخاص)
xx	**الى حـ / التخصيص** (تحويلات للقطاع العائلى).	xx	**من حـ / العالم الخارجى** (تحويلات من الخارج للحكومة)
xx	**الى حـ / العالم الخارجى** (تحويلات للعالم الخارجى) أو واردات.	xx	**من حـ / رأس المـــال** (عجز يمثل مدخرات سالبة للحكومة)..
xx	**الى حـ / رأس المال** (فائض يمثل مدخرات الحكومة)		
xx		xx	

حـ / العالم الخارجى

xx	**الى حـ/ الانتاج** (صادرات سلع وخدمات)	xx	**من حـ / الانتاج** - واردات قطاع الاعمال من الخارج. - تحويلات إلى الخارج
xx	**الى حـ /التخصيص** (صافى دخول عوامل الانتاج من الخارج)	xx	**من حـ /التخصيص** - واردات القطاع العائلى من الخارج. - تحويلات الى الخارج.
xx	**الى حـ / التخصيص** (تحويلات من الخارج للقطاع العائلى)	xx	**من حـ / القطاع الحكومى** - واردات القطاع الحكومى - تحويـــلات حكوميـــة الـــى الخارج
xx	**الى حـ / القطاع الحكومى** (تحويلات من الخارج للحكومة)	xx	**من حـ / رأس المال** (صافى الاستثمار الاجنبى) **(وقد يكون سـالبا فيظهر بين قوسين ويطـرح مـن اجمالى الجانب).**
xx		xx	

حـ / رأس المال(حـ / الاستثمار والادخار)

xx	**الى حـ / قطاع الانتاج** - الاضافة الى الاصول الثابتة - التكوين الرأسمالى الذاتى - الاضافة الى المخزون	xx	**من حـ / الانتاج** - الاهلاك - الارباح المحتجزة (غير الموزعة)
xx	**الى حـ / القطاع الحكومى** (عجز القطاع الحكومى او مدخرات سالبة للقطاع الحكومى)	xx	**من حـ / التخصيص** (مدخرات القطاع العائلى)
		xx	**من حـ / القطاع الحكومى** (فائض القطاع الحكومى اى مدخرات الحكومة).
xx		xx	

ويلاحظ على حـ / رأس المال مايلى :

* ان الجانب المدين يمثل اجمالى الاستثمار القومى

الاستثمار القومى= الاستثمار المحلى + صافى الاستثمار الاجنبى(الموجب)

بينما يمثل الجانب الدائن المدخرات المحلية (مدخرات قطاعات الاقتصاد المحلية اعمال/ حكومة / افراد).

* لكى يظهر الجانب الدائن المدخرات القومية فإنه يتم طرح صافى الاستثمار الاجنبى من الجانب الدائن من الحساب حيث ان :

المدخرات القومية= المدخرات المحلية – صافى الاستثمار الاجنبى.

ولذلك جرى العرف على ان يظهر صافى الاستثمار الموجب فى الجانب الدائن من حـ / رأس المال بعد تغيير اشارته ليكون سالبا.

مثال ١/٣ : توافرت لدينا البيانات التالية عن الاقتصاد القومى لدولة ماخلال عام ١٩٩٤ (الارقام بالمليون جينيه).

أجـــور	٥٠٠٠
إيجـــار	٤٠٠٠
فوائـــد	٦٠٠٠
ارباح موزعة	٥٠٠٠
ارباح محتجزة	٥٠٠٠
اهلاك اصول ثابتة	١٢٠٠٠
ضرائب غير مباشرة	٩٥٠٠
اعانـــات	٢٥٠٠
صادرات سلع وخدمات	١٠,٥٠٠
واردات سلع وخدمات	٧٥٠٠
ضرائب شخصية	١٣٠٠٠
مبيعات سلع استهلاكية للافراد	١٦٠٠٠
مبيعات سلع استهلاكية للحكومة	٤٠٠٠
تكوين راسمالى ثابت	٨٥٠٠
زيادة فى المخزون السلعى	١٢٥٠٠
صافى فى دخول عوامل الانتاج الوطنية من الخارج	٧٠٠٠
تحويلات من الخارج الى القطاع العائلى	٦٠٠٠

المطلوب : فى ظل هذه البيانات تصوير الحسابات القومية.

الحـــــل :

حـ / الانتـــاج

البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
مبيعات سلع إستهلاكية للأفراد	١٦٠٠٠	مدفوعات عوامل الانتاج	
مبيعات سلع استهلاكية للحكومة	٤٠٠٠	٥٠٠٠ أجور	
تكوين رأسمالى ثابت	٨٥٠٠	٤٠٠٠ ايجار	
زيادة المخزون السلعى	١٢٥٠٠	٦٠٠٠ فوائد	
صافى صادرات		٥٠٠٠ أرباح موزعة	
١٠٥٠٠ صادرات		٥٠٠٠ أرباح محتجزة (مدخرات قطاع الانتاج)	
٧٥٠٠ - واردات			٢٥٠٠٠
	٣٠٠٠	إهـــلاك	١٢٠٠٠
		صافى ض . غيرمباشرة	
		٩٥٠٠ ص ش	
		٢٥٠٠ - إعانات	٧٠٠٠
إجمالى الانفاق القومى بسعر السوق	٤٤٠٠٠	إجمالى الناتج القومى بسعر السوق	٤٤٠٠٠

حـ / التخصيص

البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
عوائد عوامل الانتاج	٢٠٠٠٠	مشتريات سلع استهلاكية	١٦٠٠٠
تحويلات من الخارج إلى	٦٠٠٠	من القطاع الانتاجى	
القطاع العائلى		ضرائب شخصية	١٣٠٠٠
صافى دخول عوامل الانتاج	٧٠٠٠	مدخرات القطاع	٤٠٠٠
الوطنية من الخارج			
	٣٣٠٠٠		٣٣٠٠٠

حـ / القطاع الحكومى

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٢٥٠٠	اعانات لقطاع الأعمال	٩٥٠٠	ضرائب غير مباشرة
٤٠٠٠	مشتريات سلع استهلاكية	١٣٠٠٠	ضرائب شخصية
١٦٠٠٠	مدخرات القطاع الحكومى		
٢٢٥٠٠		٢٢٥٠٠	

حـ / العالم الخارجى

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٠٥٠٠	صادرات	٧٥٠٠	واردات
٧٠٠٠	صافى دخول عوامل الانتاج الوطنية من الخارج	١٦٠٠٠	صافى الاستثمار الاجنبى
٦٠٠٠	تحويلات للقطاع العائلى		
٢٣٥٠٠		٢٣٥٠٠	

حـ / رأس المال

(حـ / الاستثمار والادخار)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٨٥٠٠	تكوين رأسمالى ثابت	٥٠٠٠	مدخرات قطاع الأعمال
١٢٥٠٠	زيادة المخزون السلعى	١٢٠٠٠	إهـــلاك
١٦٠٠٠	صافى الأستثمار الأجنبى	٤٠٠٠	مدخرات ق . العائلى
		١٦٠٠٠	مدخرات الحكومـة
٣٧٠٠٠	**الاستثمار القومى**	٣٧٠٠٠	**الادخار القومى**

الإجماليات القومية :

إجمالى الناتج القومى بسعر السوق

(مجـ الجانب المدين من حـ / الإنتاج)	٤٤٠٠٠
يطرح : الإهــلاك	١٢٠٠٠
صافى الناتج القومى بسعر السوق	٣٢٠٠٠
يطرح : صافى ض . غير مباشرة	٧٠٠٠
صافى الناتج القومى بتكلفة عوامل الإنتاج	٢٥٠٠٠

الدخل القومى = عوائد عوامل الانتاج.

= اجور + ايجار + فوائد + ارباح.

= ٥٠٠٠ + ٤٠٠٠ + ٦٠٠٠ + ١٠,٠٠٠ = ٢٥٠٠٠

إجمالى الانفاق القومى بسعر السوق

(مجـ الجانب الدائن من حـ/الانتاج) = ٤٤٠٠٠

= انفاق استهلاكى +انفاق استثمارى + صافى الصادرات

=(١٦٠٠٠+٤٠٠٠) + (٨٥٠٠+١٢٥٠٠) + ٣٠٠٠ = ٤٤٠٠٠

يطرح : الاهــــلاك	١٢٠٠٠
صافى الانفاق القومى بسعر السوق	٣٢٠٠٠
يطرح : صافى ض. غير مباشرة	٧٠٠٠
صافى الانفاق القومى بالتكلفة	٢٥٠٠٠

لاحظ ان الاجماليات القومية تتطابق كمايلى :

صافى الناتج القومى (بالتكلفة)	=	الدخل القومى (بالتكلفة)	=	صافى الانفاق القومى (بالتكلفة)
٢٥٠٠٠	=	٢٥٠٠٠	=	٢٥٠٠٠

كما يلاحظ ان الاستثمار القومى قد يختلف عن الاستثمار المحلى وفقا لرقم صافى الاستثمار الاجنبى.

فإذا كان صافى الاستثمار الاجنبى سالبا (بسبب زيادة الواردات عن الصادرات مثلا) فإن الاستثمار القومى يصبح اقل من الاستثمار المحلى ذلك ان :

الاستثمار المحلى + صافى الاستثمار الاجنبى = المدخرات المحلية.

(تكوين رأسمالى+زيادة مخزون) + (صادرات - واردات ± تحويلات خارجية) = المدخرات المحلية.

(٨٥٠٠ + ١٢٥٠٠) + ١٦٠٠٠ = ٣٧٠٠٠

أو (٨٥٠٠ + ١٢٥٠٠) = ٣٧٠٠٠ - ١٦٠٠٠

٢١٠٠٠ = ٢١٠٠٠

الاستثمار القومى = المدخرات القومية.

ويمكن تصوير الحسابات السابقة في شكل قائمة تسوية على النحو التالي لتبسيط الفهم :

بيــــــــان	حـ / الانتــاج		حـ / التخصيص		حـ / الحكـــومـة		حـ/ العـالم الخـارجي		حـ / رأس الـمــال	
	منــه	لــــه	منــه	لــــه	منــه	لــــه	منــه	لــــه	أوجه الاستثمار	الادخـار
مدفوعات عوائد عوامل الانتاج										
اجور	٥٠٠٠			٥٠٠٠						
ايجار	٤٠٠٠			٤٠٠٠						
فوائد	٦٠٠٠			٦٠٠٠						
ارباح موزعة	٥٠٠٠			٥٠٠٠						
ارباح محتجزة	٥٠٠٠									٥٠٠٠
اهلاك اصول ثابتة	١٢٠٠٠									١٢٠٠٠
ضرائب غير مباشرة	٩٥٠٠					٩٥٠٠				
اعانات		٢٥٠٠			٢٥٠٠					
صادرات		١٠٥٠٠					١٠٥٠٠			
واردات	٧٥٠٠							٧٥٠٠		
مبيعات سلع استهلاكية للافراد		١٦٠٠٠	١٦٠٠٠							
مبيعات سلع استهلاكية للحكومة		٤٠٠٠			٤٠٠٠					
تكوين رأسمالي ثابت		٨٥٠٠							٨٥٠٠	
زيادة المخزون		١٢٥٠٠							١٢٥٠٠	
ضرائب شخصية			١٣٠٠٠			١٣٠٠٠				
صافي دخول عواملية من الخارج				٧٠٠٠			٧٠٠٠			
تحويلات للقطاع العائلي من الخارج				٦٠٠٠			٦٠٠٠			
مدخرات القطاع العائلي			٤٠٠٠							٤٠٠٠
مدخرات الحكومة					١٦٠٠٠					١٦٠٠٠
صافي الاستثمار الأجنبي								١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	
	٥٤٠٠٠	٥٤٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢٣٥٠٠	٢٣٥٠٠	٣٧٠٠٠	٣٧٠٠٠

المبحث الثانى
نظام الحسابات القومية
(وفقا لإصدارات هيئة الأمم المتحدة)

سبق أن أشرنا الى ان الأمم المتحدة U.N قد اصدرت نظامين للحسابات القومية احدهما النظام القديم الذى صدر عام ١٩٥٣ [1] ، والآخر هو النظام الجديد للحسابات القومية الذى اصدرته هيئة الامم المتحدة عام ١٩٦٨ [2] ، والذى لايعدو ان يكون تطويرا للنظام القديم [*] ، ويهدف النظام الجديد الى :

١- تحسين وتطوير البرامج الاحصائية اللازمة لاجراء التركيبات الاقتصادية المتعلقة بالحسابات القومية مع ما يتضمنه ذلك من جداول المنتج / المستخدم ، وجداول التدفقات النقدية والمالية والارقام القياسية.

٢- تعريف وتحديد المفاهيم المرتبطة بالحسابات القومية.

٣- توفير البيانات الاقتصادية اللازمة لتحديد علاقة التدفقات السلعية بالتدفقات المالية.

وهناك مجموعة من الاختلافات والفروق بين النظام القديم ، والنظام الجديد ويمكن إيجاز اهم هذه الفروق فيمايلى :

---

(1) United Nations, Statistical office, A system of National Accounts, and Supporting Tables, Studies in methods. Series F, No.2 New York 1953.

(2) United Nations, Statistical office, Asystem of National Accounts, Studies in methods, Series F, No.2, Rev.3 New York 1968.

(*) انظر الجزء الخاص بالتطور التاريخى للمحاسبة القومية : ص ٤٥-٤٨ من هذا الكتاب.

١) كان النظام القديم لايخصص قطاعا فرعيا للهيئات غير الهادفة للربح بل كان يعتبر مثل هذه الهيئات اما جزءا من قطاع الاعمال او يضمها للقطاع العائلي وفقا للقطاع الرئيسي الذى تقوم هذه الهيئات بتقديم خدماتها له.

اما النظام الجديد الحالى فإنه يبوب هذه الهيئات غير الهادفة للربح فى ثلاث مجموعات رئيسية :

١- الهيئات غير الهادفة للربح التى تخدم اساسا القطاع العائلى (قطاع الافراد) ويتم تمويلها والتحكم فيها من شخصيات اعتبارية خاصة Financed and Controlled by private entities وقد تم تخصيص قطاع فرعى لهذه الهيئات.

٢- الهيئات غير الهادفة للربح التى تخدم اساسا مشروعات قطاع الاعمال ويتم تمويلها والسيطرة عليها بواسطة مشروعات. (ويم تضمينها فى قطاع الاعمال اوالانتاج).

٣- الهيئات غير الهادفة للربح التى تخدم سواء مشروعات قطاع الاعمال او الافراد ويتم تمويلها والسيطرة عليها من قبل السلطات العامة Public Authorities (وتم تضمينها فى قطاع الادارة الحكومية).

وقد استتبع هذا التغيير اختلافا فى معالجة بعض البنود كمايلى :

أ) ان الانفاق الجارى على السلع والخدمات الذى تقوم به الهيئات غير الهادفة للربح التى تخدم القطاع العائلى كانت تعامل باعتبارها انفاقا استهلاكيا خاصا فى النظام القديم ، ولكنها اصبحت الان فى النظام الجديد تعامل

باعتبارها انفاقا استهلاكيا وسيطا للافراد او للحكومة حسب القطاع القائم بالتمويل والسيطرة.

ب) ان الانفاق على الآلات والمعدات الخاصة بالهيئات غير الهادفة للربح والتى تخدم القطاع العائلى كانت تعامل فى النظام القديم بإعتبارها استهلاك نهائى خاص ، بينما تعامل فى ظل النظام الجديد كجزء من اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت.

جـ) كانت الاعانات التى تقدمها الحكومة للهيئات غير الهادفة للربح ، والتى تقدم خدماتها لقطاع الاعمال ، تعتبر تحويلات من الحكومة لهذه الهيئات. أما فى ظل النظام الجديد فإن هذه التحويلات تعتبر مجرد تحويلات داخلية فيما بين القطاع الحكومى Inter-Governmental Transfers طالما ان الحكومة هى التى تمول هذه الهيئات اساسا.

د) التحويلات التى يقدمها القطاع العائلى للهيئات غير الهادفة للربح والتى تخدمه اساسا اصبح النظام الجديد يميزها عن باقى العمليات لان هذه الهيئات أصبحت قطاعا فرعيا مستقلا عن القطاع العائلى بينما فى النظام القديم لم يكن يتم تمييز هذه التحويلات.

٢) هناك مجموعة من الاختلافات بين النظامين من حيث معاملة التكوين الرأسمالى الاجمالى واهلاك رأس المال الثابت نجملها فيمايلى :

أ – يقوم النظام الجديد بتقويم الاضافة للمخزون او السحب منه وفقا لاسعار المنتجين Producers Prices بينما كان النظام القديم يقومها بالتكلفة دائما.

ب - كان النظام القديم يعامل المبانى والإنشاءات وغيرها من الاصول غير القابلة للنقل Non-Transportable assets والتى تقوم بها الهيئات الدولية أو الهيئات الممثلة لدول اخرى داخل الدولة باعتبارها تكوينا رأسماليا ثابتا للدولة المقام على ارضها هذه المبانى.

اما فى النظام الجديد فإن هذه المبانى والانشاءات تعامل باعتبارها تكوينا رأسماليا ثابتا للمنظمة او الهيئة التابعة للدولة التى اقامتها ، وفى الوقت نفسه تعتبر صادرات للدولة المقامة عليها هذه الإنشاءات.

جـ - كانت تكاليف تنمية وتوسيع بساتين الفاكهة والكروم وارض الغابات والاراضى الزراعية تعالج فى النظام القديم باعتبارها استهلاكا وسيطا، اما فى النظام الجديد فتعامل كتكوين راسمالى اجمالى.

د - فى النظام الجديد تعالج الزيادة فى حيوانات التكاثر Breeding animals ، وقطعان الماشية المدرة للألبان Dairy Cattle وغيرها كجزء من التغير فى المخزون وبالتالى كجزء من التكوين الراسمالى الثابت اما النظام القديم فلم يكن يفعل ذلك.

٣) بالنسبة لبند الايجار Rent كان النظام القديم يعامل ايجار الارض والآلات والمعدات باعتباره دخل ملكية ، امام النظام الجديد فيعالج ايجار الآلات والمعدات كاستهلاك وسيط او استهلاك نهائى حسب نوع السلعة او الخدمة.

٤) بالنسبة للتحويلات الجارية Current Transfers فقد اجرى النظام الجديد مجموعة من التعديلات على النحو التالى :

أ - تعامل مدفوعات الحكومة للمستشفيات لتغطية جزء من تكاليف العلاج الطبى للافراد كتحويلات الى قطاع الافراد وبالتالى تعتبر الخدمات الطبية انفاق استهلاكى خاص.

ب - المعدات العسكرية التى تشتريها الحكومة من المصانع او الحكومات الاجنبية تعامل كاستهلاك نهائى .

جـ - يفرق النظام الحالى بين ما يدفعه الافراد من رسوم اجبارية وماتدفعه المشروعات فالرسوم الاجبارية Compulsory fees كالرسوم القضائية ورسوم التراخيص وجوازات السفر ، وطوابع البريد التى يدفعها الافراد تعتبر بالنسبة لهم تحويلات للحكومة أما ماتدفعه مشروعات الاعمال فتعتبر بالنسبة لهم ضرائب غير مباشرة.

د - يتم تمييز التحويلات الجارية من مشروعات الاعمال الى القطاع العائلى فى بند مستقل بينما كان النظام القديم يعالجها كمدفوعات دخل ملكية .

وتجدر الاشارة الى ان كل من هذين النظامين (السابق والحالى) مصممان للتطبيق فى الدول التى تطبق إقتصاديات السوق الحرة ، ولذلك فقد اصدرت الامم المتحدة فى عام ١٩٧١ نظاما للحسابات القومية يصلح للتطبيق فى الدول الشيوعية التى تطبق إقتصاديات التخطيط المركزى Socialist Countries with Centrally planned economies ، وقد سمى هذا النظام بنظام موازين الانتاج المادى او السلعى The System of Material Prouduct Balances (M.P.S) [1] ويقوم هذا النظام على مجموعة من الموازين هى :

---

(1) United Nations, Basic Pricnciples of the System of Balances of the National Economy, New York, 1971.

أ – موازين سلعية Material Balances

ب – موازين مالية Financial Balances

جـ – ميزان القوى العاملة Balance of Man-Power Resources

د – موازين رأس المال الثابت ومؤشرات الثروة القومية Balances of Fixed Capital and indicators of National wealth ويختلف نظام (SNA) عن نظام (MPS) من عدة وجوه يمكن إجمالها فيمايلى :

ا) معالجة الخدمات المادية والخدمات غير المادية

Material and non material services :

الخدمات المادية هى تلك الخدمات التى ترتبط مباشرة بانتاج السلع وتتصمن بالتالى الخدمات المتعلقة بالاصلاح Repair والنقل Transportation وتوزيع السلع Distribution of goods وهذه الخدمات هى فقط التى تدخل ضمن مفهوم اجمالى المخرجات Gross output او كما تسمى فى هذا النظام Global Product اما ماعدا ذلك من خدمات فتخرج من مجال الانتاج وتعتبر خدمات غير مادية.

أما السلع والخدمات المادية التى تدخل فى انتاج خدمات غير مادية فتعتبر جزءا من الانفاق الاستهلاكى النهائى ، بينما تعامل تدفقات الدخول الناتجة عن هذا النوع من الانتاج باعتبارها تحويلات دخلية .

ب) التكوين الرأسمالى Capital Formation

يختلف نظام SNA عن نظام MPS فيما يتعلق بمعالجة الارباح والخسائر الرأسمالية والاهلاك ، والتكوين الرأسمالى الثابت والزيادة فى المخزون ، ويمكن إجمال نقاط الخلاف الرئيسية فيمايلى :

١- يتضمن بند الاهلاك فى نظام MPS الخسائر الناجمة عن الحوادث العادية وغير العادية ، ويتم طرح هذا الاهلاك للوصول الى صافى التكوين الراسمالى الثابت . اما فى نظام SNA فيتم استخدام مفهوم اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت واذا اريد الوصول الى الصافى يطرح اهلاك الاصول الثابتة فقط ولايدخل فى ذلك اية خسائر رأسمالية حيث تعالج مثل هذه الخسائر باعتبارها تحويلات ، بينما تعالج الخسائر فى المخزون السلعى اما كاستهلاك وسيط اذا كانت ناتجة من احداث عادية متوقعة او تعالج كخسائر رأسمالية اذا نتجت من ظروف غير متوقعة.

٢- فى نظام MPS يتم حساب الاهلاك على اساس التكلفة الاصلية للاصول ويتم اعادة تقدير هذه الاصول كل ٨ أو ١٠ سنوات لتعديل تكلفة الاحلال وتصحيح قيمة الاهلاك كما تدخل ضمن بند الاهلاك الفروق بين القيمة الدفترية والتكلفة الفعلية للاصول عند تخريد هذه الاصول أو بيعها .

أما نظام SNA فيستخدم القيمة الاستبدالية Replacement Volue للاصول كأساس لإحتساب الاهلاك واى تغيير فى هذه القيمة سواء عند استخدام الاصل أو عند بيعه يعتبر بمثابة ارباح أو خسائر رأسمالية تخرج عن نطاق الحسابات القومية ولاتسجل فيها.

٣- بالاضافة الى ماسبق يتضمن اهلاك رأس المال فى نظام MPS إحتياطيات الاهلاك المرتبطة بتشجير الارض واستصلاحها وما يتعلق بالطرق والكبارى ومايماثلها . بينما نظام SNA لايتضمن اية معلومات عن الاهلاك لمثل هذه الاصول.

٤- الانفاق على الاصول الثابتة للاغراض العسكرية تعامل فى MPS كجزء من التكوين الرأسمالى الثابت بينما فى نظام SNA فإن هذا الانفاق يعتبر انفاقا استهلاكيا نهائى للحكومة فيما عدا الانفاق المتعلق بالمبانى التى يتم إقامتها لافراد القوات المسلحة فتعتبر ضمن اجمالى التكوين الراسمالى الثابت.

٥- التكاليف المرتبطة بشراء وبيع الاصول الثابتة تعتبر تحويلات فى نظام MPS بإعتبارها خدمات غير مادية ، بينما فى نظام SNA تعالج هذه التكاليف كجزء من التكوين الرأسمالى الثابت ، اى كجزء من تكلفة هذه الاصول المشتراة أو المباعة.

جـ) العمليات الخارجية External Transactions

يختلف النظامان فيما يتعلق بتحديد الصادرات والواردات ، والمقيمن وغير المقيمين .... ويمكن ايضاح هذه الاختلافات فيمايلى :-

١ - فى نظام MPS تعتبر السفارات والقنصليات ، والهيئات الدولية جهات مقيمة فى الدولة التى توجد بها . بينما فى نظام SNA تعتبر هذه الجهات مقيمة بالنسبة للدول التى تمثلها.

ويخلق هذا الفرق اختلافا فى معالجة التكوين الرأسمالى والانفاق الحكومى الاستهلاكى وتدفقات الدخل .

٢- يستخدم نظام MPS مفهوما اقليميا محليا Territorial Concept للانفاق الاستهلاكى النهائى والذى يتضمن مشتريات غير المقيمين من السوق المحلى ولاتتضمن مشتريات المقيمين من الخارج ، بينما يستخدم نظام SNA مفهوما قوميا National Concept للانفاق الاستهلاكى النهائى

وبالتالى يدخل ضمن حساب الصادرات والواردات المشتريات المباشـرة فـى السـوق المحلـى مـن غير المقيمين ، والمشـتريات المباشـرة مـن الخارج التى يجريها المقيمـون ، بـل واكـثر مـن ذلـك فـإن نظـام SNA لايفرق بين العمليات التى تتم بالعملة المحلية او بالعملة الاجنبية .

٣ - عمليات البيع والشراء للسلع التـى لاتعبر حـدود الدولـة ، وكذلـك السـلع المستوردة التى يعاد تصديرها تعامل فـى نظـام MPS بإعتبارهـا جـزءا من الواردات والصادرات ، بينما فى نظام SNA لاتدخل هذه العمليـات فى حساب تدفقات الصادرات والواردات فيما عدا الهامش الذى تحصـل عليه الوحدات المقيمة مقابل قيامها بأداء هذه الخدمات.

٤- الهبات العينية Gifts in Kind الخاصـة بالقطـاع العـائلى (اوالافـراد) مـن والى الخـارج تدخل ضمن الصادرات والواردات فـى نظـام SNA بينمـا تخرج هذه التدفقات من الصادرات والواردات فى نظام MPS .

٥ - العمليات المتعلقة بالاصول غير الملموسة Intangible Assets (بـراءات الاخـتراع / حقـوق التـأليف والطبـع / العلامـات التجاريـة / حقـوق إسـتغلال المنـاجم والمحـاجر .... الـخ) مـع دول العـالم تدخـل ضمـن الصادرات والواردات فى نظـام MPS ، أمـا فـى نظـام SNA فتعـامل باعتبارها دخول ملكية ، او مبيعات ومشتريات اصول ماليـة من والـى الخارج وفقا لما اذا كانت المدفوعات تتم بغرض استخدام هذه الحقـوق، أو بغرض شراء هذه الحقوق نهائيا .

ونعتقد إنه بانهيار الشيوعية فى معظم دول العالم ، فإن الدول التى كـانت تطبق اساليب التخطيط المركزى سوف تعـود الـى تطبيـق مبـادئ إقتصاديـات

السوق الحرة ، وهو مايعنى الحاجة الى تطبيق نظام الحسابات القومية SNA وبالتالى الغاء العمل بنظام الموازين السلعية MPS ولذا فإننا نرى ان يقتصر حديثنا على نظام SNA خاصة وان مصر تطبق هذا النظام إعتبارا من عام ١٩٧١/٧٠ [١] . والمقصود هنا هو النظام الجديد الذى صدر عام ١٩٦٨ والذى يجمع الى جانب حسابات الدخل القومى ، جداول المدخلات والمخرجات (أو المستخدم / المنتج) Input / Output Tables وجداول التدفقات المالية Flow-of- Funds ، والميزانية القومية National Balance sheet ، كما ان هذا النظام لايقتصر على استخدام الاسعار الجارية Current Prices بل يستخدم ايضا الاسعار الثابتة [٢] Constant Prices . مع ما يقتضيه ذلك من استخدام الأرقام القياسية Index Numbers والواقع ان نظام SNA قد قسم الحسابات القومية الى ٦ حسابات رئيسية هى:

١- حـ / الانتاج Production A/C

٢- حـ / الانفاق الاستهلاكى Consumption Expenditure A/C

٣- حـ / الدخل والانفاق Income and Outlay A/C

٤- حـ / التكوين الرأسمالى Capital Formation A/C

٥- حـ / التمويل الرأسمالى Capital Finance A/C

٦- حـ / الصفقات الخارجية External Transaction A/C

وقد امكن تبسيط هذه الحسابات واختصارها فى اربعة حسابات فقط هى:

١ - حـ/الانتاج:والذى يختص باظهار الانتاج المحلى الاجمالى والانفاق عليه.

---

(١) د. فؤاد السيد المليجى - مرجع سابق - ص ١٥٧ .

(٢) د. حسين عامر شرف - مرجع سابق - ص ٣٦٦ .

٢ – **حـ / التخصيص** (أوالاستهلاك) : والذى يختص ببيان مصادر الحصول على الدخول وكيفية التصرف فيها سواء بين الاستهلاك او الادخار ويمثل هذا الحساب دمجا لحسابى الحكومة والعائلات باعتبارهما قطاعين مستهلكين اساسا.

٣ – **حـ / الاستثمار** (أو حـ /رأس المال) : ويختص باظهار مكونات رأس المال الاجمالى ومصادر تمويل هذه الاستثمارات وهو تجميع لحسابى التكوين الرأسمالى والتمويل الرأسمالى.

٤ – **حـ / العالم الخارجى** : ويختص باظهار معاملات المجتمع مع باقى دول العالم ويتم تطبيق هذه الحسابات الاربعة فى جمهورية مصر العربية ، كما يمكن تصوير هذه العلاقات فى صورة مصفوفة تتكون من ٨٨ حسابا عبارة عن ٨٨ صف ، ٨٨ عمود حيث يمثل كل صف وعمود حسابا معينا لنشاط إقتصادى او مورد معين ، وتمثل الصفوف الجانب الدائن من الحسابات بينما تمثل الاعمدة الجانب المدين.

مثال ٢/ ٣: ويوضح المثال التالى الفرق بين طريقة اعداد حسابات القومية بالطريقة السابق شرحها واعداد نفس الحسابات وفقا لنظام الأمم المتحدة مع اعداد المصفوفة القومية :–

مدفوعات عوامل الانتاج :

أجـــور	٢٥٠٠	
ايجـــار	١٥٠٠	
فوائـــد	١٠٠٠	
أربـــاح	؟؟	(تم توزيع ٥٠٪ منها وأحتجز الباقى)

مبيعات سلع وخدمات للأفراد	٢٨٠٠
مبيعات سلع وخدمات للحكومة	٣٧٠٠
مبيعات سلع رأسمالية	٢٥٠٠
صـادرات	١٠٠٠
واردات	١٢٥٠
صافى عوائد الانتاج من وإلى الخارج	٥٠٠
صافى تحويلات الحكومة للخارج	١٧٠
صافى تحويلات الافراد للخارج	١٣٠
مخزون آخر المدة	٤٥٠٠
مخزون أول المدة	٣٢٥٠
اعانات انتاج	١٥٠
اعانات من الحكومة للأفراد	١٨٠
اهلاك أصول ثابتة	٦٥٠
ضرائب ورسوم غير مباشرة	٥٠٠
ضرائب مباشرة	٧٥٠

والمطلوب : تصوير الحسابات القومية وفقا لمتطلبات نظام S N A .

ويلاحظ أنه فى ظل نظام الحسابات القومية للامم المتحدة فقد تم إدماج حـ / القطاع العائلى (الافراد) ، و حـ / القطاع الحكومى فى حساب واحد هـو حـ / التخصيص والدخل أو حـ / الاستهلاك ، وذلك على أساس ان كـلا من القطـاعين يمثـلان قطاعـات إسـتهلاكية بالدرجـة الاولـى ممـا لايـلزم معـه تخصيص حساب مستقل لكل منهما.

وقد أدى دمج القطاعين السابقين فى حساب واحد الـى الغـاء واسـتبعاد المعـاملات الوسـيطة التـى تمـت بيـن هذيـن القطـاعين حيـث ان مثـل هـذه المعاملات لاتعدو ان تكون تحويلا داخل القطاع نفسه (منه واليـه) ومنهـا فـى هذا المثال :

- الضرائب المباشرة : حيث انها تمثل استخداما بالنسبة للقطاع العائلى ، وموارد بالنسبة لقطاع الحكومة وطالما إنهما يمثلان فى حـ / واحد او قطاع واحد فقد اصبحت تمثل استخدام ومورد لنفس الحساب مما يتطلب إلغاؤها .
- الاعانات من الحكومة للافراد .

كما تم تجميع مشتريات كل من الحكومة والافراد من السلع الاستهلاكية فى بند واحد (٢٨٠٠+٣٧٠٠) = ٦٥٠٠ عوملت كمبلغ واحد.

وقد أدى ماسبق الى ان رصيد حـ / التخصيص قدأصبح يمثل فى الواقع تجميعا جبريا لرصيد كل من حـ / القطاع العائلى والقطاع الحكومى

[٤٠٠٠ + (٢٩٥٠)] = ١٠٥٠

ويمكن تصوير الحسابات القومية كمايلى :

حـ / الانتــاج

٧٥٠٠	الى حـ / التخصيص (مدفوعات عوامل +ضرائب غير مباشرة)	٦٥٠٠	من حـ / التخصيص (مبيعات سلع استهلاكية)
		١٥٠٠	من حـ/عالم خارجى(صادرات)
٦٥٠	الىحـ/ رأس المال (الاهلاك)	٣٧٥٠٠	الىحـ/ رأس المال (تكوين رأسمالى وتغير مخزون)
١٢٥٠	الىحـ/عالم خارجى(واردات)		
٢٠٠٠	الى حـ / رأس المال (ارباح محتجزة تمثل مدخرات القطاع)	١٥٠	من حـ / التخصيص (إعانات انتاج)
١١٤٠٠		١١٤٠٠	

حـ / التخصيص (الاستهلاك)

٦٥٠٠	الى حـ / الانتاج (مشتريات سلع وخدمات استهلاكية)	٧٠٠٠	من حـ/انتاج(عوائد عوامل انتاج)
١٥٠	الى حـ / الانتاج (اعانات ممنوحة لقطاع الاعمال)	٥٠٠	من حـ/ العالم الخارجى (صافى عوائد من الخارج)
٣٠٠	الى حـ / العالم الخارجى	٥٠٠	من حـ/ الانتاج (ضرائب عير مباشرة)
١٠٥٠	الى حـ / رأس المال (مدخرات)		
٨٠٠٠		٨٠٠٠	

حـ / العالم الخارجى

١٠٠٠	الى قطاع الانتاج (صادرات)	١٢٥٠	من حـ/ الانتاج (واردات)
٥٠٠	الى حـ / التخصيص (صافى عوائد عوامل من الخارج)	٣٠٠	من حـ/ التخصيص (تحويلات للخارج)
٥٠	الى حـ / رأس المال (إقتراض)		
١٥٥٠		١٥٥٠	

حـ / رأس المال

٢٥٠٠	الى حـ / الانتاج	٦٥٠	من حـ/ الانتاج (اهلاك)
١٢٥٠	الى حـ / قطاع الانتاج	٢٠٠٠	من حـ/ الانتاج (ارباح محتجزة)
		١٠٥٠	من حـ/ التخصيص (مدخرات)
		٥٠	من حـ/ العالم الخارجى (اقتراض)
٣٧٥٠		٣٧٥٠	

ومن هذه الحسابات يمكن تصوير مصفوفة الحسابات القومية على النحو التالي :

مصفوفة الحسابات القومية

مصادر (له) / استخدامات (منه)	قطاع الاعمال (حـ/الانتاج)	حـ / التخصيص	حـ / العالم الخارجي	حـ / رأس المال	إجمالى
حـ / الانتاج	--	٦٦٥٠	١٠٠٠	٢٧٥٠	١١,٤٠٠
حـ / التخصيص	٧٥٠٠	--	٥٠٠	--	٨٠٠٠
حـ / العالم الخارجي	١٢٥٠	٣٠٠	--	--	١٥٥٠
حـ / رأس المال	٢٦٥٠	١٠٥٠	٥٠	--	٣٧٥٠
إجمالى	١١,٤٠٠	٨٠٠٠	١٥٥٠	٢٧٥٠	٢٤٧٠٠

الحسابات القومية بالطريقة العادية (تخصيص حـ / للقطاع العائلي ، حـ / للقطاع الحكومي)

بيـــــان	حـ / الانتــاج		حـ / القطاع العائلي		حـ / ق.الحكــومـة		حـ/ العـالم الخـارجي		حـ / رأس المــال	
	منـــه	لـــه	منـــه	لـــه	منـــه	لـــه	منـــه	لـــه	منـــه	لـــه
مدفوعات عوامل الانتاج										
اجور	٢٥٠٠									
ايجار	١٥٠٠			٧٠٠٠						
فوائد	١٠٠٠									
ارباح موزعة	٢٠٠٠									
عوائد عوامل انتاج من الخارج				٥٠٠			٥٠٠			
مبيعات سلع وخدمات										
للقطاع العائلي للافراد		٢٨٠٠	٢٨٠٠							
للقطاع الحكومي		٣٧٠٠			٣٧٠٠					
صادرات		١٠٠٠					١٠٠٠			
واردات		(١٢٥٠)						١٢٥٠		
تكوين رأس مالي ثابت		٢٥٠٠							٢٥٠٠	
الاضافة للمخزون		١٢٥٠							١٢٥٠	
ضرائب غير مباشرة	٥٠٠					٥٠٠				
ضرائب مباشرة			٧٥٠			٧٥٠				
إعانات إنتاج	(١٥٠)				١٥٠					
إهلاك أصول ثابتة	٦٥٠									٦٥٠
أرباح غير موزعة (محتجزة)	٢٠٠٠									٢٠٠٠
(مدخرات قطاع الاعمال)										
تحويلات من الحكومة للخارج					١٧٠			١١٠		
تحويلات من الافراد للخارج			١٣٠					١٢٠		
اعانات من الحكومة للافراد				١٨٠	١٨٠					
مدخرات قطاع عائلي			٤٠٠٠							٤٠٠٠
عجز القطاع الحكومي (ادخار سالب)						٢٩٥٠				(٢٩٥٠)
صافي الاستثمار الاجنبي								(٥٠)		٥٠
اجمـــاليـــات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٦٨٠	٧٦٨٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٣٧٥٠	٣٧٥٠

الحسابات القومية وفقا لنظام الامم المتحدة (الجديد)

بيـــان	حـ / الانتـاج		حـ / التخصيص (الاستهلاك)		حـ / العالم الخارجى		حـ/ رأس المـال	
	منــه	لــه	منــه	لــه	منــه	لــه	منــه	لــه
مدفوعات عوامل الانتاج	٧٠٠٠			٧٠٠٠				
عوائد عوامل انتاج من الخارج				٥٠٠	٥٠٠			
مبيعات سلع وخدمات إستهلاكية		٦٥٠٠	٦٥٠٠					
صادرات		١٠٠٠			١٠٠٠			
واردات		(١٢٥٠)				١٢٥٠		
تكوين رأسمالى ثابت		٢٥٠٠					٢٥٠٠	
الاضافة للمخزون		١٢٥٠					١٢٥٠	
ضرائب غير مباشرة	٥٠٠			٥٠٠				
إعانات انتاج	(١٥٠)		١٥٠					
اهلاك اصول ثابتة	٦٥٠							٦٥٠
تحولات الى الخارج من الحكومة والافراد			٣٠٠			٣٠٠		
أرباح محتجزة (غير موزعة)	٢٠٠٠							٢٠٠٠
مدخرات قطاع التخصيص			١٠٥٠					١٠٥٠
صافى الاستثمار الاجنبى (إقتراض)					٥٠			٥٠
اجمـاليـات	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	١٥٥٠	١٥٥٠	٣٧٥٠	٣٧٥٠

وقد إقتفت جامعة الدول العربية اثـر الأمم المتحـدة ، وأصـدرت نظامـا للحسابات القومية مشتقا من نظام الأمم المتحدة ويترسم خطـاه [١] ، ويتكـون كذلك من نفس الحسابات الاربعة السابق شـرحها ، الاانـه لـم يتضمـن جداول المدخلات والمخرجات او الجداول المعدة علـى اساس الاسـعار الثابتـة ، او جداول التدفقات المالية ....

وكان السبب الرئيسى فى عدم تضمين هذه الجداول هو انهـا تتطلـب توافر بيانات تفصيلية يتعذر توافرهـا فـي ظـل النظـم المتاحـة للمعلومـات فـى الدول العربية.

ولذلـك فـإن النظـام الخـاص بجامعـة الـدول العربيـة يمثـل الحـد الادنـى المطلوب أو الممكن إنجازه على مستوى الدول العربية ، بحيث إنـه إذا توافر لدى أية دولة البيانات اللازمة ، والكوادر الادارية والفنية المؤهلة فإنـه يمكـن تطبيق النظام الشامل وفقا لما ورد بوثائق الامم المتحدة.

ولسنا بحاجة الى القول بأن مصر تملك كـل المقومـات اللازمـة لإعداد حسابات قومية متكاملة على أعلى مسـتوى مـن الدقـة والكفـاءة بمايسـاهم فـى ترشـيد القـرارات القوميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية ، وقـد جـرت محـاولات كثيرة للتطبيق الشـامل الا أن الامريتطلب تشـريعا قوميـا ملزمـا خاصـة فى ظل إتجاهات المرحلة الحالية لتطوير أداء الاقتصاد القومى.

---

(١) انظر فى تفاصيل ذلك :

مركز التنمية الصناعية للدول العربية - جامعة الدول العربيـة - النظـام الموحـد للحسابات القومية - يناير ١٩٧١ .

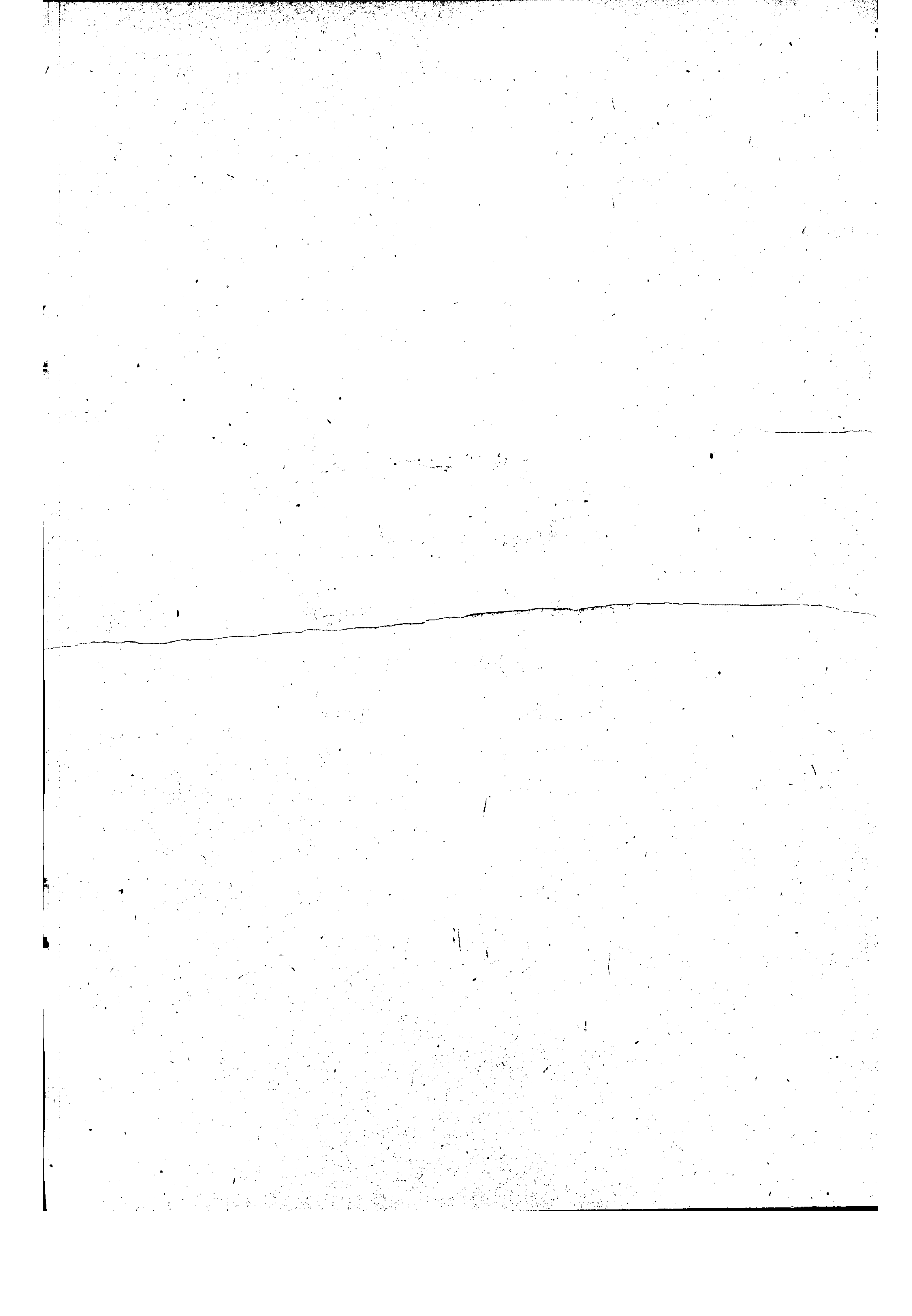
الفصل الرابع

الحسابات القومية

على مستوى القطاعات الرئيسية

(الحسابات القطاعية)

Basic Sectoral Accounts



مقدمة :

سبق أن أشرنا الى تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات أربعة هى : قطاع الاعمال (الانتاج) ، قطاع الافراد (العائلى) ، قطاع الحكومة ، قطاع العالم الخارجى ، وقد عرضنا للعلاقات بين هذه القطاعات جميعا من خلال الحسابات القومية على المستوى الكلى (التجميعى).

على أن هناك وسيلة أخرى مكملة لفهم وتفسير الاجماليات القومية ، هى الحسابات القطاعية التى يتم إعدادها على مستوى كل قطاع من هذه القطاعات لتعبر عن كل قطاع على حدة.

وعلى هذا فإن الحسابات القطاعية أداة مفيدة لفهم العلاقات الداخلية inter - relationships داخل القطاع محل البحث ، كما أنها وسيلة هامة لدراسة مدى مساهمة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى فى إنجاز وتحقيق الاجماليات القومية وهو مايسهم بدوره فى كشف وإظهار الاختلالات الهيكلية التى قد يتعرض لها الاقتصاد القومى ، مما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية القومية المصححة قبل تفاقم هذه الاختلالات الهيلكية ، وبالتالى تجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة التى تنتج عن مثل هذه الاختلالات.

ونستطيع أن نشبه الحسابات القومية بالدراسة الشاملة والفحص الخارجى الذى يجريه الطبيب ليأخذ فكرة شاملة وعامة عن الحالة الصحية ، بينما تمثل الحسابات القطاعية دراسة تشريحية تفصيلية لاجزاء الاقتصاد القومى كل على حدة .

ومن الواضح إن الحسابات القومية ، والحسابات القطاعية ليست بدائل لبعضها البعض ولايجب بالتالى الإكتفاء بإعداد إحداهما دون الاخرى.

وفى هذا الفصل نعرض للحسابات القطاعية على مستوى القطاعات الاربعة :

المبحث الاول : الحسابات القطاعية فى قطاع الاعمال.

المبحث الثانى : الحسابات القطاعية لقطاع الافراد (العائلى).

المبحث الثالث : الحسابات القطاعية لقطاع الحكومة.

المبحث الرابع : الحسابات القطاعية لقطاع العالم الخارجى.

المبحث الأول
الحسابات القطاعية لقطاع الأعمال

قطاع الاعمال (قطاع الانتاج) هو أهم قطاعات الاقتصاد القومى ، وهو المحرك الرئيسى لعجلة الاقتصاد القومى ، ففيه يتولد الانتاج القومى ، وفيه يتحقق الدخل القومى وبهذا الدخل ، وعلى هذا الانتاج يتم الانفاق القومى.

وقد أشرنا من قبل إلى أن هذا القطاع يتكون من الوحدات الانتاجية أى جميع الوحدات التى تقوم بإنتاج سلع وخدمات إما للاستهلاك المباشر او لزيادة أصول المجتمع وقدراته الانتاجية ، أو لتصديرها الى الخارج.

ويشمل قطاع الاعمال جميع الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح سواء كانت خاصة او عامة وأياكان شكلها القانونى (مشروع فردى / شركة تضامن / شركات مساهمة / جمعيات تعاونية ....) وأياكان نوع النشاط الذى تمارسه (زراعى / صناعى / خدمى).

ولكى يتم التعبير عن العمليات الاقتصادية أو الوظائف التى يقوم بها هذا القطاع داخل الاقتصاد القومى ، ولتحديد مدى مساهمة هذا القطاع فى الإجماليات القومية يتم تصوير أربعة حسابات رئيسية له هى :

أولا : حـ / الانتاج : ويختص هذا الحساب بتصوير العمليات الانتاجية التى قام بها القطاع والموارد التى أتيحت له وكيفية استخدامه لهذه الموارد فى تحقيق مساهمته فى الناتج القومى ، والدخل القومى. ويتم تصوير هذا الحساب على النحو التالى :

حـ / الانتاج لقطاع الأعمال.

(١)	مشتريات وسيطة من خارج القطاع.	(٦)	مبيعات سلع إستهلاكية فى السوق المحلى .
			– للقطاع العائلى .
(٢)	مدفوعات عوامل الانتاج.		– للقطاع الحكومى .
(٣)	صافى ضرائب غير مباشرة .	(٧)	صادرات.
(٤)	استهلاك اصول ثابتة .	(٨)	مبيعات سلع رأسمالية.
(٥)	مصروفات واستخدامات أخرى :	(٩)	تكوين رأسمالى ثابت.
	– تعويضات تأمينات عامة	(١٠)	تغير المخزون السلعى.
	– تعويضات تأمين على الحياة .	(١١)	ايرادات أخرى :
	– مصروفات فى العالم الخارجى		– أقساط تأمينات عامة.
			– أقساط تأمين على الحياة.
			–إيرادات أخرى من العالم الخارجى.
xx		xx	

وفيمايلى عرض سريع وموجز لبعض هذه البنود التى تظهر فى حـ / الانتاج لقطاع الاعمال :

١) مشتريات وسيطة :

ويتضمن هذا البند مستلزمات الانتاج سواء كانت مستلزمات سلعية (مثل مواد خام أولية / نصف مصنعة والوقود والزيوت وقوى محركة ، قطع غيار ومهمات ......الخ)، او مستلزمات خدمية ؛ مثل مصروفات الصيانة ، تشغيل لدى الغير ومقاولى الباطن ، خدمات الابحاث والتجارب ، تكاليف النقل والإنتقال والتليفون والتلغراف .....الخ).

وبمعنى آخر يمثل هذا البند جميع المشتريات الوسيطة من وحدات خارج قطاع الاعمال ، سواء من قطاعات أخرى محلية (إذاوجدت) ، أو من العالم الخارجى(أى مستلزمات وسيطة مستوردة)والسبب فى عدم ظهور

مستلزمات محلية وسيطة من داخل القطاع فى حـ / الانتاج هنا ، هـو أن هـذه المستلزمات او المشتريات الوسـيطة مـن وحدات داخـل القطـاع يحـدث بينهـا مقاصـة حيـث تعتبر مشـتريات لوحـدات إنتاجيـة معينـة ، ومبيعـات لوحـدات انتاجية أخرى ويستتبع ذلك أن تلغى هـذه البنـود أثـر نفسـها عنـد اعـداد حـ / الانتاج على مستوى القطاع كله.

ولذلك لايظهر فى حـ / الانتاج السابق سوى المشتريات الوسيطة التـى تمثـل مسـتلزمات مستوردة مـن الخـارج ، أو مشـتراة مـن وحـدات خاصـة بقطاعات أخرى (اذا وجدت).

٢) مدفوعات عوامل الانتاج :

وتشمل هذه المدفوعات البنود التالية :

* **الأجور :** وتشمل قيمـة الاجـور النقديـة والمزايـا العينيـة وحصـة اصحـاب الاعمال فى التأمينات الاجتماعية.
* **الفوائد :** ويمثل هذا العنصـر صـافى الفوائـد المدينـة المسـتحقة علـى كافـة الوحدات الانتاجية التى يتكون منها هذا القطاع ، مع مراعاة أن هـذا البند عبارة عن :

  الفوائد التى يدفعها القطاع للقطاعات الاخرى – الفوائد التـى تحققهـا البنوك والمصارف والمؤسسات المالية.
* **الإيجارات :** وهى تمثل صـافى الايجارات المسـتحقة أى الايجـارات المدينـة مطروحا منها الايجارات الدائنة .
* **الأرباح :** وتمثل الارباح فى الواقع رصيد حـــ / الانتـاج ، بمعنـى انـه يتـم التوصل لها كمتمم حسابى لجانبى الحساب ، وبالتالى فهو يشمل جميع

الأرباح المحققة أيا كانت طريقة التصـرف فيهـا وسـواء كـانت أربـاح موزعة او محجوزة ويرحل بالتالى هذا الرصيد الى حـ / التخصيـص كما سنرى فيما بعد.

٣) صافى الضرائب غير المباشرة :

ويقصـد بهذا البنـد الضرائـب غير المباشـرة مطروحـا منهـا الاعانـات ويشمل بند الضرائب غير المباشرة جميع انـواع الضرائـب والرسـوم السلعية التى تؤد يها الوحدات الانتاجية لصالح وحدات الجهاز الادارى للدولة ، والتى ترتبط بالسلع والخدمات المشتراة او المباعـة مثل الرسـوم الجمركيـة ورسـوم الانتاج وضريبة المبيعات ، وضريبة الدمغة اما الاعانات فيقصد بها الاعانات التى تمنحها الدولة (الحكومة) لبعض الوحدات الاقتصادية اما لمساعدتها علـى الاستمرار فى الانتاج (إعانـات انتـاج) او لتمكيـن هـذه الوحـدات مـن تصدير إنتاجها فى مواجهة المنافسة فى الاسواق الخارجية (إعانات تصدير).

ويمكن ان تظهر الضرائب غير المباشرة فى الجانب المديـن مـن حــ / الانتاج كأحد أنواع الاستخدامات ، بينمـا تظهـر الاعانـات فـى الجـانب الدائـن كأحد أنـواع المـوارد علـى أنـه لاغـراض تحديـد مسـاهمة القطـاع فـى النـاتج والانفاق القومـى يتـم طـرح بنـد الاعانـات مـن الضرائـب غيـر المباشـرة فـى الجانب المدين ليظهر صافى الضرائب غير المباشرة كبند واحد.

٤) إهلاك الاصول الثابتة :

وهو النقص فى قيمة الاصول الثابتة الذى يجرى علـى هـذه الاصـول الثابتة عند استعمالها فى العملية الانتاجية إما بسبب هـذا الاسـتعمال اولمضـى المـدة والتقـادم. والاهـلاك Depreciation بهـذا المعنـى يختلـف عـن لفـظ

الاستهلاك Consumption الذى ينصرف الى إستعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية (*) .

ويمكن النظر لإهلاك الاصول الثابتة من زاويتين :

أ) فهو من زاوية يمثل أحد عناصر تكاليف الانتاج أى تكلفة ضرورية لأداء العملية الانتاجية وتقديم السلعة أو الخدمة ولذلك يظهر فى الجانب المدين من حـ / الانتاج.

ب) ومن زاوية أخرى يعتبر مصروفا غير نقدى أى لايتم سداده لأى عامل من عوامل الانتاج خلال الفترة ، لذلك فهو يمثل مبالغ محتجزة داخل القطاع لمواجهة النقص فى قيمة الاصول الثابتة ، ولذلك يعتبر أحد مصادر تمويل الاستثمار. وهذا هو السبب فى أن بند الاهلاك يظهر مرة اخرى فى الجانب الدائن من حـ / رأس المال.

٥) **مصروفات واستخدامات أخرى :**

وتشمل هذه المصروفات مجموعة من البنود منها :

أ) **تعويضات التأمينات العامة** : ويقصد بها ماتدفعه شركات التأمين بإعتبارها جزءا من هذا القطاع الى باقى القطاعات لتعويض الاضرار المترتبة على حوادث الحريق والسرقة والاختلاس ....الخ، ولذلك تعتبر

(*) تستخدم إصدارات الامم المتحدة السابق الاشارة إليها تعبير The Consumption of fixed Assets بمعنى إستهلاك الاصول الثابتة ، وقد استخدم أغلب الاقتصاديين بعد ذلك نفس التعبير ، إلا أن المحاسبيين يقومون بالتفرقة بين الاستهلاك Consumption كمفهوم إقتصادى ينصرف الى استخدام واستهلاك السلع والخدمات ، وبين الاهلاك Depreciation باعتباره أحد عناصر التكاليف الانتاجية ، ويعنى مقدار النقص التدريجى فى قيمة الاصل الثابت نتيجة الاستعمال ومضى المدة والتقادم ، واذا كان هذا النقص يتعلق بأحد الموارد الطبيعية القابلة للنفاد كالمناجم وآبار البترول اطلق عليه تعبير النفاد Depletion .

هذه التعويضات أحد بنود الموارد للقطاع العائلى أو القطاع الحكومى حسب الأحوال .

اما ماتدفعه شركات التأمين للوحدات الانتاجية من داخل نفس القطاع فإنها تعتبر من قبيل التحويلات داخل نفس القطاع ولذلك لاتظهر بالحساب .

ب) **تعويضات التأمين على الحياة :** وتمثل قيمة المبالغ التى تقدمها شركات التأمين باعتبارها جزء من القطاع الأنتاجى ، إلى قطاع الأفراد العائلى مقابل تأمين الأفراد على حياتهم ، لذلك يظهر هذا البند فى الجانب الدائن من حـ / التخصيص الخاص بالقطاع العائلى.

جـ) **مصروفات فى العالم الخارجى :** وتظهر بالتالى فى حـ / المعاملات الخارجية الجانب الدائن . أما فى الجانب الدائن من حـ / الانتاج فيظهر البنود التالية:

٦) مبيعات السلع الاستهلاكية فى السوق المحلى :

وتمثل قيمة مبيعات السلع والخدمات التى يقوم بها القطاع داخل السوق المحلى وسواء تم هذا البيع للقطاع العائلى او القطاع الحكومى ولذلك تظهر هذه المبيعات فى الجانب المدين من حسابات القطاعات المشترية.

٧) صادرات :

وهى مبيعات السلع والخدمات فى السوق الخارجى أى لدول العالم الاخرى. ويظهر فى حـ / المعاملات الخارجية .

٨) مبيعات سلع رأسمالية :

وهى تمثل قيمة السلع الاستثمارية التى يتم انتاجها خلال الفترة الحالية ولكن تستمر خدماتها لعدة فترات محاسبية قادمة.

٩) تكوين رأسمالى ثابت :

ويقصد به مايقوم به القطاع من انتاج لسلع رأسمالية لاستخدامها داخل القطاع ذاته.

١٠) تغير المخزون السلعى :

وهو عبارة عن الفرق بين مخزون آخر المدة واول المدة وقد يكون هذا التغير موجبا فيمثل إضافة للمخزون وزيادة فى الاستثمار او يكون سالبا فيمثل سحبا من المخزون أو استثمارا سالبا ويظهر التغير فى حـ / رأس المال سواء كان موجبا او سالبا.

١١) إيرادات أخرى : وتشمل :

أ) اقساط التأمين على الحياة .

ب) اقساط التأمين العامة .

جـ) إيرادات من العالم الخارجى .

ويمكن ان يتم طرح كل بند من هذه البنود من البند المقابل له فى الجانب المدين ، وذلك للوصول إلى صافى كل بند منهم.

ثانيا : حـ / التخصيص .

ويعبر هذا الحساب عن المعاملات المتعلقة بكيفية استخدام أرباح القطاع وموارده الاخرى وكيفية التصرف فى هذه الموارد. ويأخذ الشكل التالـى :

حـ / التخصيص لقطاع الاعمال.

×	ضرائب مباشرة	×	الارباح (من حـ / الانتاج)
×	توزيعات أرباح		
×	تحويلات مدفوعة (ديون معدومة / تبرعات/ تعويضات ....الخ)		
×	رصيد يمثل الارباح المحتجزة (أومدخرات القطاع).	×	تحويلات محصلة (تعويضات ، تبرعات ....الخ).
xx		xx	

مـع ملاحظـة :

* تشمل الضرائب المباشرة جميع أنواع الضرائب التى تفرض على الدخول مثل ضريبة على أرباح شركات الاموال ، ضريبة أرباح تجارية وصناعية، الضريبة على ايرادات المهن الحرة كما تشمل الضرائب العقارية ، الضريبة على ايرادات رءوس الاموال (القيم المنقولة)......الخ

وبمعنى آخر جميع أنواع الضرائب والرسوم ماعدا الضرائب غير المباشرة التى سبق ظهورها فى حـ / الانتاج.

* توزيعات الارباح تشمل جميع الارباح التى تم توزيعها سواء على المساهيمن واصحاب رأس المال ، أو على العاملين (حصة العاملين فى الربح) أو مكافآت أعضاء مجلس الادارة وفقا للقانون او غير ذلك من توزيعات.
* التحويلات المدينة المدفوعة تتضمن جميع المبالغ المدفوعة لقطاعات اخرى دون مقابل مثل الديون المعدومة ، والتبرعات والتعويضات المدفوعة ، والهدايا والعينات المجانية والخسائر غير العادية الناتجة من سرقة أو إختلاس .

* التحويلات الدائنة (المحصلة) عكس التحويلات المدينة (المدفوعة) أى مايحصل عليه القطاع من ايرادات دون مقابل مثل الاعانات (وبخلاف اعانات الانتاج والتصدير) والتبرعات سواء من قطاعات اخرى محلية او من العالم الخارجى. كما تتضمن هذه التحويلات جميع التدفقات النقدية غير المرتبطة بالنشاط الانتاجى للقطاع مثل ايرادات الاوراق المالية ، والارباح الرأسمالية ، ومتحصلات ديون سبق اعدامها [1] .

ثالثا : حـ / رأس المال :

ويبين هذا الحساب استثمارات القطاع ومصادر تمويل هذه الاستثمارات ويظهر على النحو التالى .

حـ / رأس المال لقطاع الاعمال

xx	تكوين رأسمالى ثابت	xx	أرباح محتجزة (مدخرات القطاع)
xx	تغير مخزون سلعى	xx	اهلاك أصول ثابتة
xx	تحويلات رأسمالية الى قطاعات اخرى	xx	تحويلات رأسمالية (من قطاعات أخرى
xx	أقساط سداد قروض (أواقراض)		
xx	**رصيد يمثل صافى الاقتراض**		
xx		xx	

مع ملاحظة مايلى :

* التحويلات الرأسمالية المحصلة تتضمن الاعانات الرأسمالية من القطاع الحكومى التى يحصل عليها القطاع لتنفيذ المشروعات الاستثمارية ،

---

[1] د . محمد البدوى الباز – مرجع سابق – ص ٣٢١.

وتمثل بالتالى أحد عناصر الاستخدامات فى حـ / رأس المال للقطاع الحكومى كما سنرى فيما بعد .

* يشمل التكوين الرأسمالى الثابت قيمة الاستثمار العينى فى أصول رأسمالية جديدة وتشمل المبانى والانشاءات والتشييد والآلات والمعدات سواء كانت خاصة بمشروعات جديدة او توسع فى مشروعات قائمة .
* يمثل رصيد الحساب قيمة صافى الاقتراض أو الاقراض او سنداد أقساط قروض. ويعادل الفرق بين اجمالى عناصر الموارد والاستخدامات ويمثل قيمة الاقتراض إذا كان رصيد الحساب مدينا او قيمة الإقراض اذا كان رصيد الحساب دائنا ويقفل الرصيد بعد ذلك فى حـ / العمليات الخارجية .

رابعا : حـ / المعاملات الخارجية :

ويؤدى هذا الحساب ثلاثة وظائف هى :

أ – يصور هذا الحساب علاقة قطاع الاعمال بالقطاعات الاخرى المحلية وبالعالم الخارجى .

ب – يعمل على إتمام التوزان المحاسبى على مستوى القطاع حيث تقفل فيه المعاملات التى لم يتم اقفالها فى أى من الحسابات الثلاثة السابقة وبذلك تكتمل دورة القيد المزدوج.

جـ – ان تجميع حـ / العمليات الخارجية لجميع قطاعات الاقتصاد القومى ، سوف يؤدى الى التوصل لحساب العالم الخارجى على المستوى القومى بعد إستبعاد البنود المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد القومى.

مثال ٤/١: فيمايلى بعض البيانات المتعلقة بقطاع الاعمال عن فترة معينة (القيم بالمليون جنيه)

٩٠٠٠ أجور

٢٥٠٠ ايجار

١٥٠٠ فوائد

٢٠٠٠ مدخلات وسيطة

١٥٠٠ من قطاعات أخرى محليه

٥٠٠ من العالم الخارجي

٣٠٠٠ ضرائب غير مباشرة

١٠٠٠ اعانات انتاج وتصدير

٣٠٠٠ إهلاك

١٤٠٠٠ مبيعات سلع إستهلاكية لقطاع الافراد

٦٠٠٠ مبيعات سلع استهلاكية لقطاع الحكومة

٢٥٠٠ صادرات

١٥٠٠ تكوين رأسمالى ذاتى

١٠٠٠ تغير مخزون سلعى (موجب)

٥٠٠ ديون معدومة

١٢٠٠ توزيعات أرباح

٣٠٠ تبرعات مدفوعة لقطاع الافراد

٢٥٠ تحويلات جارية محصلة

١٥٥٠ ضرائب مباشرة

٧٥٠ اعانات رأسمالية مدفوعة

الحـــل :

بناء على البيانات السابقة تظهر الحسابات القطاعية الخاصة بقطاع الاعمال على النحو التالى :

حـ / الانتاج

	مشتريات وسيطة		مبيعات سلع استهلاكية
	١٥٠٠ من قطاعات محلية		١٤٠٠٠ للأفراد
٢٠٠٠	٥٠٠ من العالم الخارجى	٢٠,٠٠٠	٦٠٠٠ للحكومة
	مدفوعات عوامل انتاج	٢٥٠٠	صادرات
	٩٠٠٠ أجور	١٥٠٠	تكوين رأسمالى ذاتى
	٢٥٠٠ إيجار	١٠٠٠	تغير مخزون سلعى
	١٥٠٠ فوائد		
١٨٠٠٠	٥٠٠٠ أرباح(متمم حسابى)		
	صافى ضرائب غير مباشرة		
	٣٠٠٠ضرائب غير مباشرة		
٢٠٠٠	١٠٠٠ - اعانات		
٣٠٠٠	إهـــــلاك		
٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	

حـ / التخصيص

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٥٠٠	ديون معدومة	٥٠٠٠	أربـــاح
١٢٠٠	توزيعات أرباح	٢٥٠	تحويلات جارية محصلة
١٥٥٠	ضرائب مباشرة		
٢٠٠٠	أربـــاح محتجـــزة (مدخرات القطاع)		
٥٢٥٠		٥٢٥٠	

حـ / رأس المال

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٥٠٠	تكوين رأسمالى ذاتى	٣٠٠٠	إهـــلاك
١٠٠٠	تغير مخزون	٢٠٠٠	أرباح محتجزة
٧٥٠	اعانات رأسمالية مدفوعة		
١٧٥٠	رصيد (يمثل إقراض)		
٥٠٠٠		٥٠٠٠	

حـ / المعاملات الخارجية

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٢٠٠٠٠	مبيعات سلع إستهلاكية	٢٠٠٠	مشتريات وسيطة
٢٥٠٠	صادرات	١٣٠٠٠	مدفوعات عوامل الانتاج (ماعدا الارباح).
٢٥٠	تحويلات جارية محصلة	٢٠٠٠	صافى ضرائب غير مباشرة
		٥٠٠	ديون معدومة
		١٢٠٠	توزيعات أرباح
		١٥٥٠	ضرائب مباشرة
		٧٥٠	اعانات رأسمالية مدفوعة
		١٧٥٠	إقـــراض
٢٢٧٥٠		٢٢٧٥٠	

المبحث الثانى
الحسابات القطاعية للقطاع العائلى

يمثل القطـاع العـائلى جميـع أفـراد المجتمـع بصفتهـم مسـتهلكين للسـلع والخدمـات ، كمـا يشـمل الهيئـات غير الهادفـة لـلربح كالجمعيـات الخيريـة والنوادى والنقابات وغيرهـا. وبالتـالى فـإن الحسـابات القطاعيـة لهـذا القطـاع تصـور النشـاط الاسـتهلاكى لافـراد المجتمـع أو كيفيـة تصـرف الافـراد فـى دخولهم بين الاستهلاك والادخار ، ولذلك تخلـو الحسـابات القطاعيـة هنـا مـن حـ / الانتاج حيث يتم التركيز على الوظيفة الاستهلاكية لأفراد المجتمع (*).

وبناء على ذلك يخصص لهذا القطاع ثلاثة حسابات فقط هى :

١) حـ / التخصيص (الاستهلاك)

Personal income and outlay A/C or Disposable Income and its appropriation A/C..

٢) حـ / رأس المال — Capital Finance A/C

٣) حـ / العمليات الخارجية — External Transactions A/C

وتظهر هذه الحسابات كمايلى :

(*) ليس هناك مايمنع من قيام أفراد هذا القطاع بأداء أنشطة إنتاجية ، ولكن فى هذه الحالة ينظر لهم باعتبـارهم أحد أجزاء قطـاع الاعمـال الانتـاجى ، وليس باعتبـارهم ضمـن القطاع العائلى.

هـ / التخصيص

	استخدامات		موارد
xx	إنفاق إستهلاكى	xx	أجور ومرتبات ومافى حكمها
xx	حصة العاملين فى التأمينات الاجتماعية	xx	فوائد
xx	أقساط تأمين على الحياة	xx	مكافآت أعضاء مجالس الادارة
xx	أقساط تأمين ضد الحوادث	xx	أنصبة فى الارباح غير الموزعة من أرباح شركات المساهمة
xx	ضرائب مباشرة	xx	أرباح منشآت فردية
xx	ضرائب غير مباشرة	xx	أرباح شركات الأشخاص
xx	مدفوعات غير ضريبية إجبارية	xx	معاشات ومكافآت
xx	أقساط مشتريات سلع وخدمات	xx	إعانات وتبرعات محصلة من قطاعات اخرى
xx	تبرعات واعانات للغير	xx	تعويضات تأمينات عامة
xx	مصروفات فى العالم الخارجى	xx	تعويضات تأمينات على الحياة
xx	تحويلات جارية للخارج	xx	تحويلات جارية دائنة أخرى
xx	مدخرات القطاع (رصيد)		- من قطاعات محلية
			- من العالم الخارجى
xx		xx	

هـ / رأس المال

xx	انفاق استثمارى (تشييد مبانى....)	xx	مدخرات القطاع
xx	تحويلات رأسمالية مدينة (ضريبة التركات)		تحويلات رأسمالية دائنة
xx		xx	

أما حـ / المعاملات الخارجيـة فـلا يخـرج عماسبق قولـه مـن قبل مـن حيث أن الهدف منه إكمال دورة القيد المزدوج ، واقفـال الحسـابات التـى لـم تكن قد أقفلت فى حساب آخر ، فضلا عن أنه يتيح تجميع حسابات المعـاملات الخارجية للقطاعات المحلية فـى حسـاب واحـد هـو حـ / العمليـات الخارجيـة ليعطى صورة كاملة عن المعاملات مع العالم الخارجي بعد إستبعاد العمليـات المتبادلة داخليا بين القطاعات المحلية.

وليس لنا من تعليق على الحسابات السـابقة سـوى أنـه يلاحـظ أن حـ / رأس المال للقطاع العائلى قد خلا من تغـير المخـزون ، ولعـل القـارئ يتذكـر اننا سبق وأن أشرنا (*) إلى ان تغير المخزون (بالإضافة أو السحب) لايتـم إلا داخل القطاع الانتاجى أى قطاع الاعمال حيث انه يعنى المخزون السلعى مـن المـواد الخـام Raw materials والمـواد نصـف المصنعـة Semi - Finished والسلع تامة الصنع Finished goods ، وهـى أنـواع لايتصـور تواجدهـا لـدى الافـراد ، لذلك فإن المخزون لـدى الافـراد او القطـاع العـائلى لايدخـل ضمـن بنود الاستثمار على المستوى القومى ، ذلك أن هذا المخزون مـن السـلع لـدى الافراد يتم تخزينه بقصد إستهلاكه فى فترة تاليـة ، وليـس بغـرض إستخدامه فى انتاج سلع رأسماليةجديدة . كما أن مايعتبر مـن وجهـة نظـر الافـراد سـلع رأسمالية كالثلاجات والغسالات والسيارات ، لايراه المحاسب القومى كذلـك ، بل يعتبر الانفاق على مثل هذه السلع إنفاقا إستهلاكيا كما سـبق وأوضحنـا فـى فصل سابق.

(*) أنظر ص١٣٦ من هذا الكتاب.

مثال٢/ ٤ : فيمايلى بيانات تتعلق بقطاع الافراد(العائلى) فى أحد المجتمعات عن عام معين (القيم بالمليون جنيه).

٢٠٠٠ أجور ومرتبات ومافى حكمها (تبلغ حصة العاملين فى التأمينات الاجتماعية ٣٥٠).
٥٠٠ فوائد
٢٥٠ اعانات من الحكومة للافراد والهيئات غير الهادفة للربح
٣٠٠ معاشات ومكافآت
٢٠٠ مكافأة أعضاء مجلس الادارة
٦٠٠ حصة القطاع من أرباح الشركات المساهمة
١٥٠ أرباح مشروعات فردية وشركات تضامن
١٠٠ اقساط تأمين على الحياة
٥٠ تأمينات عامة
٤٠٠ ضرائب مباشرة
٢١٠ ضرائب غير مباشرة
٥٠ رسوم إجبارية غير ضريبية
٢٠ مصروفات فى العالم الخارجى
٣٥ ايرادات من العالم الخارجى
٤٥٠ تعويضات تأمينات على الحياة
٥٥٠ تعويضات تأمينات عامة
٣٠٠ ضرائب التركات
١٦٠ اقساط مشتريات سلع وخدمات
١٩٥٠ انفاق استهلاكى
٣٦٠ استثمارات فى مبانى سكنية
٧٥ تبرعات من القطاع للحكومة

المطلوب : تصوير الحسابات الخاصة بالقطاع العائلى .

حـ / التخصيص (القطاع الأفراد)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٠٠	أقساط تأمين على الحياة	٢٠٠٠	أجور ومرتبات
٥٠	أقساط تأمينات عامة	٥٠٠	فوائد
٤٠٠	ضرائب مباشرة	٢٥٠	اعانات من الحكومة
٢١٠	ضرائب غير مباشرة	٣٠٠	معاشات ومكافآت
٥٠	رسوم غير ضريبية	٢٠٠	مكافأة مجلس إدارة
١٦٠	أقساط مشتريات سلع وخدمات	٦٠٠	حصة القطاع فى أرباح شركات المساهمة
١٩٥٠	انفاق إستهلاكى	١٥٠	أرباح مشروعات فردية وتضامن
٣٠	مصروفات فى العالم الخارجى	٤٥٠	تعويضات تأمينات على الحياة
٧٥	تبرعات للحكومة	٥٥٠	تعويضات تأمينات عامة
٣٥٠	حصة العاملين فى التأمينات الاجتماعية	٣٥	ايرادات من العالم الخارجى
١٦٦٠	مدخرات القطاع (الى حـ/رأس المال)		
٥٠٣٥		٥٠٣٥	

حـ / رأس المال (القطاع الأفراد)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٣٦٠	استثمار فى مبانى سكنية	١٦٦٠	من حـ / التخصيص (مدخرات القطاع)
٣٠٠	ضريبة التركات		
١٠٠٠	إقراض (الى حـ/المعاملات الخارجية)		
١٦٦٠		١٦٦٠	

هـ / المعاملات الخارجية

٢٠٠٠	أجور ومرتبات	١٠٠	أقساط تأمين على الحياة
٥٠٠	فوائد	٥٠	أقساط تأمينات عامة
٢٥٠	اعانات من الحكومة	٤٠٠	ضرائب مباشرة
٣٠٠	معاشات ومكافآت	٢١٠	ضرائب غير مباشرة
٢٠٠	مكافأة مجلس إدارة	٥٠	رسوم غير ضريبية
٦٠٠	حصة القطاع فى أرباح	١٦٠	أقساط مشتريات سلع وخدمات
	شركات المساهمة	١٩٥٠	انفاق إستهلاكى
١٥٠	أرباح مشروعات فردية	٣٠	مصروفات فى العالم الخارجى
	وتضامن	٧٥	تبرعات للحكومة
٤٥٠	تعويضات تأمينات على	٣٥٠	حصة العاملين فى التأمينات
	الحياة		الاجتماعية
٥٥٠	تعويضات تأمينات عامة	٣٦٠	استثمارات فى مبانى سكنية
٣٥	ايرادات من العالم الخارجى	٣٠٠	ضريبة تركات
		١٠٠٠	إقراض
٥٠٣٥		٥٠٣٥	

المبحث الثالث
الحسابات القطاعية للقطاع الحكومى

يمثل القطاع الحكومى دورا بالغ الاهمية فى الإقتصاد القومى ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع وتوفير المقومات اللازمة لقيام قطاعات المجتمع وأفراده بأداء وظائفهم الانتاجية من ناحية ، والاستمتاع بإستهلاك ناتج عملهم من ناحية أخرى . كما أنها - أى الحكومة - تقوم بتحقيق التوازن بين قطاعات المجتمع وفئاته عن طريق ماتقوم به من اعمال سيادية تستهدف إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفئات الاقل دخلا ، وتوفير البنية الاساسية infra - structure اللازمة لضبط إيقاع المجتمع ولتحقيق الاداء المتجانس الذى يحقق مصالح جميع أفراده من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ....الخ.

وفى سبيل تحقيق الحكومة لدورها المشار إليه ، فإنها تقوم بأداء نوعين رئيسين من النشاط هما [١] :

١ - نشاط إقتصادى عادى يتماثل مع النشاط الذى تقوم به وحدات قطاع الاعمال.

٢ - نشاط إدارى ويتركز فى الوظائف التقليدية للحكومة مثل الامن والدفاع والقضاء والتعليم.

وقد ثار الجدل بين خبراء المحاسبة القومية فيما يتعلق بالمعايير والاسس اللازمة للتفرقة بين مايعتبر نشاطا إقتصاديا للحكومة ، ومايعتبر

---

(١) د.عباس الشيرازى - أصول المحاسبة القومية - مرجع سابق ص ١٨٢

نشاطا إداريا ، ذلك أن النوع الاول يدخل في مجال قطاع الاعمال بينما يمثل النوع الثانى نشاطا مستقلا تفرد له حسابات خاصة به هى التى يقصدها الباحثون عندما يتحدثون عن حسابات القطاع الحكومى.

على أننا نرى أن الامر لم يعد يستحق عناء هذا الجدل والنقاش ، وسندنا فى ذلك أن الحكومات المعاصرة ، قد اتجهت فى الغالب الأعم نحو التركيز على النشاط الادارى واخرجت من سيطرتها معظم – إن لم يكن كل – الانشطة الاقتصادية التى تركتها مختارة طائعة لقطاع الاعمال ، لانه الاقدر على إدارة هذه الانشطة بكفاءة بعيدا عن بيروقراطية الادارة الحكومية المعهودة ، ذلك فضلا عن إتجاه معظم الدول النامية الى التخلى عن أفكار ومعتقدات ظلت مسيطرة لفترة غير قصيرة ، إلا أن التطبيق العملى أثبت فشلها وعدم قدرتها على تحقيق رخاء المجتمع ورفاهية الإنسان . وليس بعيدا عن أذهاننا قيام عدد كبير من الدول – المتقدمة والنامية على السواء – ببيع المشروعات العامة للقطاع الانتاجي الخاص (فضلا عن مشروعات القطاع العام).

وهكذا أصبح دور الحكومة قاصرا على تقديم الخدمات لكل من المشروعات والأفراد أى لكل من قطاع الاعمال والقطاع العائلى وهى بذلك تقوم بدور المنتج الذى يبيع خدماته ، إلا أنها فى سبيل تحقيق ذلك تقوم بشراء سلع وخدمات من باقى قطاعات المجتمع وهى بذلك تقوم بدور المستهلك الجماعى وبناءاً على ماسبق يمكن النظر الى الحكومة من زاويتين:

١) الحكومة كمنتج :

وذلك باعتبار ان الحكومة تقوم بدور إنتاجي يتمثل فى قيامها ببيع خدماتها لباقى قطاعات المجتمع. وفى هذه الحالة يتم تصوير أربعة حسابات قطاعية للتعبير عن القطاع الحكومى وهى :

. حـ / الانتاج ، حـ / التخصيص(الاستهلاك) ، حـ / رأس المال ،

حـ / المعاملات الخارجية.

٢) الحكومة كمستهلك :

وذلك باعتبار أن الحكومة مجرد مستهلك جماعى قد وكل لها أفراد المجتمع أمر إشباع حاجاتهم العامة أو بعضها. وفى هذه الحالة يتم تصوير ثلاثة حسابات فقط هى :

حـ / التخصيص (الاستهلاك) ، حـ / رأس المال ،

حـ / المعاملات الخارجية.

وفى هذه الحالة الاخيرة لايعدو حـ / التخصيص (الأستهلاك) ان يكون تجميعاً للبنود التى ظهرت فى حسابى الانتاج والتخصيص فى الحالة الاولى.

والواقع إننا نفضل النظر الى القطاع الحكومى باعتباره قطاعا مستهلكا وليس منتجا لان الهدف الرئيسى للحكومة ليس انتاج سلع وخدمات بغرض تحقيق الربح (مثل قطاع الاعمال) بل أن هدف الحكومة هو تقديم سلع وخدمات لتحقيق أغراض إجتماعية وسياسية واقتصادية ليس من بينها بحال تحقيق الارباح . كما أن معظم الخدمات والسلع التى تقدمها للحكومة لاتنتجها بذاتها بل تقوم بشرائها من قطاعات أخرى لتقديمها بعد ذلك لقطاعات المجتمع

وتكتفى الحكومة فى ذلك بدورها الادارى والتوزيعى. كما أن إعتبار الحكومة منتجا يخلق صعوبات جمة عند تقويم الانتاج الحكومى الجارى ، ففى قطاع الاعمال مثلا يتم تقويم الناتج الذى يحققه القطاع بالسعر الذى يدفعه المستهلك للمنتج ممثلا تكاليف او عوائد عوامل الانتاج بينما نجد فى القطاع الحكومى انه لايمكن تقويم خدمات الحكومة بقيمة مايتم دفعه مقابلا لها ، لان الدفع عادة لايتم إختياريا بل إجباريا فى صورة ضرائب ، كما أنه ليس هناك علاقة مباشرة بين الضرائب التى يقوم الفرد بدفعها وبين الخدمات اتى يحصل عليها من الحكومة. ممالايمكن معه القول بأن مايدفعه الافراد او المشروعات من ضرائب يمثل الثمن الذى يرونه مناسبا للخدمات التى تقدمها لهم الحكومة.

كما أن تكلفة الخدمات الحكومية تقتصرعلى الاجور والمرتبات وما فى حكمها ولاتتضمن فى الغالب الفوائد والايجار ولابند الاهلاك لعدة أسباب :

١- ان مدفوعات الفوائد التى تقوم بها الحكومة لاتمثل تكلفة عامل من عوامل الانتاج الجارى ، وتبرير ذلك انه بينما يستخدم جزء من الاقتراض الحكومى فى تمويل التسهيلات الانتاجية Productive facilities مثل الطرق والمطارات ، فإن الجزء الغالب من هذه القروض يوجه لاغراض الدفاع والامن ويتم انفاقه على الحروب وغيرها ممالا يخلف وراءه إنتاجا جاريا أو يولد دخلا ، كما أن هذه الفوائد المدفوعة قد تكون عن قروض تم اقتراضها فى سنوات سابقة ولاترتبط بالتالى بالفترة محل القياس .

٢ - إنه لايوجد بند أو عنصر للايجار ضمن الانفاق الحكومى ، وتبرير ذلك أن الحكومة عادة ماتمارس نشاطها فى مبانى مملوكة لها ، والايجار

الذى تدفعه لمبانى مؤجرة من قطاعات أخرى ضئيل نسبيا الى درجة يمكن تجاهله ، وقد يحتج البعض بضرورة حساب الايجار ضمن الانفاق الحكومى حتى ولوكان ايجارا ضمنيا او محسوبا imputed or computed rent وفى هذه الحالة يتم إظهار بند الايجار فى جانبى الحساب (مرة مدينا وأخرى دائنا) ورغم مافى هذه الطريقة من فائدة من الناحية النظرية ، إلا أن ثمة صعوبات بالغة تواجه إحتساب إيجار لكثير من المبانى الحكومية.

٣ - كما انه لايظهر بند الارباح ضمن تكلفة عوامل الانتاج فى الحكومة ، لان الحكومة كما رأينا لاتهدف الى الربح من نشاطها الإدارى او تقديم خدماتها لأفراد الجمهور، أما نشاطها الاقتصادى الهادف للربح فقد رأينا انه يدخل ضمن أنشطة قطاع الاعمال.

٤ - كما انه لايحتسب إهلاك للأصول الثابتة فى القطاع الحكومى ، حيث ان قيمة الاصول الثابتة يتم تحميلها بالكامل فى الفترة التى يقتنى فيها الاصل، ذلك " ان الهدف ليس قياس الربح او الخسارة ، أوقياس تكلفة السلع والخدمات، أو استبدال الاصول الثابتة " [(١)] .

ويشمل الانفاق الحكومى مايلى :

أ) الإنفاق الحكومى الاستهلاكى : ويتضمن مصروفات الحكومة على الإدارة العامة والتعليم والصحة والدفاع والامن ......الخ .

---

(١) د.أحمد هانى بحيرى حماد - مرجع سابق - ص ٥١ .
- أنظر ايضا أ. محمود شوقى عطا الله - مرجع سابق ص ٣٢٦ .

ب) الانفاق الحكومى الاستثمارى : ويشمل انفاق الحكومة على إقامة المشروعات الرأسمالية مثل بناء السدود والجسور وتشييد المبانى والبنية الاساسية .....الخ .

وقد يبدو من الضرورى أن نشير فى هذا الصددإلى مجموعة من الملاحظات الهامة :

* أن الانفاق الحكومى على الاغراض العسكرية سواء كان جاريا أو إستثماريا يدخل ضمن الانفاق الحكومى الاستهلاكى فيما عدا الانفاق الحكومى على بناء العقارات اللازمة لسكنى أفراد القوات المسلحة إذ يعتبر هذا الإنفاق انفاقا إستثماريا ويدخل بالتالى فى نطاق تكوين رأس المال الثابت.
* يجب استبعاد المدفوعات والمقبوضات المتبادلة بين المصالح والدوائر الحكومية لانها تمثل مجرد تحويلات داخل نفس القطاع وتلغى آثارها بنفسها.
* تعتبر الموازنة العامة للدولة ، وحسابات الحكومة من أهم المصادر التى تستمد منها البيانات المتعلقة بالانفاق الحكومى .
* يرى بعض الكتاب أن التحويلات النقدية الحكومية من والى العالم الخارجى لاتدخل ضمن الانفاق الاستهلاكى الحكومى بل تعتبر تحويلات دولية يتم تسويتها فى ميزان المدفوعات.

أما التحويلات العينية (أغذية / أدوية ....الخ) بين الحكومة والعالم الخارجى فتدخل ضمن الصادرات والواردات (التحويلات من الحكومة الى العالم الخارجى تحسب ضمن الصادرات ، ومن العالم الخارجى الى الحكومة

تحسب ضمن الواردات) [١] بينما يرى أستاذنا الدكتور /عباس الشيرازى – ونحن نؤيده فى هذه الجزئية – أنه من الخطأ التفرقة بين نوعى التحويلات النقدية والعينية وأن هذه التفرقة لامحل لها " لان التحويلات النقدية فى صورة منح إلى الخارج هى فى الحقيقة تحويل قوة شرائية إلى الخارج أى اعطاء الدول الأخرى حق استهلاك الناتج المحلى فى الوقت الذى تحدده " [٢]

مثال ٣/٤: فإذا افترضنا على سبيل المثال أن البيانات التالية تتعلق بالقطاع الحكومى المصرى لعام ١٩٩٣ :

٥٠٠ مليون	اجور ومرتبات العاملين بالحكومة (منها ١٥٠ تتعلق بمشاريع استثمارية حكومية)
٧٠٠ مليون	مشتريات الحكومة من قطاع الأعمال (منها ٢٠٠ خاصة بمشاريع استثمارية حكومية)
٦٠٠ مليون	واردات للحكومة من الخارج (٢٠٠منها خاصة بمشاريع استثمارية حكومية)
٣٠٠ مليون	انفاق حكومى على الأغراض العسكرية (٥٠منها لبناء مساكن لأفراد القوات المسلحة)
١٢٠ مليون	فوائد الدين العام
٧٠ مليون	هدايا ومنح من الخارج (معدات عسكرية)
٥٠ مليون	هدايا ومنح الى الخارج (منح عسكرية)

(١) د. فاروق عبدالعال ، د. وصفى عبدالفتاح – مرجع سابق – ص ٧٠ .
(٢) د.عباس الشيرازى – أصول المحاسبة القومية – مرجع سابق – ص ٢٣٩ .

١٠٠ مليون انفاق حكومى على الخدمات الصحية والتعليمية
(منها٢٠ مقابل أجر رمزى والباقى مجانا)

٥٠ مليون مدفوعات ومقبوضات متبادلة بين وحدات حكومية

والمطلوب :

حساب قيمة الانفاق الحكومى موزعا بين الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى :

بيـــان	الانفاق الاستهلاكى	الانفاق الاستثمارى	إجمالـى
أجورومرتبات	٣٥٠	١٥٠	٥٠٠
مشتريات حكومية من قطاع الاعمال	٥٠٠	٢٠٠	٧٠٠
واردات حكومية	٤٠٠	٢٠٠	٦٠٠
انفاق حكومى على الاغراض العسكرية	٢٥٠	٥٠	٣٠٠
هدايا ومنح (معدات عسكرية الى الخارج)	٥٠	-	٥٠
انفاق حكومى على خدمات صحية وتعليمية	١٠٠	-	١٠٠
اجمالى الانفاق الحكومى	١٦٥٠	٦٠٠	٢٢٥٠

وبناءا على المناقشة السابقة ، وباعتبار الحكومة كمستهلك جماعى ، تظهر للقطاع الحكومى ثلاثة حسابات على النحو التالى :

حـ / التخصيص (الاستهلاك)

xx	مشتريات سلع وخدمات (انفاق استهلاكى حكومى)	xx	ضرائب مباشرة
xx	أجور ومرتبات ومافى حكمها	xx	ضرائب غير مباشرة
xx	معاشات ومكافآت	xx	أرباح قطاع الاعمال الحكومى
xx	اعانات لقطاع الاعمال	xx	تحويلات جارية محصلة
xx	اعانات للهيئات غير الهادفة للربح		- تبرعات واعانات من القطاعات الاخرى
xx	تعويضات مدفوعة		- تبرعات واعانات من العالم الخارجى
xx	منح وهدايا للعالم الخارجى	xx	متحصلات أقساط التأمين الاجتماعى
xx	مصروفات فى العالم الخارجى		- من قطاع الاعمال
	رصيد يمثل مدخرات القطاع		- من قطاع الافراد
			- من قطاع الحكومة
		xx	رصيد يمثل ادخار سالب
xx		xx	

حـ / رأس المال

xx	تكوين رأسمالى ثابت (تشييد مبانى / جسور وكبارى ...الخ).	xx	مدخرات القطاع
xx	اعانات رأسمالية لقطاع الاعمال	xx	ايرادات رأسمالية مثل
xx	اقساط استهلاك قروض		- أموال مصادرة
xx	صافى الاقتراض (رصيد)		- مبيعات أصول
		xx	إعانات رأسمالية
xx		xx	

ويلاحظ أن مدخرات القطاع تظهر دائما فى الجانب الدائن من حـ / رأس المال ، حتى ولو كان رصيد حـ / التخصيص يمثل إدخارا سالبا ، ففى هذه الحالة يظهر الادخار السالب فى حـ/ رأس المال فى الجانب الدائن باشارة سالبه (بين قوسين) وذلك لان الادخار السالب يمثل نقصا فى مصادر تمويل الاستثمارات ، ولكنه لايمثل أحد أنواع الاستثمارات.

أما الحساب الثالث فهو حـ / المعاملات الخارجية ، ولايختلف هنا عما سبق عمله فى قطاع الاعمال او قطاع الافراد ، فهو يمثل دائما مكملاً لأطراف القيد المزدوج وتقفل فيه البنود التى لم يسبق قفلها فى حساب آخر.

مثال ٤/٤: فيمايلى البيانات المتعلقة بالقطاع الحكومى فى أحد المجتمعات (القيمة بالمليون جنيه) :

مشتريات سلع وخدمات من قطاع الاعمال	١٥٠٠
أجور ومرتبات ومافى حكمها	٢٠٠٠
اعانات لقطاعات محلية أخرى	٢٠٠
معاشات ومكافآت	١٢٠٠
منح وهدايا من العالم الخارجى	٣٠٠
مصروفات فى العالم الخارجى	٥٠٠
ضرائب مباشرة	١٦٥٠
ضرائب غير مباشرة	٢٣٥٠
أرباح قطاع الاعمال الحكومى	٢٥٠
متحصلات أقساط التأمين الاجتماعى .	
من قطاع الاعمال	٧٠٠
من قطاع الافراد	١٠٠
من القطاع الحكومى	٢٠٠
أموال مصادرة	٦٠٠
مبيعات أصول	٤٠٠
اعانات رأسمالية	٢٥٠
مبانى مشيدة	٥٥٠
اعانات رأسمالية لقطاع الأعمال	٣٥٠

استخدامات ح / التخصيص موارد

	استخدامات		موارد
١٥٠٠	مشتريات سلع وخدمات	١٦٥٠	ضرائب مباشرة
٢٠٠٠	أجور ومرتبات	٢٣٥٠	ضرائب غير مباشرة
٢٠٠	اعانات	٢٥٠	أرباح قطاع الاعمال
١٢٠٠	معاشات ومكافآت	١٠٠٠	متحصلات أقساط التأمين
٣٠٠	منح وهدايا للعالم الخارجى	٤٥٠	إدخار سالب
٥٠٠	مصروفات فى العالم الخارجى		
٥٧٠٠		٥٧٠٠	

استثمار ح / رأس المال ادخار

	استثمار		ادخار
٥٥٠	مبانى مشيدة (تكوين رأسمالى)	(٤٥٠)	إدخار سالب
		٦٠٠	أموال مصاردة
٣٥٠	اعانات رأسمالية لقطاع الاعمال	٤٠٠	مبيعات أصول
		٢٥٠	إعانات رأسمالية
		١٠٠	إقتراض (رصيد)
٩٠٠		٩٠٠	

حـ / المعاملات الخارجية

١٦٥٠	ضرائب مباشرة	١٥٠٠	مشتريات سلع وخدمات
٢٣٥٠	ضرائب غير مباشرة		أجور ومرتبات
٢٥٠	أ.قطاع الاعمال	٢٠٠٠	إعانات
١٠٠٠	متحصلات أقساط التأمين	٢٠٠	معاشات ومكافآت
	الاجتماعي	١٢٠٠	منح وهدايا للعالم
٦٠٠	أموال مصادرة	٣٠٠	الخارجي
٤٠٠	مبيعات أصول		مصروفات في العالم
٢٥٠	إعانات رأسمالية	٥٠٠	الخارجي
١٠٠	اقتراض		مباني مشيدة
		٥٥٠	اعانات رأسمالية
		٣٥٠	
٦٦٠٠		٦٦٠٠	

المبحث الرابع
قطاع العالم الخارجي

لقد أصبح من المستحيل فى عالمنا المعاصر أن نجد إقتصادا مغلقا ، أو مجتمعا لايتعامل مع باقى دول العالم كلها أو بعضها .حيث يحتاج المجتمع دائما إلى سلع وخدمات يتم إنتاجها فى دول أخرى ، فيقوم باستيرادها من هذه الدول ، كما يقوم المجتمع ببيع إنتاجه أو مايفيض عن حاجته إلى المجتمعات الأخرى .

على أن الواردات والصادرات ليست هى العلاقة الوحيدة التى تربط المجتمع بغيره من المجتمعات ، اذ قد يقوم المجتمع بتشغيل عوامل إنتاج وطنية فى دول أخرى ، فتحصل هذه العوامل على عوائد من الخارج مقابل عملها ومساهماتها ، كما قد يحدث العكس ويقوم المجتمع باستخدام عوامل إنتاج أجنبية لديه ويمنحها عوائد مقابل ذلك . وتسمى نتيجة المقابلة بين هذين البندين " صافى الدخول العواملية من وإلى الخارج " كما أن المجتمع قد يقدم إعانات أو تبرعات لدول صديقة ، ويحصل على إعانات وتبرعات من دول صديقة ، وتسمى هذه العمليات تحويلات Transfers ، ويدخل فى ذلك الهدايا العينية والنقدية التى ترسل من مجتمعات أخرى أو العكس .

كما قد تحصل الدولة على قروض من العالم الخارجى أو تمنح قروضا للعالم الخارجى . وهكذا يمكن القول بأن العمليات الاقتصادية التى تتم بين الدولة والخارج لاتخرج عن ثلاثة أنواع رئيسية [١] :-

---

[١] د. حازم يس - مرجع سابق - ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(١) استيراد سلع وخدمات من دولة أو أكثر من دول العالم الأخرى (واردات)، أو تصدير سلع وخدمات من الدولة إلى دولة أو أكثر من دول العالم الأخرى (صادرات) سواء كانت صادرات وواردات منظورة (سلع) أو غير منظورة (خدمات) .

(٢) قيام قطاعات الدولة باستثمار بعض عوامل الانتاج الوطنية فى دولة أو أكثر من دول العالم الخارجى فيحصل أصحاب عوامل الانتاج الوطنية على عوائد خارجية مقابل ذلك كما قد يتم استثمار بعض عوامل الانتاج الأجنبية فى الداخل مما يترتب عليه ضرورة دفع عوائد عوامل الانتاج الأجنبية فى الداخل ، لأصحابها المقيمين عادة فى الخارج .

(٣) ان تحصل الدولة أو أحد قطاعاتها على منح أو هدايا أو قروض من الخارج أو تقوم الدولة أو أحد قطاعاتها بإرسال هدايا ومنح للخارج أو منح قروض لدولة أجنبية ويتم تحديد مركز كل دولة قبل الدول الأخرى بالمقارنة بين :-

(أ) مجموع قيمة صادرات السلع والخدمات + دخول الأصول الأجنبية التى تعمل فى الخارج + المنح والهبات المحصلة من الخارج .

(ب) مجموع قيمة الواردات من السلع والخدمات + دخول الأصول الأجنبية المحققة داخل البلد + المنح والهبات المدفوعة للخارج .

والفرق بين مجموع قيمة (أ) ، مجموعة قيمة (ب) يسمى صافى الاستثمار الأجنبى Net Foreign Investment ونتيجة هذه المقارنة قد تكون:-

- أ > ب ومعنى ذلك ان صافى الاستثمار الأجنبى موجب أى أن الدولة دائنة للعالم الخارجى بهذا الفرق (أى يكون العالم الخارجى مدينا به) .
- ب > أ ويكون صافى الاستثمار الأجنبى سالبا ، ويكون معنى ذلك أن الدولة مدينة للعالم الخارجى بهذا الفرق (وبالتالى يكون العالم الخارجى دائنا للدولة به) .
- أ = ب أى أن صافى الاستثمار الاجنبى يساوى صفرا ، وهو إحتمال نادر الحدوث فى الحياة العملية .

وفقا لما سبق فإن :

الانفاق القومى = الانفاق على الاستهلاك + الانفاق على الاستثمار ± صافى الاستثمار الاجنبى.

ويتم التعبير عن العمليات التى تتم بين الدولة ، وبين العالم الخارجى من خلال حـ / قطاع العالم الخارجى أو حـ / العمليات الأجنبية Foreign Transactions .

الذى يظهر على النحو التالى : -

حـ / قطاع العالم الخارجى

xx	صادرات سلع وخدمات	xx	واردات سلع وخدمات
xx	صافى الدخول العواملية من الخارج	xx	صافى الدخول العواملية الى الخارج
xx	تحويلات جارية من الخارج	xx	تحويلات جارية إلى الخارج
	– للحكومة		– من الحكومة
	– للأفـراد		– من الأفـراد
xx	تحويلات رأسمالية من الخارج	xx	تحويلات رأسمالية إلى الخارج
xx	**رصيد دائن** (يمثل صافى إستثمار أجنبى سالب) أو إقتراض من الخارج	xx	**رصيد مديـن** (يمثل صافى استثمار أجنبى موجب) أو أقتراض للخارج
xx		xx	

ويلاحظ أن هذا الحساب يعد من وجهة نظر العالم الخارجى ،بمعنى أن الجانب الدائن يمثل الموارد التى يحصل عليها القطاع الخارجى من القطاعات المحلية . بينما الجانب المدين يمثل استخدامات العالم الخارجى من القطاعات المحلية ، وبالتالى فإن الرصيد الدائن لهذا الحساب يعبر عن صافى استثمارات أجنبية مستثمرة فى الداخل (أى أن صافى الاستثمارات الوطنية فى الخارج تمثل استثمارات سالبة) ، وعلى العكس فإن الرصيد المدين يعنى وجود استثمارات موجبة للدولة فى العالم الخارجى .

هذا ، ويمكن اعداد حـ / العمليات الخارجية كما اقترحه نظام 1968(SNA) كمايلى :-

هـ / العمليات الخارجيـة

عمليات جارية

×	صادرات سلع وخدمات	×	واردات سلع وخدمات
×	صافى دخول عواملية من الخارج		
×	تحويلات جارية أخرى من الخارج (صافى)	××	فائض العمليات الجارية من الخارج
×××		×××	

عمليات رأسمالية

××	فائض العمليات الجارية من الخارج	××	شراء أصول معنوية من الخارج
××	صافى تحويلات رأسمالية من الخارج	××	صافى حيازة أصول مالية
××	صافى الالتزامات الأجنبيـة		
×××	ايــرادات Receipts	×××	مدفـوعـات Disbursements

ولعله من المفيد أن نورد الملاحظات التالية على الحساب السابق :

(١) تعنى الصادرات حركة البضائع المصدرة إلى بقية إنحاء العالم من قبل المقيمين ، كما تعنى الواردات حركة البضائع التى ترد من بقية أنحاء العالم إلى الحدود الجمركيـة للبلـد المستورد أو المخـازن والمنـاطق الجمركية والمناطق الحرة لها .

(٢) لايدخل ضمن قيمة الصادرات أو الواردات ، مايلى على سبيل المثال:-

- بضائع الترانزيت
- أمتعة المسافرين للخارج
- البضائع والسلع المستخدمة كعينات للعرض أو الدراسة

- الآلات والمعدات الواردة أو الخارجة بغرض الإصلاح أو الايجار.

كما يجب تصفية قيمة الصادرات والواردات بقيمة المردودات من كل منها .

(٣) يضاف إلى إحصائيات التجارة الدولية المبيعات والمشتريات من الوقود إلى البواخر والطائرات ، والأسماك المباعة فى الخارج من قوارب الصيد الوطنية أو المشتراة من قوارب الصيد الأجنبية والمبيعات والمشتريات من خام الذهب والذهب غير المشغول والذهب المشغول ، وكذلك مشتريات غير المقيمين من السوق المحلية عند وجودهم داخل البلد ، ومشتريات المقيمين من دول أخرى عند وجودهم خارج البلد .

(٤) تسجل الصادرات بقيمتها .F.O.B (*) أى قيمتها على أساس التسليم فى ميناء التصدير أى قيمتها حتى الحدود الجمركية للبلد المصدر شاملة قيمة البضاعة وتكلفة النقل من المصنع حتى الجمارك ورسم التصدير ، أما الواردات فيتم تقويمها على أساس القيمة .C.I.F (**) وهى القيمة حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد شاملة قيمة البضاعة وتكلفة النقل والشحن والتأمين ولكنها لاتتضمن الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو الإعانات .

وتدخل تكلفة التفريغ والتعبئة على ظهر وسيلة النقل ضمن قيمة الصادرات إلا إذا كان الناقل هو الذى يتحمل هذه التكلفة ، ولاتشتمل قيمة

(*) اختصار تعبير Free on Board

(**) اختصار تعبير Cost , Insurance and Freight

الواردات على تكلفة التفريغ من على ظهر وسيلة النقل إلا اذا كان الناقل هو الذى يتحمل هذه التكلفة .

واذا كانت تكلفة خدمات النقل والتأمين بالنسبة للواردات يؤديها المقيمون فى البلد المستورد فانها تدخل ضمن قيمة الواردات على أساس القيمة Cif كما تدخل أيضا ضمن صادرات ذلك البلد على أساس أنها خدمة مصدرة ومستوردة فى نفس الوقت .

وقد يبدو للقارىء أن هناك تعارضا فى تقويم كل من الواردات والصادرات ، ولكن هذا التعارض غير حقيقى ، حيث يتم تقويم كل منهما على أساس القيمة فى موانئ الدولة محل الدراسة وليس على أساس القيمة فى موانئ العالم الخارجى [١] .

وبناءا على ماسبق يمكن تبويب واردات السلع والخدمات على التفصيل التالى [٢] :-

(أ) واردات البضائع :

(١) الواردات بالقيمة C.I.F :-

(أ) الواردات بالقيمة FoB

+ (ب) تكاليف خدمات النقل المؤداة بواسطة غير المقيمين

+ (جـ) أعباء خدمة التأمين المؤداة بواسطة غير المقيمين .

+ (د) أعباء النقل للسلع المستوردة التى يؤديها المقيمون .

---

(١) د.حازم يس - مرجع سابق - ص ١٧٢ .

(2) United Nations., The Treatment of the Main Categories of Commodities in the Inward and Outward Flows in Intenational Trade IT/STAT/27, 1968.

+ (هـ) أعباء خدمة التأمين على السلع المستوردة التى يؤديها المقيمون

(٢) المواصلات والاتصالات Transportation and Communications

(٣) خدمة التأمين Insurance Service

(٤) المشتريات المباشرة من الخارج على حـ / رأس المـال بواسطة منتجى الخدمات الحكومية ، (ويتضمن ذلك انفاق السفارات والقنصليات فى الدول الأجنبية) .

(٥) بضائع متنوعة Miscellaneous Commodities

(٦) تعديل قيمة السلع المستوردة حسب أساس الملكية Ownerships basis

(ب) واردات السلع والخدمات الأخرى :-

(١) مشتريات مباشرة من الخارج بواسطة الأفراد المقيمين resident households

(٢) المشتريات المباشرة من الخارج على الحساب الجارى Current account بواسطة منتجى الخدمات الحكومية .

(جـ) اجمالى الواردات = (أ) + (ب)

كما أن الصادرات تتضمن :

(أ) البضائع Commodities بقيمة F.O.B. متضمنة المشتريات المباشرة فى السوق المحلى بواسطة الحكومات الأجنبية فى حـ / رأس المال .

(ب) سلع وخدمات أخرى متضمنة المشتريات المباشرة فى السوق المحلى من الأفراد غير المقيمين .

- كما تتضمن صادرات البلد من خدمات الشحن مايقوم به المقيمون من خدمات الشحن فى تصدير واستيراد السلع من وإلى الدولة ، وكذلك نقل

بضـائع الـترانزيت التـى يملكهـا غـير المقيميـن ، كمـا تشـمل خدمـات نقـل المسافرين الأجانب بواسطة وسائل نقل وطنية .

- أما الصادرات من خدمات التأمين فيشمل تكلفة خدمات التأمين التى تقدمها شركات التأمين المقيمة على صادرات وواردات البلد من البضائع ، وكذلك التأمين لحساب غير المقيمين على حركة السلع والذهب المنقول بين البـلاد الأجنبية ، كما تشمل واردات البلد من خدمات التـأمين ، ماتقدمـه شـركات التأمين غير المقيمة فى مجالات التـأمين ضـد الحريـق والسـرقة والتلـف ، والتأمين ضد الحوادث والتأمين على الحياة ... الخ .
- تشمل الصادرات والواردات الأخرى قيمة السلع التى تستلم من الخـارج ، أو المرسـلة للإصـلاح فـى الخـارج ، أتعـاب الإستشـارات والمعـاملات الخارجية بين المقيمين وغير المقيمين ، ايجار الآلات والمعدات والأفلام ، أجور الاعلانات والاشتراكات فى الصحف والمجلات والهدايا العينية التـى يرسـلها أو يسـتلمها مـن الخـارج قطـاع العلائـلات المقيـم ، وكذلـك أمتعـة المهاجرين من القطاع العائلى .
- يستند قياس الصادرات والواردات فى نظـم المحاسـبة القوميـة إلـى إحدى قاعدتين [١] :

(أ) قاعدة أو اساس نقل الملكية Ownership Basis
(ب) قاعدة التدفق المادى Physical Flow

---

(١) أنظر فى ذلك :-
- د . فاروق عبد العال محمد ، د.وصفى عبدالفتاح حسن – مرجع سابق – ص ٨٣ ومابعدها.
- د.محمد أحمد البدوى الباز – دراسات فى المحاسبة القومية – ... – مرجـع سـابق – ص ١٩٨ ومابعدها.

وفى ظل القاعدة الأولى يتم تسجيل السلع ضمن الصادرات (أو الواردات) بمجرد إنتقال ملكيتها من البائع إلى المشترى خلال فترة القياس ، حتى ولو كانت هذه السلع لم تعبر بعد الحدود الجمركية للدولة .

أما فى ظل القاعدة الثانية ، فإن تسجيل السلع كصادرات أو واردات يرتبط بإنتقال هذه السلع إنتقالا ماديا عبر الحدود الجمركية للدولة منها واليها، بغض النظر عن إتمام عملية نقل الملكية من عدمه .

ولاشك إن تطبيق كل قاعدة منهما يعطى نتائج مختلفة ، مما يدعونا إلى ضرورة تطبيق مبدأ الثبات Consistency والذى يعنى ضرورة الاستمرار فى تطبيق القاعدة المستخدمة وعدم تغييرها من سنة لأخرى دون داع ، فإذا ما أقتضى الأمر تغيير القاعدة المطبقة فيجب الاشارة إلى ذلك وتحديد الأثار المترتبة على هذا التغيير حتى يتم اجراء المقارنات بين الفترات المحاسبية (السنوات) على أساس سليم .

مثال ٤/٥: من البيانات التالية المطلوب تصوير حـ / العالم الخارجى :-

(القيم بالمليون جنيه)

صادرات سلع وخدمات	١٣٥
واردات سلع وخدمات	١٢٠
دخول استثمارات من الخارج	٢٥
دخول مدفوعة للمستثمرين الأجانب	٣٠
قروض ممنوحة للدول الأجنبية	١٥
استثمارات بالخارج	٥٠٠
استثمارات الأجانب فى الداخل	٣٠٠

منح وهدايا مرسلة لدول صديقة	٥٠
منح وهدايا مرسلة من دول صديقة	٣٥
تحويلات للطلبة المصريين فى الخارج	٤٠
تحويلات من الطلبة الأجانب فى الداخل	١٥

من البيانات السابقة يمكن تصوير حـ / العالم الخارجى كمايلى :-

حـ / العالم الخارجـى

١٣٥	صادرات سلع وخدمات	١٢٠	واردات سلع وخدمات
٢٥	دخول استثمارات فى الخارج	٣٠	دخـول مدفوعـة للمسـتثمرين الأجانب
٣٠٠	استثمارات الأجانب فى الداخل	١٥	قروض ممنوحة لدول أجنبية
٣٥	منح وهدايا مرسـلة مـن دول صديقة (تحويلات من الخارج)	٥٠٠	استثمارات بالخارج
١٥	تحويـلات للطلبـة الأجانب فـى الـداخـل	٥٠	منـح وهدايـا لـدول صديقـة (تحويلات للخارج)
٢٤٥	**رصيد دائن** (يمثل استثمار أجنبى سـالب أو إقتراض من الخارج)	٤٠	تحويـلات للطلبـة المصرييـن فى الخارج .
٧٥٥		٧٥٥	

ميزان المدفوعات The Balance of Payment

ميزان المدفوعات هو "قائمة محاسبية تبين علاقة الدولة بالعالم الخـارجى مـن النـاحيتين الاقتصاديـة والماليـة" [١] أو هـو بيـان يسـجل الحقـوق الدوليـة للدولة ، والديون التى عليها فى مدة معينة تكون عادة سنة واحدة.

---

[١] د. عباس الشيرازى – أصول المحاسبة القومية – مرجع سابق – ص ٢٥١ .

وقد سبق أن رأينا أن حـ / العالم الخارجى يعبر أيضا عن علاقة قطاعات الاقتصاد القومى بالعالم الخارجى ، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن أحدهما لايغنى عن الآخر . ذلك أن حـ / العالم الخارجى يعبر عن وجهة نظر العالم الخارجى تجاه الدولة محل الدراسة ، كما أنه يمثل همزة الوصل بين حسابات الدخل القومى وبين ميزان المدفوعات ، بينما نجد أن ميزان المدفوعات يأخذ بوجهة نظر الدولة تجاه العالم الخارجى .

ولذلك فإن البنود التى سبق ظهورها فى الجانب المدين من حـ / العالم الخارجى ، تظهر فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، والعكس بالعكس.

ولذلك فإن الرصيد المدين فى حـ / العالم الخارجى يظهر رصيدا دائنا فى ميزان المدفوعات ...... وهكذا .

وقد يثور هنا تساؤل : ألا يعد ميزان المدفوعات مجرد تكرار لاداعى له لحساب العالم الخارجى السابق إعداده ضمن الحسابات القومية ؟.

الواقع إن ميزان المدفوعات ليس مجرد تكرار لحساب العالم الخارجى ، بل إنه يمثل إستكمالا لهذا الحساب ، ويعوض أوجه القصور التى يعانى منها وأهمها. [١]

أولا : ان حـ / العالم الخارجى يأخذ بوجهة نظر العالم أو الدول الأخرى ، وليس بوجهة نظر الاقتصاد القومى عند معالجته للعمليات الخارجية .

---

(١) المرجع السابق – ص ٢٥٠ .
– أنظر أيضا أ.محمود شوقى عطاالله – مرجع سابق ص ٣٦٩ .

ثانيا : ان حـ / العالم الخارجى لايبين لنا بالتفصيل أنواع العمليات الإقتصادية التى تحدث بين الدولة موضوع الدراسة وبين العالم الخارجى ، وأثر كل نوع من هذه العمليات على مركز الدولة بالنسبة للعالم الخارجى .

ثالثا : ان حـ / العالم الخارجى لايتضمن بيانات عن المساعدات الأجنبية والخدمات التى تمنح بدون مقابل من وإلى الدولة موضوع الدراسة .

ويتم تبويب عمليات ميزان المدفوعات فى مجموعات متجانسة على النحو التالى :-

أولا : العمليات الجارية Current Transactions أو الحساب الجارى Current Account وتتضمن العمليات التالية :

(أ) صادرات وواردات السلع المنظورة Exports and Imports of Merchandise .

(ب) صادرات وواردات الخدمات (وتسمى أحيانا صادرات وواردات غير منظورة) ، وتتضمن إنفاق السياح سواء على السلع المشتراة أو الخدمات مثل الفنادق والرحلات وخدمات النقل والمواصلات متضمنة خدمات شركات النقل البحرى والجوى ، وشركات التليفون والتلغراف، وهناك بعض المدفوعات الأخرى يتم تبويبها تحت هذا البند مثل مبالغ التأمين المحصلة من شركات تأمين أجنبية ومثل حقوق التأليف ، وحقوق العرض السينمائى ، والخدمات الهندسية ...... وغير ذلك .

(جـ) الانفاق العسكرى Military Expenditures أو المتحصلات الناجمة عن بيع المعدات الحربية للخارج ويتضمن ذلك مدفوعات الأجور عن الخدمات التى يؤديها مدنيون ، وتكلفة المواد اللازمة للمشروعات

الحربية مثل إنشاء الثكنات العسكرية أو المطارات الحربية ، وأجور الجنود المتمركزين خارج الحدود مطروحا منها المبالغ التى يرسلونها للوطن .

(د) دخل الاستثمارات Investment income المحصل من الخارج أو المدفوع للخارج وتتمثل هذه الاستثمارات عادة فى ملكية الأسهم والسندات والعقارات ولذلك فإن دخل هذه الاستثمارات يتضمن الفوائد ، والتوزيعات والأرباح المحولة من الفروع Branches والشركات التابعة Subsidiaries فى الخارج ، ويلاحظ أن أرباح الفروع تدخل ضمن دخل الاستثمارات حتى ولو لم يكن قد تم تحويلها بعد ، أما الأرباح المحتجزة فى الشركات التابعة فى الخارج فلايتم إدخالها ضمن دخل الاستثمارات[1]

(هـ) المدفوعات التحويلية Transfer Payments وتتضمن المنح والاعانات Gifts and Grants التى تعتبر إنفاقا لدافعيها ، وتحصيلا لمتلقيها ، ولان هذه المنح والاعانات لم تنتج من إنتاج سلع أو خدمات فيمكن إظهارها فى جزء مستقل داخل ميزان المدفوعات إلا أن ذلك ليس ضروريا بسبب ضآلة أهميتها النسبية بالنسبة لباقى عناصر الميزان .

وقد يتم تبويب المنح والاعانات بحسب مصادر تلقيها أو دفعها (الحكومات / الأفراد) .

ثانيا : العمليات الرأسمالية Capital Transactions

---

(1) Charles N . Henning et al ., International Financial Management op. cit , p. 41

ويتم تسجيلها فى الجزء المسمى حـ / رأس المال Capital Account ، وتتضمن هذه العمليات القروض Loans ، والاستثمارات Investments وتحويلات الاصول الرأسمالية Transfers of Capital assets والحقوق والالتزامات الأخرى كمايلى :

(أ) القروض والاستثمارات ومبالغ تسوية الديون :

ويتضمن هذا البند القروض البنكية وغير البنكية قصيرة الأجل للمشروعات والمؤسسات الأجنبية وشراء الأسهم والسندات الأجنبية (وتسمى هذه العملية الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية Portfolio investment) ، كما تتضمن شراء شركات أجنبية ، أو إنشاء فروع وشركات تابعة فى الخارج (وتسمى هذه العملية بالاستثمار المباشر Direct investment) ، كما تتضمن تحويل أصول مالية لتسوية الديون ويتم منح القروض أو القيام باستثمارات المحفظة أوالاستثمارالمباشر بغرض الحصول على عوائد تتمثل فى الفائدة interst أو التوزيعات divident ، أو الأرباح profits أو المكاسب الرأسمالية Capital gains .

ويمكن تبويب هذه العناصر فى حـ / رأس المال بعدة طرق منها :-

- الإستثمار المباشر واستثمار المحفظة .
- الاقراض والاقتراض الحكومى والخاص.

القروض طويلة وقصيرة الأجل ... وهكذا .

وأياكان التبويب المستخدم فأنه يجب فصل التدفقات طويلة الأجل عن التدفقات قصيرة الأجل لان التدفقات طويلة الأجل تتأثر أساسا بالعائد المتوقع منها ، بينما التدفقات قصيرة الأجل تحدث لعدة أسباب منها : [1]

(١) الحاجة إلى تمويل التجارة .

(٢) سحب أو نقل رأس المال بسبب الخوف من المصادرة Confiscation

(٣) المضاربة على العملات الاجنبية للاستفادة من اختلاف معدلات الفائدة .

(٤) الاستفادة من إختلاف معدلات الصرف وقيمة العملة .

(٥) الحاجة إلى تسوية الديون Need to settle debts .

وعلى وجه العموم فإن التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل تتضمن شراء الأسهم والسندات الأجنبية وشراء الشركات الأجنبية ، وانشاء الفروع والشركات التابعة فى الخارج ، وتعتبر تحركات رأس المال طويلة الأجل ، اذا كانت فترة استحقاق القروض أو الاستثمار تزيد عن سنة ، أو تكون لفترة غير محدودة ، كما أن وزارة التجارة الأمريكية تفرق بين استثمارات المحفظة والاستثمار المباشر بمعيار نسبة الاستثمار فى حقوق الملكية ، فإذا كانت هذه النسبة ١٠٪ فأكثر يعتبر الاستثمار استثمارا مباشرا ، وأقل من ذلك يعتبر الاستثمار استثمارا فى المحفظة .

(1) Ibid, p.42.

(ب) تدفقات رأس المال قصيرة الأجل غيرالسائلة
Short - Term Nonliquid Flows

وتتضمن القروض البنكية ومايماثلها من تدفقات مالية قصيرة الأجل يصعب تحويلها إلى نقد بسرعة دون خسائر . وتتم هذه التدفقات بدافع الرغبة فى تحقيق عائد أعلى أو لان الفرص البديلة لإقراضها محليا تكون أقل نسبيا .

(جـ) حقوق السحب الخاصة [١] Special Drawing Rights (SDRs)

فى الستينيات من القرن الحالى لاحظت السلطات النقدية أن الزيادة فى أرصدة الذهب، وبالتالى نمو الاحتياطيات النقدية العالمية ، أقل من أن تواجه الزيادة فى معدلات التجارة الدولية . فبينما كانت التجارة الدولية تزداد بمعدل نمو يبلغ ٨٪ سنويا ،فإن إنتاج الذهب لم يكن يزيد عن ٥, ١٪سنويا .

وقد عارض معظم الاقتصاديين زيادة سعر الذهب وهى الزيادة التى كان من شأنها أن تؤدى إلى زيادة قيمة الذهب المحتفظ به ، وقد استندت معارضتهم على منطق مؤداه أن هذه الزيادة فى سعرالذهب سوف تستفيد منها فقط الدول الثلاث الاكثر إنتاجا للذهب وهى جنوب أفريقيا والاتحاد السوفيتى، وكندا ، كما أن هذه الزيادة سوف تزيد من امكانيات حدوث تضخم لان البنوك المركزية سوف تستغل زيادة قيمة الذهب لديها فى إصدار وخلق المزيد من النقود كما أن الولايات المتحدة كانت ترى أن ذلك سوف يزيد من الدور الذى يلعبه الذهب فى النظام النقدى العالمى ، فى الوقت الذى كانت تسعى فيه لتقليل هذا الدور .

---

(1) Ibid., pp.120 FF .

وبذلك ظهرت الحاجة إلى خلق شكل جديد من الاصول الاحتياطية الدولية من خلال إتفاقية صندوق النقد الدولى ، هذا الشكل الجديد هو حقوق السحب الخاصة .

وحقوق السحب الخاصة هى فى الواقع "ذهب ورقى" paper gold ، ذلك أن قيمتها كانت مضمونة بالذهب ، وقد تم خلقها من خلال مؤسسة دولية هى صندوق النقد الدولى ، وتم توزيعها فى يناير عام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ لتعطى البنوك المركزية أصل إحتياطى قيمته الإجمالية ١٠ بليون دولار تضاف للاحتياطيات الدولية ، ولايتم تبادل حقوق السحب الخاصة إلا بين البنوك المركزية فقط ، ولذلك فإن حقوق السحب الخاصة هى أحد أشكال النقود ، كما أنها تمثل توزيعا للقوى الشرائية بواسطة سلطة مركزية (هى صندوق النقد الدولى) على الدول الأعضاء وتمثل وسيلة من وسائل تسوية الديون بين البنوك المركزية .

ثالثا : حساب عمليات الذهب [١] ويطلق عليه أيضا ميزان الذهب أو صافى عمليات الذهب ، ويعبر هذا الحساب عماتم دفعه أو تحصيله سدادا لرصيد الحساب الجارى .

وتكون هذه الحسابات الثلاثة فى مجموعها ميزان المدفوعات .

العلاقة بين ميزان المدفوعات وحسابات الدخل القومى :-

رأينا أن الجزء الأول من ميزان المدفوعات - وهو الحساب الجارى - يبين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، وهذا الجزء هو نفسه

---

[١] د. عباس الشيرازى - المرجع السابق - ص ٢٥٥ .

بند صافى الصادرات الذى يظهر ضمن حـ / الإنتاج ، ويمثل بالتالى جزءا من قيمة الناتج القومى الإجمالى .

وعلى الرغم من أننا نتوقع أن يكون رقم صافى الصادرات الظاهر فى حـ / الانتاج ، هو نفس الرقم الظاهر فى ميزان المدفوعات لنفس البند ، إلا إن ذلك نادرا مايحدث بسبب الإجراءات المستخدمة لاستكمال البيانات المتعلقة باحصائيات ميزان المدفوعات واستخدام التقريب فى العناصر، فضلا عن إختلاف توقيت جمع البيانات ، والفترة التى تغطيها هذه البيانات ، كما أن بعض بنود ميزان المدفوعات تكون عرضة لحدوث أخطاء جوهرية يرجع أغلبها إلى اختلاف مصادر الحصول على البيانات ، واختلاف طريقة الحساب ولعل هذا هو السبب فى وجود بند فى ميزان المدفوعات يسمى " السهو الخطأ " Errors and omissions ويظهر ميزان المدفوعات بأقسامه المتعددة على النحو التالى :-

ميزان المدفوعات – هـ / العمليات الجارية

(١)	واردات السلع (المنظورة)	(١)	صادرات السلع المنظورة
(٢)	واردات غير منظورة	(٢)	صادرات غير منظورة
	– سياحة		– سياحة
	– نقل ومواصلات		– نقل ومواصلات
	– تأمين		– تأمين
	– حقوق التأليف والافلام السينمائية		– حقوق التأليف والنشر والافلام السينمائية
	– الملاحة		– الملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس
	– دخل الاستثمارات المدفوع للخارج		– دخول استثمارات محصلة من الخارج
	• فوائد		• فوائد
	• أرباح		• أرباح
	• توزيعات		• توزيعات
	– المصروفات الحكومية		– متحصلات حكومية
(٣)	تحويلات مدفوعة	(٣)	تحويلات محصلة
	– منح واعانات حكومية		– حكومية
	– منح واعانات خاصة		– خاصة
(٤)	مدفوعات أخرى	(٤)	متحصلات أخرى
xx	رصيد يمثل فائض الحساب الجارى	xx	رصيد يمثل عجز الحساب الجارى
xx		xx	

[تابع ميزان المدفوعات]

هـ / رأس المال (أو حـ / العمليات الرأسمالية)

(١)	**عمليات رأسمالية قصيرة الأجل** (أ) زيادة فى العملات الأجنبية لدى الدولة (ب) زيادة فى ممتلكات المقيمين من الأصول المتداولة الاجنبية (جـ) زيادة فى مديونية الأجانب تجاه المقيمين	(١)	**عمليات رأسمالية قصيرة الأجل** (أ) نقص فى العملات الأجنبية لدى الدولة (ب) نقص فى ممتلكات المقيمين من الأصول المتداولة الأجنبية (جـ) نقص مديونية الأجانب تجاه المقيمين
(٢)	**عمليات رأسمالية طويلة الأجل** (أ) منح واردة من الخارج (ب) تعويضات (جـ) تسديدات الالتزامات جنبية (د) زيادة فى ممتلكات المقيمين من الأصول الثابتة الأجنبية (هـ) زيادة فى المديونية طويلة الأجل للأجانب تجاه المقيمين	(٢)	**عمليات رأسمالية طويلة الأجل** (أ) منح إلى دول العالم الخارجي (ب) تعويضات (جـ) متحصلات قروض أجنبية وتسهيلات ائتمانية (د) نقص فى ممتلكات المقيمين من الاصول الثابتة الأجنبية (هـ) نقص فى المديونية طويلة الأجل للأجانب تجاه المقيمين
×	صافى المعاملات الرأسمالية (فائض)	×	صافى المعاملات الرأسمالية (عجز)
××		××	

إجمالى الفائض (العجز) فى ميزان المدفوعات :

فائض (عجز) الحساب الجارى ± فائض (عجز) حـ / العمليات الرأسمالية.

ويتم مقابلة الفائض (أوالعجز) فى ميزان المدفوعات عن طريق :-

- صافى الأرصدة الأجنبية ، حسابات غير المقيمين للبنوك

- حسابات غير المقيمين والالتزامات الأخرى ، مركز صندوق النقد الدولى .

ومعنى ذلك ان ميزان المدفوعات متوازن دائما من الناحية المحاسبية ، فالفائض الإجمالى ، أو العجز الإجمالى يتم مواجهته فى النهاية بالتغيرات التى تجرى فى الأرصدة الأجنبية وحسابات غير المقيمين والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولى .

ولعله تجدر الإشارة فى نهاية هذه الجزئية إلى الإختلاف بين ميزان المدفوعات كما قدمنا له وبين ميزانية النقد الأجنبى التى تمثل فى واقع الأمر تقديرات بالحقوق والديون الدولية التى للدولة أو عليها خلال سنة قادمة ويتمثل هيكل ميزانية النقد الأجنبى فيمايلى :-

الاستخدامات		الموارد	
×	المدفوعات غير المنظورة	×	المتحصلات المنظورة
×	الالتزامات الأخرى	×	المتحصلات غير المنظورة
×	جملة المدفوعات الجارية	×	جملة الموارد الجارية
×	الصافى المتاح للاستيراد السلعى		
××		××	

ويوجه الصافى المتاح للاستيراد السلعى حسب الأولويات التى يراها المخطط القومى ، أو تقتضيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ويمكن أن تكون هذه الاولويات كمايلى :-

١- دفعات مقدمة لاستيراد سلع وسيطة ، سلع استهلاكية .

٢- مبالغ لازمة لاستيراد سلع إستثمارية .

٣- سلع يمكن استيرادها على تسهيلات مصرفية .

ويمكن إيضاح الإختلاف بين ميزان المدفوعات ، ميزانية النقد الأجنبى فى الفروق الجوهرية التالية :-

١- ميزان المدفوعات قائمة تعد فى نهاية السنة (على أساس فعلى) ، بينما ميزانية النقد الاجنبى قائمة تقديرية لفترة قادمة .

٢- ميزان المدفوعات أكثر عمومية وشمولا حيث يوضح اجمالى الفائض أوالعجز فى حجم المدفوعات الدولية التى للدولة أو عليها ، بينما ميزانية النقد الأجنبى تقتصر على البنود التى توضح صافى الإستيراد السلعى.

٣- يتم مقابلة العجز فى ميزانية النقد الأجنبى من خلال السحب على الأرصدة الحرة أو التسهيلات المصرفية ، أو القروض النقدية السائلة أو اتفاقيات الدفع ....الخ .

وهوما يختلف عن المعالجة فيما يتعلق بميزان المدفوعات والسابق الإشارة اليها ورغم ذلك فإن ميزانية النقد الأجنبى هى أداة مكملة لميزان المدفوعات ، حيث يعتبر ميزان المدفوعات البيان الذى تسمح مقارنته بمتابعة تنفيذ ميزانية النقد الأجنبى .

الفصل الخامس

جداول المدخلات والمخرجات

Inputs - Outputs Tables

تمثل جداول المدخلات والمخرجات جزءا مكملا لنظام الحسابات القومية داخل إطار المحاسبة القومية . ذلك أنه بينما تتعلق الحسابات القومية - كما سبق ودرسناها - بالاجماليات القومية أو بالتدفقات الإجمالية للناتج النهائى وتولد الدخل والانفاق النهائى ، فإن هناك عددا كبيرا من التدفقات التفصيلية للسلع والخدمات والعلاقات الداخلية التى يتطلب الأمر دراستها ، وبالتالى فإن جداول المدخلات والمخرجات تمدنا بإطار نستطيع أن نرى من خلاله الصورة التفصيلية للعلاقات الصناعية أو الفنية فى العملية الانتاجية .

ويمكن إعتبار الاقتصادى الفرنسى فرنسواكيزناى Francois Quesney هو أول من أشار إلى جداول المدخلات والمخرجات عندما نشر محاولته الرائدة فى كتابه " الجدول الاقتصادى " Tableau Economique فى القرن الثامن عشر (فى عام ١٧٦٠) (*) والذىأوضح فيه العلاقات الصناعية التشابكية فى إطار التدفق الدائرى Circular Flow ومفاهيم التوازن العام General Equilibrium Concepts ، كما لايمكن تجاهل نموذج التوازن العام الذى وضعه أنطوان أو جست والراس Antoine August walras عام ١٨٧٤ وأوضح فيه التشابك الداخلى والاعتماد المتبادل بين القطاعات الصناعية .

على أن مايعيب محاولات كل من كيزناى ووالراس هو عدم قابليتها للتطبيق العملى رغم صحتها من الناحية النظرية . ولذلك فإنه يمكن القول بأن الاقتصادى الأمريكى واسيلى ليونتيف Wassily W.Leontief هو أول من وضع جداول المدخلات والمخرجات موضع التطبيق العملى ، حين قدم فى عام ١٩٢٠ جدول المدخلات والمخرجات فى الاقتصاد الأمريكى ويعرض

(*) أنظر ص ٣١ من هذا الكتاب .

فيه للعلاقات المتداخلة بين القطاعات الصناعية والتجارية فى نظام الأقتصاد الأمريكى [١] ويتلخص جدول ليونتيف فى فكرة بسيطة وصحيحة فى آن واحد، وهى أن مخرجات كل صناعة تعتبر إما مدخلات لصناعات أخرى أو للإستهلاك العام النهائى ولذلك يبين هذا الجدول المدخلات والمخرجات فى نفس الوقت ، ويشبه ذلك إلى حد كبير نظرية القيد المزدوج فى المحاسبة ، كما يجب ملاحظة أن أى تغيير فى المخرجات (أو فى الانتاج) لسلعة معينة أو لقطاع معين لابد أن يؤدى إلى تغيير فى انتاج السلع الأخرى أو القطاعات الأخرى (أى فى المدخلات) .

كما أن جدول المدخلات والمخرجات يشبه إلى حد كبير مصفوفة الحسابات القومية التى سبق أن عرضنا لها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

وعندما وضع ليونتيف جدوله عن الاقتصاد الامريكى ، كان ذلك قائما على مجموعة من الإفتراضات هى :

١- وجود تقسيم قطاعى واضح داخل الاقتصاد القومى .
٢- ان جميع البيانات داخل الجدول تتعلق بفترة زمنية محددة (سنة).
٣- وجود نظام اقتصادى مغلق وسوق حرة .
٤- ان التوازن يتم عندما تتساوى المخرجات مع المدخلات وتغير المخزون .
٥- ان نسب المعاملات الفنية تكون ثابتة .

---

(١) د.سمير بباوى فهمى – بحوث العمليات فى الادارة والمحاسبة – المركز الدولى للعلوم الادارية – ١٩٧٨ – ص ١١٩ .

على أن هذه الإفتراضات تم تجاوزها - كلها أو بعضها - فى النماذج الحديثة التى أسقطت نرض الاقتصاد المغلق وأدخلت الصادرات والواردات فى بناء النموذج بالشكل الذى يوضح مدى إعتماد الصناعات المحلية على الواردات ، ومدى إتجاه جزء من الناتج النهائى إلى الخارج فى شكل صادرات، مما ساهم فى اجراء الدراسات التخطيطية والتحليلية للاقتصاد القومى ، بالاضافة إلى امكانية التنبؤ بهذه المؤشرات بمعلومية العلاقة بين المؤشرات المختلفة فى جدول المدخلات والمخرجات .

وتعتبر مصر أول دولة عربية تقوم بإعداد جداول المدخلات والمخرجات ، حيث بدأت التجربة المصرية فى إعداد جداول المدخلات والمخرجات منذ عام ١٩٥٤ . [١]

ومن أهم المشاكل المثارة فى تكوين وإعداد جداول المدخلات والمخرجات ، مشكلة تقويم العناصر داخل الجدول ، وهل يتم قياسها على أساس عينى أو كمى Quantitative Basis أى بإستخدام وحدات مادية Physical units ، أم على أساس قيمى أو نقدى Monetary Basis أى بإستخدام وحدات النقود .

يرى البعض [٢] أن الأساس فى حسابات المستخدم / المنتج (أى المدخلات والمخرجات) هو فى العلاقات الكمية وليس فى العلاقات المالية ، وتسمى المصفوفات التى تقوم على أساس القياس العينى بالموازين السلعية والتى لاتعدو أن تكون إحصاءات عن المدخلات والمخرجات من السلع

---

(١) أنظر فى تفاصيل التجربة المصرية لاعداد جداول المدخلات والمخرجات :
- د.حازم يس - مرجع سابق - ص ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٢) د . عباس الشيرازى - أصول المحاسبة القومية - مرجع سابق - ص ٣٦٦ : ٣٦٧

والخدمات المختلفة التى تكون محلا للنشاط الإنتاجى فى اقتصاد معين على أن استخدام الموازين السلعية قاصر على عدد من السلع الاستراتيجية التى تنال أهمية خاصة لدى المخطط القومى . كما أن استخدام القياس العينى أو الكمى قد يكون مستحيلا لانه لاتوجد وسيلة لجمع وحدات كمية غير متجانسة Heterogeneous Units ، وعلى سبيل المثال فاننا نجد أن إنتاج طن واحد من إحدى السلع الاقتصادية ، يتطلب عددا من المواد التى قد يكون بعضها فى شكل سائل ، وبعضها يقاس بالحجم ، أو بالطول والعرض ... الخ من مختلف أنواع المقاييس التى يصعب جمعها معا لاختلاف وحدات قياسها إختلافا بينا ، ويستحيل معه بالتالى التعبير عنها فى صورة معاملات فنية Technical Coefficient ولذلك فإنه يتم إستخدام وحدة النقود للتعبير عن المدخلات والمخرجات لان ذلك يمكننا من إجراء العمليات الحسابية المختلفة على عناصر المصفوفات ، كما أنه يعتبر أيضا أساسا عمليا ، وذلك لان الاحصاءات المتوافرة والتى يتعين علينا الإعتماد عليها فى تركيب حسابات المدخلات والمخرجات هى إحصاءات مالية وليست عينية كما أن الوحدات النقدية المستخدمة فى عملية القياس يجب أن تفسر على أنها مجرد أوزان للعلاقات الإنتاجية لا أكثر ولا أقل .

ولكى نتفهم كيفية تركيب جداول المدخلات والمخرجات ، دعنا نفترض أن لدينا ثلاثة قطاعات فقط هى الصناعة والزراعة والخدمات ، ويوضح الجدول التالى ويسمى " جدول العمليات " العلاقات بين هذه القطاعات بالأرقام الإفتراضية التالية :-

المخرجات / المدخلات	المخرجات الوسيطة أو (الناتج الوسيط)			الطلب أو الاستهلاك النهائى	إجمالى المخرجات
	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع الخدمات		
مدخلات وسيطة					
قطاع الصناعة	٦٠	٤٠	٤٠	٦٠	٢٠٠
قطاع الزراعة	٤٠	٤٠	٢٠	١٠٠	٢٠٠
قطاع الخدمات	٢٠	٢٠	١٠	٥٠	١٠٠
إجمالى المدخلات الوسيطة	١٢٠	١٠٠	٧٠	–	–
القيمة المضافة	٨٠	١٠٠	٣٠	٢١٠	–
اجمالى المدخلات	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	–	٥٠٠

ويلاحظ من بيانات هذا الجدول انه يمكن تحليل المخرجات كمايلى :-

* ان إجمالى مخرجات قطاع الصناعة ٢٠٠ وحدة موزعة كمايلى :-
  - ٦٠ وحدة أعيد استخدامها داخل القطاع نفسه .
  - ٤٠ وحدة أستخدمت فى قطاع الزراعة
  - ٤٠ وحدة أستخدمت فى قطاع الخدمات .
  - ٦٠ وحدة تم إستهلاكها نهائيا [إما بواسطة قطاع الأفراد أو القطاع الحكومى كإنفاق استهلاكى ، أو صدرت للخارج (صادرات) ، أو أضيفت للمخزون كإنفاق استثمارى] .
* إن إجمالى مخرجات قطاع الزراعة كانت ٢٠٠ وحدة موزعة كمايلى :-
  - ٤٠ وحدة أستخدمت فى قطاع الصناعة .
  - ٤٠ وحدة اعيد إستخدامها فى نفس القطاع الزراعى .
  - ٢٠ وحدة استخدمت فى قطاع الخدمات .

١٠٠ وحدة تمثل الاستهلاك النهائى من مخرجات القطاع .

* أما اجمالى مخرجات قطاع الخدمات فهى ١٠٠ وحدة موزعة كمايلى:

٢٠ وحدات أستخدمت فى قطاع الصناعة .

٢٠ وحدات أستخدمت فى قطاع الزراعة .

١٠ وحدات أعيد استخدامها فى نفس قطاع الخدمات .

٥٠ وحدة تمثـل الاستهلاك أو الطلب النهائى على مخرجات قطاع الخدمات .

كما يمكن تحليل المدخلات على النحو التالى :

* ان اجمالى مدخلات قطاع الصناعة ٢٠٠ وحدة يمكن تحليلها كمايلى :

كما رأينا كان انتاج قطاع الصناعة الاجمالى ٢٠٠ وحدة حصـل عليها كمايلى :-

٦٠ وحدة من نفس القطاع ، ٤٠ وحدة من قطاع الزراعة ، ٢٠ وحدة من قطاع الخدمات . وقد بلغت القيمة المضافة للقطاع ٨٠ وحدة .

* وبنفس الطريقة يمكن تحليل مدخلات كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات .

ومن الجدول السابق يتضح مدى التشابك والتداخل والاعتماد المتبادل بين القطاعات ويترتب على ذلك أن الزيادة فى الطلب أو الاستهلاك النهائى لأى قطاع من هذه القطاعات سوف يترتب عليه بالتبعية مايلى :-

• أثر مباشر Direct effect يتمثل فى : -

- زيادة اجمالى مخرجات القطاع بنفس القيمة .
- زيادة اجمالى مدخلات القطاع بنفس القيمة .

• **أثر غير مباشر : indirect effect يتمثل فى زيادة طلب القطاع على المدخلات المطلوبة من باقى القطاعات ، مما يؤدى بدوره إلى الزيادة فى باقى مكونات المصفوفة .**

وبناءا على ماسبق فإنه يمكن من خلال علاقات التشابك والتداخل السابق إيضاحها التنبؤ مقدما بما يحتاجه كل قطاع من مدخلات القطاعات الأخرى إذا زاد الطلب على مخرجات هذا القطاع ، وهو مايفيد فى وضع الخطط الإقتصادية القومية .

ولكى يتم ذلك فإننا نقوم باجراء الخطوات التالية [(١)] :-

أولا : إيجاد مصفوفة المعاملات الفنية أو مصفوفة النسب الفنية Matrix of Technical Coefficients .

ويتم تكوينها من جدول العمليات السابق من خلال مربع المدخلات والمخرجات الوسيطة وذلك بقسمة كل رقم على اجمالى مدخلات القطاع كمايلى :-

	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع الخدمات
قطاع الصناعة	٦٠ / ٢٠٠	٤٠ / ٢٠٠	٤٠ / ١٠٠
قطاع الزراعة	٤٠ / ٢٠٠	٤٠ / ٢٠٠	٢٠ / ١٠٠
قطاع الخدمات	٢٠ / ٢٠٠	٢٠ / ٢٠٠	١٠ / ١٠٠

---

(١) يفترض أن القارئ لديه فكرة عامة عن قواعد المحددات والمصفوفات ، وعموما يمكن الرجوع إلى المراجع التالية على سبيل المثال لا الحصر :-

(أ) د.عادل عبد المجيد عز – مقدمة فى الرياضة البحته للتجاريين – دار النهضة العربية – الفصل الثانى – ص ٢٤٨ – ص ٢٦٢ .

(ب) د.سمير بباوى فهمى – بحوث العمليات فى المحاسبة والادارة – مرجع سابق – ص ٧٣ – ص ١٣٤ .

$$= \begin{bmatrix} ٠,٤ & ٠,٢ & ٠,٣ \\ ٠,٢ & ٠,٢ & ٠,٢ \\ ٠,١ & ٠,١ & ٠,١ \end{bmatrix}$$

ثانيا : ايجاد مصفوفة ليونتيف Leontief matrix

وقد سميت كذلك نسبة الى الاقتصادى الأمريكى واسيلى ليونتيف ، كما تسمى أيضا مصفوفة الاحتياجات المباشرة Direct requirements وهى عبارة عن : مصفوفة الوحدة – مصفوفة المعاملات الفنية .

ومصفوفة الوحدة هى تلك المصفوفة التى تتكون من نفس عدد الأعمدة والصفوف التى تتكون منها مصفوفة المعاملات الفنية ، ولكنها تتميز بأن قطرها الرئيسى تكون كل أرقامه واحد صحيح وباقى الأرقام فيها صفر .

∴ مصفوفة ليونتيف =

$$\begin{bmatrix} ٠,٤ & ٠,٢ & ٠,٣ \\ ٠,٢ & ٠,٢ & ٠,٢ \\ ٠,١ & ٠,١ & ٠,١ \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} ٠ & ٠ & ١ \\ ٠ & ١ & ٠ \\ ١ & ٠ & ٠ \end{bmatrix}$$

مصفوفة الاحتياجات المباشرة(مصفوفة ليونتيف)

$$\begin{bmatrix} -٠,٤ & -٠,٢ & ٠,٧ \\ -٠,٢ & ٠,٨ & -٠,٢ \\ ٠,٩ & -٠,١ & -٠,١ \end{bmatrix}$$

ثالثا : إيجاد مصفوفة الاحتياجات الكلية :

وللوصول إليها يتم اتباع الخطوات التالية :

(أ) ايجاد مقلوب مصفوفة ليونتيف بجعل صفوفها أعمدة وأعمدتها صفوفا كمايلى:

-٠,١	-٠,٢	٠,٧
-٠,١	٠,٨	-٠,٢
٠,٩	-٠,٢	-٠,٤

(ب) ايجاد مصفوفـة المحيددات : ومحيددات أى عنصـر هـى أرقـام المحـدد الصغير الناتج بعد إستبعاد الصف والعمود الذى يقع فيهما العنصر.

وبتطبيق ذلك على مقلوب مصفوفة ليونتيف السابقة نجد مصفوفة المحيددات كمايلى :

أ٣١ محيدد -٠,١	أ٢١ محيدد -٠,٢	أ١١ محيدد ٠,٧
٠,٨ -٠,٢ -٠,٢ -٠,٤	-٠,١ -٠,٢ ٠,٩ -٠,٤	-٠,١ ٠,٨ ٠,٩ -٠,٢
أ٣٢ محيدد -٠,١	أ٢٢ محيدد ٠,٨	أ١٢ محيدد -٠,٢
-٠,٢ ٠,٧ -٠,٢ -٠,٤	-٠,١ ٠,٧ ٠,٩ -٠,٤	-٠,١ -٠,٢ ٠,٩ -٠,٢
أ٣٣ محيدد ٠,٩	أ٢٣ محيدد -٠,٢	أ١٣ محيدد -٠,٤
-٠,٢ ٠,٧ ٠,٨ -٠,٢	-٠,١ ٠,٧ -٠,١ -٠,٢	-٠,١ -٠,٢ -٠,١ ٠,٨

ويتم قيمة ايجاد قيمة كل محيدد بضرب أرقام القطر الرئيـس ثم طـرح نـاتج ضرب القطر الفرعى كمايلى :

أ١١ محيدد ٠,٧ = (٠,٨ × ٠,٩) - (- ٠,٢ × - ٠,١) = ٠,٧

أ ٢١ محيدد -٠,٢ = (- ٠,٢ × ٠,٩) - (- ٠,١ × - ٠,٤) = - ٠,٢٢

أ ٣١ محيدد -٠,٣ = (-٠,٢ × -٠,٢) - (- ٠,٤ × ٠,٨) = ٠,٣٦

أ ١٢ محيدد -٠,٢ = (-٠,٢ × ٠,٩) - (- ٠,٢ × - ٠,١) = -٠,٢

أ ٢٢ محيدد ٠,٨ = (٠,٧ × ٠,٩) - (- ٠,٤ × - ٠,١) = ٠,٥٩

أ ٣٢ محيدد -٠,١ = (٠,٧ × -٠,٢) - (- ٠,٤ × - ٠,٢) = - ٠,٢٢

أ ١٣ محيدد -٠,٤ = (-٠,٢ × -٠,١) - (٠,٨ × - ٠,١) = ٠,١

أ ٢٣ محيدد -٠,٢ = (٠,٧ × -٠,١) - (- ٠,٢ × - ٠,١) = -٠,٠٩

أ ٣٣ محيدد ٠,٩ = (٠,٧ × ٠,٨) - (- ٠,٢ × - ٠,٢) = ٠,٥٢

وتبدو مصفوفة المحيددات فى شكلها النهائى كمايلى :-

٠,٣٦	-٠,٢٢	٠,٧
-٠,٢٢	٠,٥٩	-٠,٢٠
٠,٥٢	-٠,٠٩	٠,١

(جـ) أيجاد مصفوفة المرافقات .

ومرافق أى عنصر هو المحدد الناتج بعد استبعاد الصف والعمود ومضروبا فى (-١) ومرفوعا لأس ترتيب الصف + ترتيب العمود .

أى المرافق = محيدد العنصر × $(-١)^{ص + ع}$

حيث : ص ترمز لرقم الصف ، ع ترمز لرقم العمود

ومعنى ذلك انه اذا كان مجموع الصف والعمود زوجيا يكـون المرافـق هو نفسه المحيدد مسبوقا باشارة موجبه ، أما إذا كان مجمـوع رقمـى الصـف والعمود فرديا يكون المرافق هو المحيدد مسبوقا بإشارة سالبة .

وعلـى سـبيل المثـال فـإن المرافقـات تظهـر كمـايلى للصـف الأول مـن مصفوفة المحيددات :

أ ١١   ٠,٧ × (-١)

$$\text{أ}_{١١} \quad ٠,٧ \times (-١)^{١+١} = ٠,٧$$

$$\text{أ}_{٢١} \quad -٠,٢٢ \quad (-١)^{٢+١} = ٠,٢٢$$

$$\text{أ}_{٣١} \quad ٠,٣٦ \quad (-١)^{٣+١} = ٠,٣٦$$

وهكذا لباقى العناصر وبالتالى تظهر مصفوفة المرافقات كمايلى :

$$\begin{bmatrix} ٠,٣٦ & ٠,٢٢ & ٠,٧٠ \\ ٠,٢٢ & ٠,٥٩ & ٠,٢٠ \\ ٠,٥٢ & ٠,٠٩ & ٠,١٠ \end{bmatrix}$$

ويمكن لتبسيط الأمور فقط أن نقول أن مصفوفة المرافقـات هـى نفسـها مصفوفة المحيددات بعد استبعاد الاشارات السالبة .

(د) إيجـاد قيمـة محـدد مصفوفـة ليونتيـف (مصفوفـة الاحتياجـات المباشـرة)

ويمكن ايجاد قيمة محدد المصفوفة بعدة طرق منها :

* ضرب أى صف مـن صفـوف مصفوفـة الاحتياجـات المباشـرة فـى العمـود المقابل له من مصفوفة المرافقات (أو العكس) ثم جمع الناتج كمايلى :

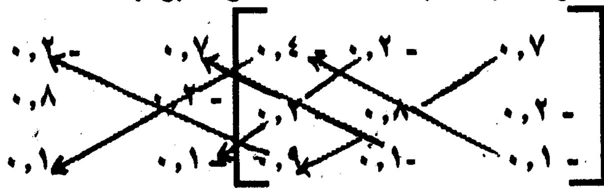
العمود الأول من مصفوفة ليونتيف × الصف الأول من مصفوفة المرافقات .

٠,٧ × ٠,٧ = ٠,٤٩

- ٠,٢ × ٠,٢٢ = - ٠,٠٤٤

- ٠,١ × ٠,٣٦ = - ٠,٠٣٦ ٠,٤١

* طريقة أخرى لايجاد قيمة المحدد لمصفوفة ليونتيف :-



قيمة المحدد = [(٠,٧ × ٠,٨ × ٠,٩) + (- ٠,٢ × - ٠,٢ × - ٠,١)]

+ (- ٠,٤ × - ٠,٢ × - ٠,١)]-[(- ٠,١ × ٠,٨ × - ٠,٤)

+ (- ٠,١ × - ٠,٢ × ٠,٧) + (٠,٩ × - ٠,٢ × - ٠٢.)]

= [٠,٥٠٤ + (- ٠,٠٠٤) + (-٠,٠٠٨)]

- [٠,٠٣٢ + ٠,٠١٤ + ٠,٠٣٦)]

= ٠,٤٩٢ - ٠,٠٨٢ = ٠,٤١

(هـ) يتم ايجاد مصفوفة الاحتياجات الكلية عن طريق قسمة عناصر مصفوفة المرافقات على قيمة محدد مصفوفة الاحتياجات المباشرة كمايلى :

$$\text{مصفوفة الاحتياجات الكلية} = \frac{1}{٠.٤١}\begin{bmatrix} ٠,٧٠ & ٠,٢٢ & ٠,٣٦ \\ ٠,٢٠ & ٠,٥٩ & ٠,٢٢ \\ ٠,١٠ & ٠,٠٩ & ٠,٥٢ \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} \frac{٠,٣٦}{٠,٤١} & \frac{٠,٢٢}{٠,٤١} & \frac{٠,٧٠}{٠,٤١} \\ \frac{٠,٢٢}{٠,٤١} & \frac{٠,٥٩}{٠,٤١} & \frac{٠,٢٠}{٠,٤١} \\ \frac{٠,٥٢}{٠,٤١} & \frac{٠,٠٩}{٠,٤١} & \frac{٠,١٠}{٠,٤١} \end{bmatrix} =$$

رابعا : يتم إستخدام مصفوفة الاحتياجات الكلية فى تحديد والتنبؤ بالاحتياجات الكلية بمعلومية الطلب النهائى لكل قطاع .

أى أن الاحتياجات الكلية = مصفوفة الاحتياجات الكلية × عمود الطلب النهائى

فى مثالنا السابق نجد أن الطلب النهائى كان

$$\begin{bmatrix} ٦٠ \\ ١٠٠ \\ ٥٠ \end{bmatrix}$$

على التوالى وبذلك نستطيع ايجاد إجمالى المدخلات (الاحتياجات الكلية) اللازمة لتحقيق هذا الطلب كمايلى :-

لقطاع الصناعة

لقطاع الزراعة

لقطاع الخدمات

$$\begin{bmatrix} ٥٠ \times \frac{٠,٣٦}{٠,٤١} + ١٠٠ \times \frac{٠,٢٢}{٠,٤١} + ٦٠ \times \frac{٠,٧٠}{٠,٤١} \\ ٥٠ \times \frac{٠,٢٢}{٠,٤١} + ١٠٠ \times \frac{٠,٥٩}{٠,٤١} + ٦٠ \times \frac{٠,٢٠}{٠,٤١} \\ ٥٠ \times \frac{٠,٥٢}{٠,٤١} + ١٠٠ \times \frac{٠,٠٩}{٠,٤١} + ٦٠ \times \frac{٠,١٠}{٠,٤١} \end{bmatrix}$$

ق. الصناعة = ١٠٢,٤ + ٥٣,٦ + ٤٤ = ٢٠٠

ق. الزراعة = ٢٩,٠ + ١٤٤ + ٢٧ = ٢٠٠

ق. الخدمات = ١٥ + ٢٢ + ٦٣ = ١٠٠

وهكذا نرى صحة التطبيق ، مما يعنى إمكانية إستخدام هذه الطريقة فى التنبؤ بإجمالى المدخلات اللازمة لكل قطاع حتى يتم تلبيه إحتياجات الطلب النهائى المخططة . فإذا افترضنا أن المخطط القومى يسعى لتوفير كمية الطلب النهائى التالية للقطاعات الثلاثة على التوالى :-

٢٥٠ ، ٣٠٠ ، ١٥٠ فما هى إجمالى المدخلات اللازمة ؟

اجمالى المدخلات اللازمة = مصفوفة الاحتياجات الكلية × عمود الطلب

لقطاع الصناعة: ٢٥٠ × (٠,٧٠ / ٠,٤١) + ٣٠٠ × (٠,٢٢ / ٠,٤١) + ١٥٠ × (٠,٣٦ / ٠,٤١)

لقطاع الزراعة: ٢٥٠ × (٠,٢٠ / ٠,٤١) + ٣٠٠ × (٠,٥٩ / ٠,٤١) + ١٥٠ × (٠,٢٢ / ٠,٤١)

لقطاع الخدمات: ٢٥٠ × (٠,١٠ / ٠,٤١) + ٣٠٠ × (٠,٠٩ / ٠,٤١) + ١٥٠ × (٠,٥٢ / ٠,٤١)

∴ اجمالى المدخلات لكل قطاع

ق . الصناعة = ٤٢٧ + ١٦١ + ١٣٢ = ٧٢٠

ق . الزراعة = ١٢٢ + ٤٣٢ + ٨١ = ٦٣٤

ق . الخدمات = ٦١ + ٦٦ + ١٩٠ = ٣١٧

اجمالى المدخلات (والمخرجات) ١٦٧١

ويمكن بالتالى بإعداد جدول المدخلات والمخرجات واستنتاج العلاقات الداخلية بين القطاعات باستخدام مصفوفة المعاملات الفنيـة السـابق تحديدها ، وذلك كمايلى :-

(أ) يتم ايجاد المدخلات الوسيطة عن طريق ضرب

مصفوفة المعاملات الفنية × اجمالى المدخلات

$$\begin{bmatrix} ٠,٣ & ٠,٢ & ٠,٤ \\ ٠,٢ & ٠,٢ & ٠,٢ \\ ٠,١ & ٠,١ & ٠,١ \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} ٧٢٠ \\ ٦٣٤ \\ ٣١٧ \end{bmatrix}$$

مصفوفة المدخلات الوسيطة =

$$\begin{bmatrix} ٧٢٠ \times ٠,٣ & ٦٣٤ \times ٠,٢ & ٣١٧ \times ٠,٤ \\ ٧٢٠ \times ٠,٢ & ٦٣٤ \times ٠,٢ & ٣١٧ \times ٠,٢ \\ ٧٢٠ \times ٠,١ & ٦٣٤ \times ٠,١ & ٣١٧ \times ٠,١ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} ٢١٦ & ١٢٧ & ١٢٧ \\ ١٤٤ & ١٢٧ & ٦٣ \\ ٧٢ & ٦٣ & ٣٢ \end{bmatrix}$$

صناعة زراعة خدمات

(ب) يتم إعداد جدول المدخلات والمخرجات المخطط كمايلى :

مخرجات / مدخلات	نـاتج وسيط			ناتـج (طلب) نهائى	إجمالى المخرجات
	ص	ز	خ		
مدخلات وسيطة :					
ص	٢١٦	١٢٧	١٢٧	٢٥٠	٧٢٠
ز	١٤٤	١٢٧	٦٣	٣٠٠	٦٣٤
خ	٧٢	٦٣	٣٢	١٥٠	٣١٧
اجمالى مدخلات وسيطة	٤٣٢	٣١٧	٢٢٢	-	
قيمة مضافـــة (متمم حسابى)	٢٨٨	٣١٧	٩٥	٧٠٠	
إجمالى المدخلات	٧٢٠	٦٣٤	٣١٧	-	١٦٧١

ويمكن إعداد قائمة الناتج القومي من خلال جدول المدخلات والمخرجات السابقة فمثلا إذا افترضنا أن الاهلاك كان ٧٥ ، الضرائب غير المباشرة ١٠٠ ، الاعانات ٥٠ ، صافى الدخول العواملية من وإلى الخارج ٢٢٥ فإنه يمكن اعداد قائمة الناتج القومي كمايلى :

الإنتاج الاجمالى بسعر السوق		١٦٧١
يطرح : مدخلات وسيطة (٤٣٢ + ٣١٧ + ٢٢٢)		٩٧١
إجمالى الناتج بسعر السوق		٧٠٠
- اهلاك رأس المال		٧٥
صافى الناتج المحلى بسعر السوق		٦٢٥
- صافى ضرائب غير مباشرة		
ضرائب غير مباشرة	١٠٠	
- اعانات	٥٠	(٥٠)
صافى الناتج المحلى بسعر التكلفة		٥٧٥
+ صافى دخول عواملية من وإلى الخارج		٢٢٥
صافى الناتج القومى بتكلفة عوامل الإنتاج		٨٠٠

ويمكن أيضا مع توافر المعلومات اللازمة، اعداد قوائم الدخل القومى ، والانفاق القومى وهو مايوضح لنا العلاقة الوثيقة بين جداول المدخلات والمخرجات وبين الحسابات القومية والإجماليات القومية .

الفصل السادس

نظام حسابات التدفقات المالية

Flow - of - Funds System of Accounts

يعزى الفضل فى نشأة حسابات تدفقات الأموال للبروفيسور موريس كوبلاند Prof. Morris A.Copeland فى دراسة عن التدفقات المالية فى الولايات المتحدة ، والتى نشرها المكتب القومى للأبحاث الإقتصادية عام ١٩٥٢[١]. وقد قام مجلس الاحتياطى الفيدرالى Federal Reserve Board فى عام ١٩٥٥ بإعادة نشر هذا العمل بعد تطويره وتنقيحه، ثم دأب المجلس بعد ذلك على نشر تقرير ربع سنوى عن التدفقات المالية فى الولايات المتحدة .

والواقع أن عمل كوبلاند قد اعتمد أساسا على كتاب غير منشور أعده ويسلى ميتشيل Wesley Mitshall عام ١٩٤٤ بعنوان :

" The Flow of payments, a Preliminary Survey of Concepts and Data " [٢]

ومنذ ذلك التاريخ ، وهناك دول كثيرة تقوم باعداد حسابات تدفقات الأموال ونشرها سنويا أو ربع سنويا ، ومنها كندا ، واليابان وايطاليا ، والمكسيك وفرنسا والمانيا والنرويج والهند ويوغسلافيا (سابقا) ... الخ .

وحسابات التدفقات المالية تعتبر إستكمالا لدورة تسجيل العمليات الإقتصادية على المستوى القومى ، لانها تبدأ من حيث إنتهت الحسابات القومية ، وتستكمل ما كان ناقصا من عمليات لم تسجلها حسابات الدخل القومى ، فقد انتهت الحسابات القومية كما رأينا بحساب رأس المال (الإدخار والاستثمار) ولكنها لم توضح كيفية تمويل الاستثمارات ولاكيفية التصرف فى المدخرات ، كما رأينا أنه فى نظام الحسابات القومية لاتسجل سوى تلك العمليات التى تؤدى إلى تيار من الدخل والناتج ، وفى نظام جداول المدخلات

(1) Ram N . Lal . Op.cit., p. 277

(2) Idem .

والمخرجات يتركز الإهتمام على العلاقات الفنية بين المدخلات المادية Physical inputs والمخرجات المادية Physical outputs وبالتالى كانت تخرج من دورة العمليات ، تلك العمليات التى لاتمثل تحويلات مالية ، أو تمثل بيعا أو شراءا لأصول قائمة أو مستعملة مثل بيع وشراء المنازل والأراضى ، والسيارات والآلات المستعملة وغير ذلك من العمليات التى لاتمثل إضافة للناتج القومى ، رغم أنها تمثل عمليات مالية وإنتقال للملكية ، وتدفق للأموال بين أفراد المجتمع وقطاعاته .

ولذلك ظهر نظام حسابات التدفقات المالية ليمثل إمتدادا منطقيا لنظام الحسابات القومية ، ونظام المدخلات والمخرجات ، حيث يغطى العمليات التى ترتبط بتدفق الأموال بين مختلف القطاعات وبالتالى يتركز الاهتمام على زيادة عرض النقود أو السيولة . والواقع إن بيانات الناتج والدخل القومى تظل بلا معنى ، أو على الأقل غير مكتملة ، مالم يكن هناك حسابات أخرى تعرض الطريقة التى يتم بها استخدام قطاع ما لمدخراته فى تمويل الإستثمار فى قطاع آخر ، وأثر العمليات المالية على الدخل والناتج .

استخدامات جداول تدفقات الأموال :

تستخدم جداول تدفقات الأموال فى أداء مجموعة من الوظائف والاستخدامات [١] ، ويمكن القول بأنها تمثل أداة هامة لتحقيق مجموعة من الأهداف على النحوالتالى :-

---

(١) أنظر فى تفاصيل ذلك :
- د.ألفت على مندور- نظام المحاسبة القومية - مرجع سابق - ص ١٨٥ ومابعدها .
- Ram N.Lal , Op . Cit , pp. 297 - 301.

(١) أداة لتجميع وعرض البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية التى حدثت بين قطاعات الإقتصاد القومى فى الدولة خلال فترة محددة ، ذلك أن جداول تدفقات الأموال تقوم بحصر الموارد المالية لهذه القطاعات ، والمسارات التى مرت بها هذه الموارد ، وأوجه الاستخدام التى وجهت إليها .

على ان قيام جداول تدفقات الأموال بوظيفتها كأداة لتجميع وعرض البيانات السابقة رهن بتوافر هذه البيانات ، ودقة النظام الاحصائى السائد فى المجتمع وقدرته على تجميع هذه البيانات وشمولها للعمليات المالية والنقدية خلال الفترة محل البحث .

والواقع أن المشكلة الأساسية التى تواجه إعداد جداول التدفقات المالية هى مشكلة مدى توافر البيانات التفصيلية اللازمة لاعدادها ، ومدى إمكانية الاعتماد على الهيكل الاحصائى المتاح داخل الدولة ، وهذه المشكلة – مشكلة توافر البيانات – خاصة فى الدول النامية هى التى تعوق إعداد مثل هذه الجداول ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن جامعة الدول العربية عندما أصدرت نظام الحسابات القومية عام ١٩٧١ لم تضمنه جداول المدخلات والمخرجات ولاجداول التفقات المالية ، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو عدم توافر البيانات اللازمة لإعداد مثل هذه الجداول فى ظل نظم المعلومات الحالية فى الدول العربية (*) .

(٢) أداة لخدمة أغراض التخطيط المالى : توفر جداول التدفقات المالية معلومات كاملة عن التصرفات المالية التى قامت بها القطاعات الإقتصادية والوحدات المكونة لها خلال الفترة محل الدراسة ، ولهذا فهى

(*) أنظر ص ١٩٤ من هذا الكتاب .

تساهم فى وضع صورة متكاملة أمام القائم بالتخطيط المالى على المستوى القومى؛ وهو التخطيط الذى يهتم بتعبئة الموارد المالية وتحديد القطاعات المقترضة والمقرضة وتحديد كمية الأموال المتاحة خلال فترة الخطة، وكيفية إستخدام هذه الأموال فى تمويل استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهو مايساهم فى النهاية فى تحديد تلك القطاعات التى تعانى من عجز مالى ، وتلك التى يتوافر فيها فائض ومن ثم يمكن التنبؤ بالمشاكل التمويلية المتوقع حدوثها وبالتالى وضع الخطط والأساليب اللازمة لعلاج هذه المشاكل أو على الأقل تخفيف حدتها ، مثل تحديد حجم القروض من الداخل والخارج ، وتحديد أسعار الفائدة على الو دائع ، التسهيلات الإئتمانية وكيفية استخدام الأدوات المالية فى التأثير على نمط الادخار والاستثمار ، مثل أثر ارتفاع معدلات الضرائب على قيمة الانفاق الاستهلاكى، وبالتالى على قيمة المتبقى للإدخار ... الخ .

(٣) أداة لدراسة علاقات التشابك المالى بين القطاعات : تمثل جداول التدفقات المالية وسيلة من وسائل تصوير العلاقات والتدفقات المالية بين قطاعات الاقتصاد القومى ، كما تظهر درجة الترابط والاعتماد المتبادلة بين القطاعات المدخرة ، والقطاعات المستثمرة .

وقد إقترح بعض الباحثين [١] تحويل جداول التدفقات المالية إلى مصفوفات للمعلومات المالية عل نفس النمط الذى يتم به تصوير مصفوفات جداول المدخلات والمخرجات ، بحيث يمكن التعبير عن الحقوق المالية

---

[١] محمد أحمد البدوى الباز – نحو منهج متكامل للمحاسبة القومية – رسالة دكتوراه – مرجع سابق ض ٢٧١ ، ٢٧٢ .

والالتزامات المالية لكل قطاع ، وعلاقات التشابك المالى بين هذه القطاعات من خلال مصفوفتين للمعاملات المالية :-

الأولى : مصفوفة الحقوق المالية أو مصفوفة الأصول المالية وتأخذ الشكل التالي :-

	الحق المالي أ١	الحق المالي أ٢	الحق المالي أ٣	الحق المالي أ٤	إجماليات الصف
القطاع ع١	مايستحوز عليه القطاع من حق مالى كاصل من اصوله المالية.				
القطاع ع٢					
ع٣ ع٤ : :					
إجماليات العمود					

الثانية : مصفوفة الالتزامات المالية وتتضمن عددا من الصفوف بعدد الحقوق المالية وعددا من الأعمدة بعدد القطاعات ويمثل العنصر الواقع فى الصف (أ) والعمود (ع) من تلك المصفوفة الالتزامات المالية المعقودة بواسطة القطاع (ع) والمقابلة للحق المالى (أ) وتأخذ هذه المصفوفة الشكل التالي :-

	القطاع ع١	القطاع ع٢	القطاع ع٣	القطاع ..	إجماليات الصف
الحق المالى أ١	الالتزامات المعقودة بواسطة القطاع ع١ ومقابل الحق المالى أ١				
الحق المالى أ٢					
.. الخ					
إجماليات العمود					

هذا ويعتبر حـ / رأس المال كأحد الحسابات القومية ، هو حلقة الوصل بين الحسابات القومية ، وبين نظام التدفقات المالية وذلك لان الادخار يمثل موارد مالية للقطاع المدخر ، بينما يمثل الاستثمار إستخداما لهذه الموارد فى شكل زيادة فى الاصول .

وبالنسبة لأى قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ، فإن :

الإستخدامات المالية = الموارد المالية

وتتمثل الاستخدامات المالية فى زيادة أصل أو نقص فى إلتزام ، بينما تتمثل الموارد المالية فى نقص أصل أو زيادة فى إلتزام .

ويوضح المثال التالى نظام التدفقات المالية والعلاقة بينه وبين حسابات الدخل القومى :-

مثال ٦/١ : فيمايلى بعض العمليات التى تمت فى أحد الدول خلال عام ١٩٩٤ :-

مدفوعات عوامل الانتاج	٩٠٠
صـــادرات	١٠٠٠
واردات	٦٠٠
إهـــلاك	٢٠٠
ضرائب غير مباشرة	١٠٠
إعـــانـــات	٦٠
دخول عوامل الانتاج من الخارج	١٠٠
مبيعات للاستهلاك الخاص	٦٠٠
مبيعات للاستهلاك الحكومى	٤٠٠
تكوين رأس المال الثابت	٢٠٠
زيادة المخـزون	١٤٠
ضرائب شخصيــة (مباشرة)	٢٠٠

فاذا علمت مايلى :

١- أصدر قطاع الأعمال أوراقا مالية بمبلغ ١٠٠ مليون جنيـه إشترى منها القطاع العائلى بـ ٦٠ مليون ، واشترت وحدات من نفس قطاع الأعمال ماقيمته ٢٠ كما تم بيع ٢٠ مليون للأجانب .

٢- أصدر القطاع الحكومى سندات حكومية بـ ٢٠٠ مليون إشترى منها كل من قطاع الأعمال ١٥٠ ، والأفراد ٣٠ مليون والباقى اشترته وحدات حكومية أخرى .

المطلوب :

١- بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات القومية .

٢- تصوير حسابات التدفقات المالية .

اولا : الحل باستخدام نظام الحسابات القومية

بيان	قطاع الأعمال		قطاع الأفراد		قطاع حكومى		قطاع عالم خارجى		حـ / رأس المال	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
مدفوعات عوامل الانتاج	٩٠٠			٩٠٠						
صادرات		١٠٠٠					١٠٠٠			
واردات		(٦٠٠)						٦٠٠		
إهلاك	٢٠٠									٢٠٠
ضرائب غير مباشرة	١٠٠					١٠٠				
إعانات	(٦٠)				٦٠					
دخول عوامل الانتاج من الخارج				١٠٠			١٠٠			
مبيعات للاستهلاك الخاص		٦٠٠	٦٠٠							
مبيعات للاستهلاك الحكومى		٤٠٠			٤٠٠					
تكوين رأس مال ثابت		٢٠٠							٢٠٠	
زيادة المخزون		١٤٠							١٤٠	
ضرائب شخصية			٢٠٠			٢٠٠				
مدخرات قطاع الأعمال	٦٠٠									٦٠٠
مدخرات القطاع العائلى			٢٠٠							٢٠٠
مدخرات قطاع الحكومة (عجز)					(١٦٠)					(١٦٠)
صافى الاستثمار الأجنبى								٥٠٠		(٥٠٠)
إجماليات	١٧٤٠	١٧٤٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١١٠٠	١١٠٠	٣٤٠	٣٤٠

ثانيا : الحل باستخدام نظام التدفقات الماليـة :

بيـــــان	قطاع الأعمال		قطاع الأفراد (العائلي)		قطاع حكومي		قطاع العالم الخارجي	
	استخدام	موارد	استخدام	موارد	استخدام	موارد	استخدام	موارد
تكوين رأس المال الثابت	٢٠٠							
زيادة المخزون	١٤٠							
مدخرات محليـة		٨٠٠		٢٠٠		(١٦٠)		
مدخرات أجنبية							٥٠٠	
إصدار أوراق مالية		٨٠	٦٠				٢٠	
إصدار سندات حكومية	١٥٠		٣٠			١٨٠		
أصول نقدية	٣٩٠		١١٠		٢٠			(٥٢٠)
إجماليـــات	٨٨٠	٨٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠	٢٠	٥٢٠	٥٢٠

ملاحظات على المثال :

يلاحظ مما سبق : -

(١) ان نظام التدفقات المالية يبدأ من حيث ينتهى نظام الحسابات القومية ، حيث نرى أن عناصر حـ / رأس المال (الادخار والاستثمار) هى أول مايظهر فى التدفقات المالية وهو مايؤكد ماسبق أن ذكرناه من أن حـ / رأس المال هو حلقة الوصل بين النظامين .

(٢) يلاحظ أن مدخرات قطاع الأعمال ظهرت بقيمة قدرها ٨٠٠ مليون جنيه وهى عبارة عن الأرباح غير الموزعة (٦٠٠ مليون) بالاضافة إلى الإهلاك (٢٠٠ مليون) .

(٣) إن قطاع الأعمال قد أصدر أوراقا مالية قيمتها ١٠٠ مليون ورغم ذلك فقد ظهرت فى حـ / التدفقات ٨٠ مليون فقط ويرجع ذلك إلى أن هناك ٢٠ مليونا من هذه الأوراق المالية اشترتها وحدات من نفس القطاع ، وبالتالى فإن صافى أثرها صفر . ونستنتج من ذلك أن عملية بيع وشراء الأوراق المالية لوحدات داخل نفس القطاع لاتؤثر على حـ / التدفقات المالية .

ويلاحظ ان اصدار الأوراق المالية يمثل مصدرا من مصادر الأموال لقطاع الأعمال ، بينما أعتبرت استخدامات بالنسبة للقطاعات المشترية (ق.العائلى ٦٠ ، ق. خارجى ٢٠) .

(٤) إن موارد الحكومة ليست فقط فى الضرائب المباشرة وغير المباشرة (التى ظهرت في الحسابات القومية) بل يمكن أيضا أن تتمثل فى إصدار سندات حكومية وبيعها لباقى القطاعات مع ملاحظة ماسبق ذكره من أن

قيام وحدات حكومية بشراء سندات حكومية عملية لاتمثل إضافة للموارد أو زيادة فى الاستخدامات النهائية لان أثرها النهائى صفر .

(٥) ان مقدار الزيادة فى الأصول النقدية لابد وأن يساوى مقدار النقص فى نفس الأصول النقدية ، مع ملاحظة ماسبق الاشارة إليه من ان نقص الأصول أو زيادتها ، ونقص الالتزامات أو زيادتها يجب ان يكون ناتجا من عمليات تتم بين قطاعين مختلفين حتى تظهر فى حـ / التدفقات المالية، أما تلك العمليات التى تتم بين وحدات داخل نفس القطاع فإنها لاتظهر فى حسابات التدفقات النقدية .

(٦) إذا نظرنا إلى كل قطاع على حدة فإن إستخدامات القطاع للأموال لابد وأن تتساوى مع موارده المالية :-

ففى قطاع الأعمال على سبيل المثال كانت موارد القطاع عبارة عن ٨٨٠ مليون ممثلة فى مدخراته الناتجة من عملياته الانتاجية وهى ٦٠٠أرباح غير موزعة ، ٢٠٠مبالغ محتجزة مقابل الاهلاك ، بالاضافة الى موارد مالية ناتجة من إصداره لأوراق مالية قدرها ٨٠ مليون .

وقد تمثلت إستخداماته لهذه الموارد فى :-

تكوين رأس المال الثابت	٢٠٠
زيادة فى المخزون	١٤٠
شراء سندات حكومية	١٥٠
ثم زيادة أصوله النقدية	٣٩٠

وكذلك بالنسبة لقطاع الأفراد (العائلى) تمثلت موارده المالية فى مدخراته وهى ٢٠٠ مليون وقد استخدمها فى شراء اوراق من قطاع الأعمال ٦٠ مليون ، وشراء سندات حكومية ٣٠ مليون ، وزيادة أصوله النقدية ١١٠ مليون . وهكذا لباقى القطاعات .

دور الجهاز المصرفى فى حسابات التدفقات المالية :

يقال أن النقود تمثل دينا على الإقتصاد القومى[1]، حيث أنها تعطى لحائزها الحق فى الحصول على مايشاء من السلع والخدمات بقدر مايمتلك منها.

والمؤسسات التى تخلق النقود تسمى بالنظام المصرفى Banking System ، وهى المؤسسات المالية التى تشمل البنوك التجارية ، والبنوك المتخصصة ، والبنك المركزى .

والبنوك التجارية هى تلك البنوك التى تقوم بقبول الودائع ودفعها عند الطلب أو فى أجل محدد كما تزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى ، والمساهمة فى إنشاء المشروعات .

أما البنوك المتخصصة فهى تلك البنوك التى ترتبط عملياتها بنوع معين من المشروعات مثل البنوك العقارية، والصناعية ، والزراعية ولايسمح لها بتلقى ودائع ...

أما البنك المركزى فهو أبو البنوك الذى يهدف إلى تدعيم النظام النقدى والاشراف على أنشطة البنوك الأخرى ، كما يقوم بإصدار البنكنوت وتوفير

---

(1) Lioyd B.Thomas., " Money , Banking and Economic Activity " U.S. A , 1979, pp. 25 - 35 .
نقلا عن : د.فؤاد المليجى – المحاسبة القومية ... مرجع سابق – ص ١٩٢ ومابعدها.

السيولة للمصارف التجارية والقيام بعمليات المقاصة بين البنوك التجارية ، وتحقيق الرقابة على الصرف الأجنبي والرقابة على الائتمان ، وهو في النهاية بنك الدولة .

ولسنا في مجال الدراسة التفصيلية للجهاز المصرفي ودوره في الحياة الاقتصادية ، بل نهدف فقط إلى تقديم لمحة خاطفة عن الدور الذي يلعبه هذا الجهاز في خلق الودائع والائتمان .وبالتالي تأثيره على حسابات التدفقات المالية كجزء من أركان المحاسبة القومية وتؤثر البنوك التجارية على التدفق المالي من خلال قدرتها على خلق الودائع ، حيث أن البنك التجاري عندما يتلقى وديعه معينة ، يحتجز منها نسبة معينة كإحتياطي نقدى (وسوف نفترض أنها ٢٠ ٪ للتبسيط) (*) ، ثم يقوم البنك بالتصرف في الباقي بإقراضه لتحقيق مزيد من فوائد القروض .

وعلى أنه من خلال التجربة العملية ثبت أن جزءً من هذا الإئتمان يعود للبنك مرة أخرى في صورة ودائع جديدة تسمى "الوديعة المشتقة" فيقوم البنك بحجز نسبة الاحتياطي النقدى (٢٠٪) منها ويقرض الباقي ...وهكذا ولاشك أن قدرة البنك على منح القروض تزداد كلما قلت نسبة الاحتياطي النقدى التي يحددها البنك المركزي.

(*) تلتزم البنوك التجارية بأن تحتفظ لدى البنك المركزي بالعملة المحلية ، وبدون فائدة بأرصدة دائنة بنسبة لاتقل عن ١٥ ٪ مماالديها من أرصدة ودائع العملاء بالعملة المحلية.

- لمزيد من الدراسة التفصيلية عن الاحتياطي النقدى ونسب السيولة وغير ذلك انظر:-

د. محمد فخرى مكى – مدخل إلى نظم المعلومات المصرفيه – ١٩٩٤ – بدون ناشر – ص ١٦٧ ومابعدها.

ولكى نوضح أثر البنوك التجارية على حسابات التدفقات النقدية سوف نستخدم مثالا مبسطا ، مع استخدام الرموز التالية لتبسيط الشرح :-

ع = الوديعة الأصلية أو الأولية .

$ح_١$ = نسبة الاحتياطى النقدى المحددة قانونا .

$ح_٢$ = نسبة الاحتياطى الفعلى وتساوى ($ح_١$+ زن) .

زن = نسبة الزيادة فى الأرصدة النقدية .

ق = قيمة القروض .

* فى حالة عدم وجود زيادة فى الأرصدة النقدية أو تسرب نقدى .

$$ق = \frac{ع (١ - ح_١)}{ح_١}$$

* أما فى حالة وجود زيادة فى الأرصدة النقدية وتسرب نقدى فإن

$$ق = \frac{ع (١ - ح_٢)}{ح_٢ + س}$$

س = نسبة التسرب النقدى (ويقصد بها مايحتفظ به المقترضين لاستخدامهم ولايعاد إيداعه فى البنوك) .

ف = مضاعف الإئتمان = $\frac{ق}{ز}$

ز = الزيادة الاجمالية فى الودائع = $\frac{ع}{ح_{١}}$

ع م = الوديعة المشتقة = $\frac{ع [١ - (ح_{٢} + س)]}{ح_{٢} + س}$

مثال ٦/٢ : حصل أحد البنوك على وديعة أولية من القطاع العائلى قدرها ٥٠٠مليون جنيه ، وقام البنك بإقراض قطاع الاعمال بكل طاقته الإئتمانية. فإذا علمت ان نسبة الاحتياطى النقدى ٢٠٪ ، ونسبة الزيادة فى الارصدة النقدية ٥٪ ، ونسبة التسرب النقدى للتداول ٨,٣٣٪ .

فالمطلوب : ١- حساب قيمة القروض الممنوحة لقطاع الاعمال .

٢- حساب قيمة الودائع المشتقة والزيادة فى الودائع الاجمالية .

٣- بيان اثر العمليات السابقة على حسابات التدفقات المالية .

الحـــل :

(١) قيمة القروض :

طالما أن هناك زيادة فى الأرصدة النقدية ، وتسرب نقدى .

∴ تكون قيمة القروض باستخدام المعادلة :

$$ق = \frac{ع (١ - ح_{٢})}{ح_{٢} + س}$$

حيث $ح_{٢}$ هى نسبة الاحتياطى الفعلى وهى عبارة عن ($ح_{١}$ + زن) أى نسبة الاحتياطى القانونى + الزيادة فى الأرصدة النقدية = ٠,٢٠ + ٠,٠٥ = ٠,٢٥

$$\therefore \text{ق} = \frac{٥٠٠\,(١ - ٠,٢٥)}{٠,٢٥ + ٠,٠٨٣٣} = \frac{٥٠٠ \times ٠,٧٥}{٠,٣٣٣٣} = ١١٢٥ \text{ مليون جنيه}$$

(٢) الودائع المشتقة :

$$\because \text{ع}_{\text{م}} = \frac{\text{ع}\,[١ - (\text{ح}_٢ + \text{س})]}{(\text{ح}_٢ + \text{س})}$$

$$= \frac{٥٠٠\,[١ - ٠,٣٣٣٣]}{٠,٣٣٣٣} = ١٠٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

$$\text{قيمة الزيادة فى الودائع الاجمالية} = \frac{\text{ع}}{\text{ح}_١} = \frac{٥٠٠}{٠,٢٠} = ٢٥٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

وتظهر العمليات السابقة فى حسابات التدفقات المالية للقطاعات المتعاملة على المستوى القومى كمايلى :

بيـــان	قطاع البنوك		قطاع الأعمال		القطاع العائلى	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
إيداعات		١٥٠٠	١٠٠٠		٥٠٠	
قروض	١١٢٥			١١٢٥		
نقديـــة	٣٧٥		١٢٥		(٥٠٠)	
إجماليات	١٥٠٠	١٥٠٠	١١٢٥	١١٢٥	صفر	صفر

ومن هذا المثال يتضح أن القطاع العائلى قام باستخدام ٥٠٠ مليون من النقدية المتاحة لـه وأودعها فى قطـاع البنـوك ، فهذا يمثل نقصا فى نقدية القطاع ، ويمثل بالتالى استخداما للقطاع العائلى .

أما فى قطاع البنوك فقد أتاحت له هذه الوديعة قدرة على منح قروض لقطاع الأعمال قدرها ١١٢٥ (مثلت استخداما لقطاع البنوك ، وموارد لقطاع الأعمال) ، وقام قطاع الأعمال بدوره بإعـادة إيداع جزء من هـذه القروض قدره ١٠٠٠ كايداعات فى البنوك (وبذلك أصبحت جملة الإيداعات ١٥٠٠

عبارة عن ٥٠٠ من قطاع الأفراد + ١٠٠٠ مـن قطـاع الأعمـال) ، ويلاحـظ في النهاية أن جملة الأرصدة النقدية لجميع القطاعات تساوى صفرا حيث أن ٣٧٥ + ١٢٥ + (٥٠٠) = صفر . وهو ماسـبق أن أشـرنا إلـى ضـرورة حدوثه فى جميع الحالات على المستوى القومى.

ويلعب البنك المركزى دورا هاما فى التأثير على قدرة البنوك التجاريـة على منح القروض ويتم هذا التـأثير مـن خـلال تعـامل البنـوك مـع البنـك المركـزى سـواء عن طريق حصـول هـذه البنـوك علـى قـروض مـن البنـك المركزى ، أو قيامهـا بخصـم أوراق تجاريـة لديـه ، أو الاحتفـاظ بالاحتيـاطى النقدى لدى البنك المركزى الذى يستطيع أيضا بماله من سلطات نقدية وماليـة أن يرفـع أو يخفـض نسبة الاحتيـاطى النقدى ، ويؤثـر بالتـالى علـى حجـم القروض التى يتاح للبنوك التجارية منحها لباقى قطاعات الاقتصـاد القومـى ، كما يمكن للبنك المركـزى التـأثير علـى البنـوك التجاريـة مـن خـلال عمليـات السندات الحكومية بيعا أو شراء ا، فضلا عن وسائل أخـرى لامجـال للدخـول فى تفاصيلها .

مثال ٦/٣ : فيمايلى بعض العمليات التى تمت فى أحد المجتمعات خلال فـترة محاسبية معينة :

مدفوعات عوامل الانتاج ٣٠٠ ، ضرائب شخصية ٣٠ ، مبيعـات للاسـتهلاك الخـاص ٢٥٠ ، مبيعـات للاسـتهلاك الحكومـى ٧٥ ، إهـلاك ١٢٠ ، صـافى ضرائب غير مباشرة ٨٠ ، تكوين رأسـمالى ثـابت ١٧٠ ، صـادرات ٢٠٠ ، واردات ١٧٠ فإذا علمت مايلى :-

- يقوم قطاع الأعمال والقطاع العائلى بايداع مدخراتها فى البنوك التجارية، بينما تقوم الحكومة بايداع مدخراتها فى البنك المركزى .

- قام البنك المركزى بخصم أوراق تجارية للبنوك التجارية قدرها ١٠٠ مليون ، كما حصلت البنوك التجارية على قرض من البنك المركزى قدره ١٥٠ مليون .

- تقوم البنوك التجارية بايداع إحتياطياتها لدى البنك المركزى .

- اصدر قطاع الأعمال اوراقا مالية بـ ١٥٠ مليون وقد اشتراها القطاع العائلى كما حصل على قرض بـ ٢٠ مليون من البنوك التجارية .

المطلوب :

(١) بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات القومية .

(٢) تصوير حـ / التدفقات المالية مع بيان أثر معاملات البنك المركزى والبنوك التجارية على تلك التدفقات .

الحـــــل :

اولا : الحسابات القومية

بيـــــــــان	قطاع الأعمال		قطاع عائلى		قطاع حكومى		قطاع عالم خارجي		حـ / رأس المال	
	منــه	لــه	منــه	لــه	منــه	لــه	منــه	لــه	منــه	لــه
مدفوعات عوامل الانتاج	٣٠٠			٣٠٠						
مبيعات للاستهلاك الخاص		٢٥٠	٢٥٠							
مبيعات للاستهلاك الحكومى		٧٥			٧٥					
إهـــــــلاك	١٢٠									١٢٠
ضرائب غير مباشرة	٨٠					٨٠				
تكوين رأس مال ثابت		١٧٠							١٧٠	
صـــــــادرات		٢٠٠					٢٠٠			
واردات		(١٧٠)						١٧٠		
ضرائب شخصية			٣٠			٣٠				
مدخرات قطاع الأعمال	٢٥									٢٥
مدخرات القطاع العائلى			٢٠							٢٠
مدخرات قطاع الحكومة					٣٥					٣٥
صافى الاستثمار الأجنبى								٣٠		(٣٠)
إجماليــــــات	٥٢٥	٥٢٥	٣٠٠	٣٠٠	١١٠	١١٠	٢٠٠	٢٠٠	١٧٠	١٧٠

ثانيا حسابات التدفقات المالية

خ = إستخدامات م = موارد

بيان	قطاع البنوك: البنك المركزي خ	م	بنوك تجارية خ	م	قطاع الأعمال خ	م	قطاع عائلي خ	م	قطاع حكومة خ	م	قطاع عالم خارجي خ	م
تكوين رأس مال ثابت					١٧٠							
مدخرات محلية				٥٧		١٤٥*		٢٠				
مدخرات أجنبية												
ايداعات بالبنك المركزي		٣٥							٣٥			
أوراق تجارية مخصومة	١٠٠			١٠٠								
قروض من البنك المركزي	١٥٠			١٥٠								
قروض من البنوك التجارية			٢٠			٢٠						
إحتياطيات البنوك التجارية		٢٤٥	٢٤٥									
ودائع نقد أجنبي	٣٠											
أوراق مالية						١٥	١٥					
ايداعات بالبنوك التجارية												
إجماليات	٢٨٠	٢٨٠	٢٦٥	٢٦٥	١٨٠	١٨٠	٢٠	٢٠	٣٥	٣٥	(٣٠)	(٣٠)

*مدخرات قطاع الأعمال عبارة عن : الاهلاك + الارباح المحتجزة أى = ١٢٠ + ٢٥ = ١٤٥

ملاحظات على حسابات التدفقات المالية :-

* **بالنسبة لقطاع الأعمال :**

(١) ان مدخرات قطاع الأعمال ١٤٥ مليون وتتمثل فى مقابل الاهلاك ١٢٠ مضافا إليه الأرباح المحتجزة (غيرالموزعة) ٢٥ .

(٢) ان استثمارات قطاع الأعمال ١٧٠ مليون تتمثل فى تكوين رأس المال الثابت كاستخدام لهذا القطاع ، بينما كانت موارده الأصلية من مدخراته ١٤٥ مليون ، وقد عالج القطاع العجز بين الموارد والاستخدامات كمايلى :

- قام باصدار أوراق مالية باعها للقطاع العائلى قيمتها ١٥ مليون .
- قام بالحصول على قروض من البنوك التجارية قيمتها ٢٠ مليون .

وبالتالى أصبح لديه فائض فى رصيد النقدية قدره ١٠مليون قام بايداعه فى البنوك التجارية .

(٣) بالنسبة للقطاع العائلى : تمثلت موارده المالية فى مدخراته وقدرها ٢٠ مليون ، وقد استخدم منها ١٥ مليون فى شراء أوراق مالية أصدرها قطاع الاعمال ، وتبقى لديه فائض رصيد نقدية قدره ٥ مليون قام بايداعه فى البنوك التجارية .

(٤) بالنسبة للقطاع الحكومى : تمثلت موارده فى ٣٥ مليون وهى عبارة عن مدخراته ، والتى قام بايداعها بالكامل فى البنك المركزى .

(٥) ظهر فائض الصادرات عن الواردات باشارة سالبة فى حـ / رأس المال حتى يظهر الإستثمار المحلى فقط ، وقد تم إفتراض أن عمليات التجارة الخارجية تتم من خلال البنك المركزى ، حيث تؤدى الصادرات إلى

زيادة فى ودائع النقد الأجنبى أو احتياطيات البنوك ، وتؤدى الواردات إلى تخفيض تلك الودائع أو الاحتياطيات .

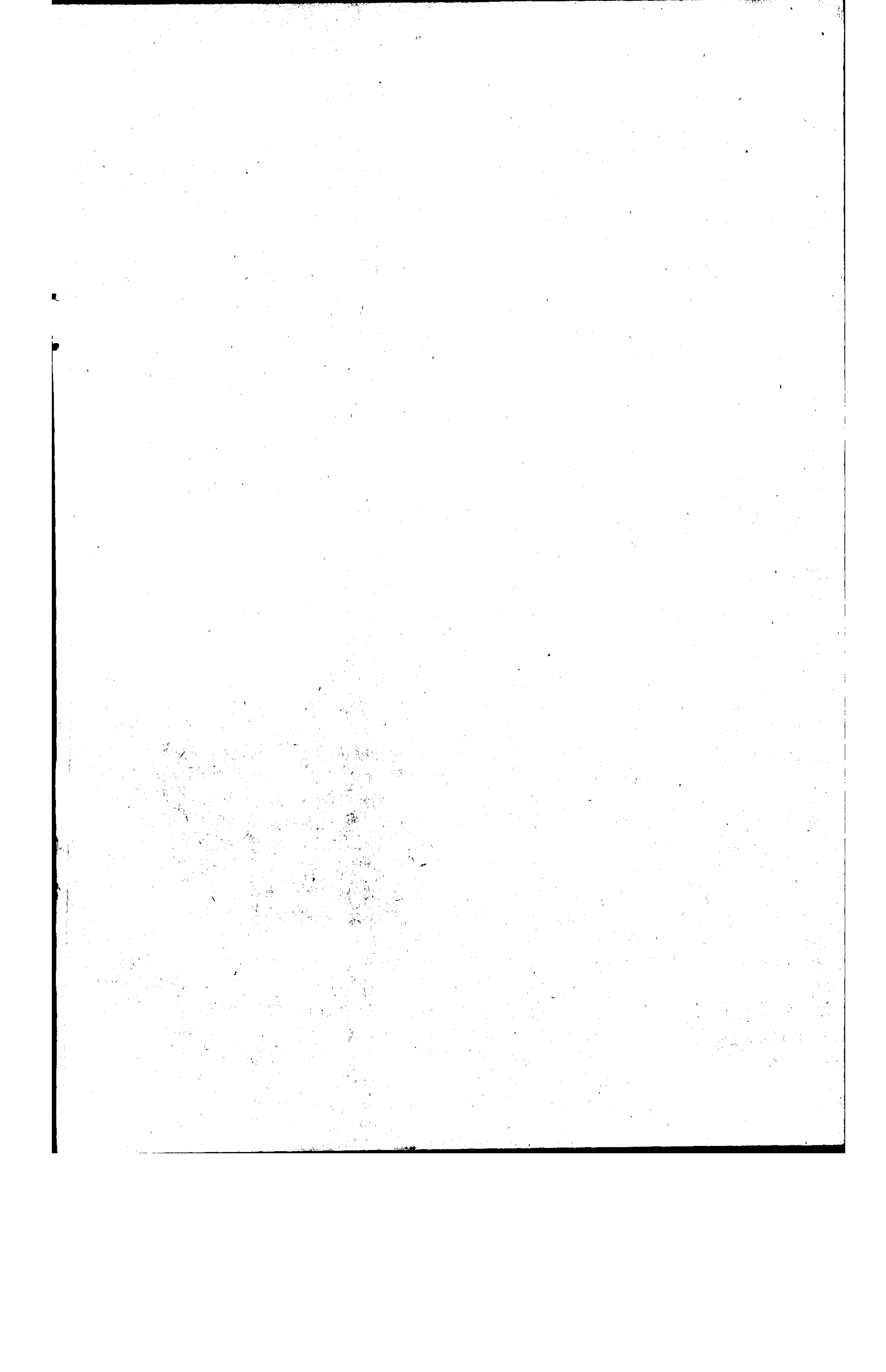
(٦) بالنسبة لقطاع البنوك :

- قام البنك المركزى بتقديم قروض للبنوك التجارية ١٥٠ مليون ، كما قام بخصم أوراق تجارية (كمبيالات وسندات) لهذه البنوك بـ ١٠٠مليون ، ويمثل كليهما موارد مالية للبنوك التجارية واستخدامات للبنك المركزى .
- حصلت البنوك التجارية بالاضافة إلى ماسبق على ١٥ مليون كموارد أخرى ناتجة من قيام كل قطاع الأعمال ، والقطاع العائلى بايداع أرصدتهما النقدية لديها (١٠+٥) وبهذا أصبحت اجمالى موارد البنوك التجارية ٢٦٥ مليون قام باستخدامها على النحو التالى:-
  - قدم ٢٠ مليون لقطاع الأعمال كقروض .
  - أودع الباقى كاحتياطات لدى البنك المركزى (٢٤٥) .
- بعد اجراء جميع العمليات السابقة لابد أن تتوازن الموارد والاستخدامات فى حـ / البنك المركزى .

الفصل السابع

الميزانية القومية

National Balance Sheet



مقدمــة :

يفرق المحاسبون بين التدفقات Flows والأرصدة stocks ، ذلك أن التدفقات تمثل تيارا من العمليات التبادلية خلال فترة ممتدة من الزمن ، ويترتب عليها تغير مستمر فى دائنية ومديونية الأطراف المتعاملة . بينما تمثل الأرصدة قيمة الأصول والالتزامات فى لحظة معينة من الزمن . ويتم التعبير عن التدفقات من خلال الحسابات Accounts بينما يتم التعبير عن الأرصدة من خلال تصوير تصوير قائمة الميزانية Balance Sheet أو كما تسمى أحيانا قائمة المركز المالى والتى تتضمن حصرا وتقديرا لأرصدة الأصول " الممتلكات والحقوق " وأرصدة الخصوم " الالتزامات والمطالبات" ويمثل الفرق بينهما صافى الثروة ، وكل ذلك يعبر عنه فى لحظة معينة ، وتكون القيم صحيحة فى هذه اللحظة فقط ، لانه بعد هذه اللحظة تتغير جميع القيم السابقة لحدوث تيارات من العمليات تؤثر فى هذه الأرصدة وتغير من قيمتها ولايكاد الأمر يختلف على المستوى القومى عنه على المستوى الجزئى، فبينما يتم إعداد قائمة المركز المالى – أو الميزانية العمومية – فى نهاية كل سنة مالية ، فإنه يتم أيضا إعداد الميزانية القومية فى نهاية الفترة المحاسبية التى هى سنة أيضا للتعبير عن التغير الذى تم فى صافى رأس مال المجتمع نتيجة العمليات والصفقات التى تمت خلال الفترة.

تعريف الميزانية القومية :

وعلى هذا فإن الميزانية القومية هى قائمة تشتمل على قيمة الأصول التى يملكها المجتمع فى الجانب الأيمن ، بينما يظهر فى الجانب الايسر منها

الالتزامات على المجتمع للمجتمعات الأخرى بحيث يمثل الفرق بينهما صافى رأس المال القومى فى تاريخ إعداد هذه الميزانية .

ومن خلال تصوير عدة ميزانيات قومية فى فترات متتالية يمكن تحديد مدى التغير فى رأس المال القومى زيادة أو نقصا ، وبالتالى تحديد مدى نجاح الجيل الحالى فى تحقيق تراكم للثروة تستفيد به الأجيال التالية من المجتمع .

التطور التاريخى للميزانية القومية

من حيث التطور التاريخى للميزانية القومية ، يرى الأستاذ الدكتور / حازم يس [1] ، ان الإهتمام بدراسة الثروة القومية كان سابقا على الإهتمام بدراسة الدخل القومى ، دون أن ينعكس هذا الإهتمام فى إعداد الميزانية القومية ، ويرى سيادته كذلك أن الاهتمام العملى باعداد تقديرات عناصر الثروة القومية لم يبدأ إلا فى منتصف القرن التاسع عشر عندما قام مكتب الاحصاءات Bureau of Census فى الولايات المتحدة الأمريكية باعداد تقدير قيمة الثروة فى عام ١٨٥٠ عن طريق تجميع قيمة العقارات والممتلكات والعبيد المملوكة لكل ولاية من الولايات وظل الحال كذلك حتى توقف المكتب عن إجراء تلك التقديرات للثروة القومية فى عام ١٩٢٢ ، عندما شعر بعدم دقة التقديرات نتيجة قصور البيانات المتاحة .

ثم إزداد الإهتمام بتقدير الثروة القومية والميزانية القومية ، ففى عام ١٩٥٦ نشر جولد سميث تقديرات للثروة القومية للولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة من ١٨٩٦ حتى عام ١٩٤٩ .

---

(١) د.حازم يس – الميزانية القومية – تطورها التاريخى وإطارها الفكرى – مجلة البحوث التجارية – كلية التجارة – جامعة الزقازيق – ١٩٨٠ – العدد الثانى ص ٢٢ – ٢٧.

كما قامت اليابان بتقدير ثروتها القومية باستخدام أسلوب العينات فى عام ١٩٥٥ مع استبعاد الأراضى والموارد الطبيعية لصعوبة تقديرها ، ولم يظهر بالمملكة المتحدة أية تقديرات للثروة القومية إلا فى عام ١٩٦٧ [١] .

ويرى د. حازم يس أن التخلف النسبى للدراسات المتعلقة بالميزانية القومية بالنسبة لباقى فروع المحاسبة القومية يرجع الى سببين رئيسيين [٢] :-

١- عدم وضوح الإطار الفكرى للميزانية القومية .

٢- المشاكل العملية المرتبطة بمدى توافر البيانات ومدى دقتها .

وقد أدى ذلك إلى عدم اتفاق الباحثين على مفهوم واحد للثروة القومية ، وبالتالى إختلاف طرق تبويب الميزانية القومية ، كما تقف صعوبات توافر البيانات المتعلقة بالميزانية القومية حجر عثرة فى هذا السبيل، حيث يتطلب ذلك توافر بيانات تفصيلية دقيقة مما يقتضى جهدا كبيرا وإنفاقا باهظا ، وضرورة توافر عدد كبير من الباحثين ذوى الكفاءة والمهارة ويمكن تحديد معادلة الميزانية القومية على النحو التالى :

الأصول القومية = الإلتزامات القومية + صافى رأس المال القومى

ويتطلب الأمر تحديد هذه المفاهيم كمايلى :

---

(١) المرجع السابق – ص ٢٦ .

(٢) أنظر فى تفاصيل هذا الرأى :

- د. حازم يس – المرجع السابق ص ٢٧ – ٢٩ .

الأصول القومية National Assets

يعرفها د. حازم يس [١] بأنها " كل مايملكه المجتمع وله قيمة نقدية" ، ولنا على هذا التعريف بعض التحفظات نوردها فيمايلي :

(١) إن التعريف بهذه الصياغة يتجاهل الفرق بين الأصول القومية ، والثروة القومية National Welath ، ذلك أن الثروة القومية مفهوم اكثر شمولا وإتساعا من مفهوم الأصول القومية ، حيث تتضمن بالإضافة الى الأصول جميع الثروات الطبيعية ، والموارد والهبات التى تعتبر إحدى منح الطبيعة ، كما تتضمن الموارد البشرية [٢] .

وعلى هذا ، فان الأصول القومية التى تعرضها الميزانية القومية ليست هى كل مايملكه المجتمع ، بل هى فقط ذلك الجزء من الثروة القومية الذى نتج من التكوين الرأسمالى وتكون من صنع الإنسان Man- made Assets عبر فترات ممتدة فى الماضى .

(٢) كما أن عبارة "وله قيمة نقدية" أقل دلالة عن المعنى المقصود ، والأصدق أن يقال "له قيمة مالية" ذلك أنه يجب التفرقة بين القيمة النقدية Monetary value ، والقيمة المالية Financial value ، حيث قد يعنى التعبير الأول ضرورة المبادلة بالنقود فى نفس لحظة التبادل ، أما التعبير الثانى فهو أكثر شمولا حيث يدخل فى إطاره العمليات التى تتم دون تبادل نقدى فورى ، ولكن مقابل أوراق تجارية ومالية (كمبيالات / سندات / أسهم ......الخ) . أى

---

(١) د. حازم يس – المرجع السابق ص ٣١ .
(٢) أنظر فى ذلك :
– أ. محمود شوقى عطاالله – مرجع سابق ص ٢٤٦ .
– د. عباس الشيرازى – المحاسبة القومية – الطبعة الاولى ١٩٩٠ – ذات السلاسل – الكويت – ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

باستخدام وسيط مالى كما أن عبارة "له قيمة نقدية" قد تعنى ضمنا أن يتم تبادل الأصل فى السوق وهذا ليس شرطا لازما فى جميع الأحوال فقد يكون هناك أصول لايتم تبادلها سوقيا ورغم ذلك يمكن تقويمها ماليا. (١)

وعلى هذا ، فالأصول القومية - فى رأينا - هى ذلك الجزء من ثروة المجتمع الذى تكون من صنع الانسان ، وتمثل التراكم الرأسمالى والاستثمارى عبر الزمن ، ويمكن تقدير قيمتها ماليا بدقة نسبية.

وبناء على هذا التعريف ، يخرج من دائرة الأصول القومية ذلك الجزء من ثروة المجتمع الذى لادخل للانسان فيه ، وانما يمثل هبة من هبات الطبيعة ، كالأراضى والأنهار وآبار البترول والمناجم والمحاجر ... الـخ .

كما يخرج منها كل ما يصعب تقديره بقيمة مالية بشكل يتسم بالدقة النسبية ومن ذلك مثلا الآثار المصرية ، فعلى الرغم من أنها تعتبر أصلا قوميا ، لانها من صنع الانسان ، وتمثل تراكما رأسماليا عبر الزمن ، إلا أنه يصعب تقدير قيمتها بدرجة من الدقة تجعلنا نطمئن الى صحة التقدير ، فعلى الرغم من أن ثمة طرق عديدة يمكن استخدامها فى مثل هذا التقدير (مثل طريقة رسملة ايرادات ورسوم زيارة المناطق الأثرية ودخل المعارض والمتاحف ، أو طريقة القيمة الحالية لعدد من السنوات المتوقعة لبقاء هذه الآثار ... الخ) إلا أنه يمكن إثارة جدل واسع واعتراضات عديدة حول مدى دقة وسلامة مثل هذه الطرق أو غيرها لتقدير قيمة الآثار المصرية ، ولعل هذا هو السبب الذى دعى خبراء المحاسبة القومية إلى تجاهل هذه الآثار عند التعرض للأصول القومية.

---

(١) د. [illegible] - المرجع السابق - ص ٢٠٦ ، ٢٠٨.

تبويب الأصول القومية :

وهناك عدة طرق لتبويب الأصول القومية منها :-

(أ) التبويب حسب الغرض من الإقتناء او العمر الانتاجى :

وهنا يتم التبويب إلى أصول ثابتة ، أصول متداولة .

* والأصول الثابتة تعبر عن الطاقة الانتاجية المتاحة للمجتمع والتى يتم إقتناؤها بغرض المساعدة فى أداء العمليات الانتاجية أو تقديم خدمات مستمرة طويلة الأجل (لعدد من السنوات) وتتكون من :

(١) المبانى والإنشاءات : ويمكن تقسيمها إلى [١] :

أ - مبانى إنتاجية : وهى التى يستخدمها قطاع الأعمال.

ب - مبانى سكنية .

جـ - إنشاءات أخرى وتتضمن الطرق والسكك الحديدية والانشاءات البحرية والموانى والمطارات والسدود والكبارى ..... الخ.

ويلاحظ عدم تضمين الأراضى ضمن قيمة هذه الأصول الثابتة ، ذلك لان الأراضى تمثل جزء من الثروة القومية الطبيعية وليست استثمارا على المستوى القومى ، كما أنها لم تنشأ من تراكم التكوين الرأسمالى الذى يصنعه الإنسان . وهو مايتفق مع مفهومنا للأصول القومية.

(٢) الآلات والمعدات : وتتضمن جميع أنواع الآلات والمعدات الانتاجية والزراعية ووسائل النقل والمواصلات والإتصالات ومعدات البحث والتنقيب فى البر والبحر والجو مثل السفن والطائرات والعربات والقطارات والجرارات والاتوبيسات والمحركات عموما .

---

[١] د. عباس الشيرازى - المرجع السابق - ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٣) **أصول ثابتة أخرى** : وتشمل كل الأصول الثابتة الأخرى التى يملكها المجتمع ولم تدخل ضمن ماسبق ، ومنها الأثاث والأدوات المكتبية مثل المكاتب والمكتبات الخشبية والمعدنية وأجهزة الكمبيوتر والآلات الكاتبة والحاسبة ....الخ.

أما من حيث الأصول المتداولة فإن أهم بنودها تتمثل فى المخزون السلعى ، ويقصد بالمخزون السلعى عادة تلك المفردات الملموسة فى حيازة الوحدات الاقتصادية واللازمة لضمان استمرار تدفق الانتاج والتصريف ، ولتحقيق الترابط الزمنى بين الحصول على السلع وإستخدامها [١] .

على أن المخزون السلعى على المستوى القومى لايتضمن فقط تلك الأنواع من العناصر التى درج محاسبو التكاليف على تبويبها فى ثلاثة عناصر ترتبط بقطاع الأعمال وهى مخزون المواد الخام ، المنتجات تحت التشغيل ، المنتجات تامة الصنع ، بل تتضمن أيضا أنواعا وعناصر أخرى مثل مخزون الذهب لدى الأفراد [٢] الذى درجت الكتابات على معالجته كأى سلعة أو منتج نهائى ضمن الأصول القومية المتداولة باعتباره مخزونا سلعيا كما سبق أن رأينا أن نظام الأمم المتحدة قد اعتبر الزيادة فى حيوانات التكاثر Breeding animals وقطعان الماشية المدرة للألبان Dairy Cattle جزءا من

---

(١) د.محمد فخرى مكى – ملاحظات حول مدى صلاحية بيانات النظام المحاسبى الموحد لمواجهة الاحتياجات المتطورة لأنظمة المحاسبة القومية – مجلة البحوث التجارية – ١٩٨٠ – العدد الثانى ص ١١٣

(٢) د. عباس الشيرازي – المحاسبة القومية – ١٩٩٠ – مرجع سابق ص ٣٠٨

تغير المخزون ، وبالتالى فهى جزء من المخزون السلعى كأصل متداول على المستوى القومى .

كما أن المخزون من الحاصلات الزراعية ، والسلع الإستراتيجية خلال الفترة المحاسبية يدخل ضمن المخزون السلعى .

(ب) التبويب حسب القطاعات المالكة للأصول :

وهنا يتم تبويب الأصول وفقا لنوع القطاع المستثمر فيه هذه الأصول ، وبالتالى نجد أصول مستثمرة لدى قطاع الأعمال (مع تقسيمها إلى أصول ثابتة ومتداولة) ، وأصول مستثمرة لدى قطاع الأفراد (العائلى) مع تقسيمها أيضا إلى ثابتة ومتداولة ، وأصول مستثمرة لدى القطاع الحكومى وهكذا .

جـ) التبويب حسب طبيعه ونوع الأصل :

وهنا يتم تبويب الأصول إلى نوعين أساسيين :-

١) أصول ماديه ملموسة Tangible Assets :

وهى تلك الأصول التى يكون لها وجود وكيان مادى ملموس كالمبانى والآلات والسيارات ....الخ.

٢) أصول معنوية غير ملموسة Intangible Assets :

وتتمثل فى الأصول المتمثلة فى حقوق مالية أو براءات إختراع وحقوق إستغلال .... الخ .

(د) التبويب حسب موقع الأصل :

وهنا يتم التبويب إلى نوعين :

* أصول مستثمرة محليا .
* أصول مستثمرة فى الخارج .

وليس هناك مايمنع من دمج أكثر من تبويب معا ، ويتوقف ذلك على الغرض من التبويب ، وعلى مدى توافر البيانات اللازمة لإعداده .

الإلتزامات القومية National Liabilities :

"وتتمثل الالتزامات القومية فى حقوق المجتمعات الأخرى على الأصول سواء كانت حقوقا طويلة الاجل أو قصيرة الأجل ، وسواء كانت هذه الحقوق على أصول مستثمرة فى قطاع الأعمال أو فى قطاع الادارة الحكومية أو فى قطاع الأفراد" (١) .

ويعنى ذلك منطقيا أن الحقوق والالتزامات المتبادلة بين أفراد المجتمع أو قطاعاته لاتظهر ضمن الالتزامات القومية ، وذلك لانها تلغى بعضها البعض حيث تظهر مرة فى جانب الأصول من ميزانية معينة ، وتظهر مرة أخرى فى جانب الخصوم من ميزانية أخرى ولذلك فإن الالتزامات القومية هنا ، هى تلك المطالبات أو الحقوق المستحقة لمجتمعات أخرى أو للعالم الخارجى .

ويمكن إظهار الإلتزامات القومية وفقا لعدة أنواع من التبويبات التى يخدم كل منها هدفا معينا يستهدفه القائم بالتبويب.

فيمكن أن يتم تبويب الالتزامات وفقا للقطاعات ، وبالتالى تكون هناك التزامات مستحقة على قطاع الأعمال ، التزامات مستحقة على القطاع العائلى، التزاما مستحقة على القطاع الحكومى .

---

(١) د. حازم بس – المرجع السابق – ص ٣٣ . أنظر أيضا لنفس المؤلف كتابه "دراسة فى المحاسبة القومية" – مرجع سابق – ص ١٨٩ .

كما يمكن ان يتم تبويب الالتزامات وفقا لآجالها ، إلى إلتزامات طويلة الأجل، التزامات قصيرة الأجل ، كما قد يتم التبويب إلى إلتزامات عينية ، وإلتزامات مالية .....الخ .

ويمكن إستخدام اكثر من تبويب واحد حسب إحتياجات المخطط القومى أو متخذ القرار القومى ، بما يوفر له البيانات اللازمة لترشيد السياسات والقرارات القومية .

رأس المال القومى National Capital :

يتمثل رأس المال القومى فى الفرق بين الأصول القومية والإلتزامات القومية ، وبالتالى فإن الزيادة المضطردة فى هذا المتغير قد تنشأ بسبب نجاح المجتمع فى زيادة أصوله مع إنخفاض إلتزاماته للعالم الخارجى أو بقائها على ماهى عليه ، أو ينشأ بسبب نجاح المجتمع فى تخفيض إلتزاماته الخارجية حتى دون زيادة فى أصوله القومية ، أوغير ذلك من تغيرات حسابية تحقق زيادة رأس المال القومى . ويمكن القول بأنه يمكن استخدام مفهوم رأس المال القومى والتغير منه ، كمقياس للحكم على مدى كفاءة الحكومات المتعاقبة فى تحقيق أهداف المجتمع من خلال مدى نجاحها فى الإضافة إلى رأس المال القومى وتنميته ، وتحقيق التراكم الدائم والمستمر إليه .

ويشمل رأس المال القومى العناصر التالية (١) :-

* الأصول الثابتة القومية .
* الأصول المتداولة القومية .
* صافى الاستثمار القومى فى الخارج .

---

(١) د. عباس الشيرازى – المحاسبة القومية ١٩٩٠ – مرجع سابق ص ٣١٥ .

ويجدر الاشارة إلى أن مفهوم رأس المال القومى يختلف عن مفهوم الثروة القومية التى سبق وأن أشرنا إليها ، ذلك أن مفهوم الثروة القومية أشمل وأعم من مفهوم رأس المال القومى ، حيث أن صافى الثروة القومية عبارة عن :-

رأس المال القومى + الثروة البشرية + الثروات الطبيعية للمجتمع.

وقد ثار جدل واسع حول قدرة وسائل القياس المتاحة حاليا على تقدير قيمة كل من الثروة البشرية ، والثروة الطبيعية للمجتمع ، وهناك أبحاث ودراسات عديدة حول هذه الموضوعات . وقد ذهب البعض إلى أن مفهوم الثروة القومية على النحو السابق "يعتبر مفهوما غير قابل للقياس الموضوعى الأمر الذى يفسر لنا عدم إنتشاره فى الدراسات المحاسبية على مستوى الاقتصاد القومى" [١] .

إلا أننا نعتقد أن مفهوم الموضوعية والقياس الموضوعى على المستوى القومى يختلفان تماما عن مفهومهما على المستوى الجزئى [٢] كما أن البعض الآخر من الباحثين [٣] يرى أن تطور وتقدم وسائل القياس وأساليبه تؤدى إلى تقارب مفهومى رأس المال القومى والثروة القومية .

إستخدامات الميزانية القومية وأهميتها :

تقدم الميزانية القومية إسهامات عديدة فى نواحى مختلفة ، وتغطى جانبا من جوانب الحياة الاقتصادية يتكامل مع الجوانب الأخرى التى تغطيها باقى

---

(١) د. عباس الشيرازى – المرجع السابق – نفس الصفحة .
(٢) نعيم فهيم حنا – مرجع سابق – ص ٢٨ – ٢٩ .
(٣) د. حازم يس – دراسة فى المحاسبة القومية – ص ١٩٣ .

أدوات المحاسبة القومية ، ومن بين الاستخدامات العديدة التى يمكن للميزانية القومية أن تغطيها نجد أنها :

(١) تعتبر وسيلة للربط بين حسابات الدخل القومى فى فترتين متعاقبتين.

(٢) تساهم فى تحليل هيكل الأصول للإقتصاد القومى وقطاعاته المختلفة.

(٣) تساعد على دراسة توزيع الثروة القومية بين قطاعات الاقتصاد القومى .

(٤) تساعد على دراسة معدل النمو فى رأس المال القومى ، واستنباط مؤشرات تساهم فى :-

- تحديد إنتاجية رأس المال القومى.
- قياس كثافة رأس المال فى النشاط الانتاجى .

(٥) تحديد آثار الظروف غير العادية - مثل الحروب والكوارث الطبيعية - على رأس المال القومى .

(٦) امكانية عقد المقارنات الزمانية والمكانية للثروة القومية ورأس المال القومى .

(٧) تحديد العلاقة بين رأس المال القومى ، والدخل والناتج القومى سواء على المستوى القطاعى أو على مستوى المجتمع ككل . ذلك أن حسابات التدفقات التى تحدث من خلال الحسابات القومية ، تؤثر على الأرصدة التى تظهر فى الميزانية القومية ، إن الانفاق الرأسمالى مثلا الذى يظهر فى حسابات الدخل القومى ، يؤثر على أرصدة الأصول التى تظهر فى الميزانية القومية ، وقيم الاهلاك التى تظهر فى حـ / رأس المال تؤثر أيضا على الميزانية القومية .. وهكذا .

(٨) ان مقارنـة رأس المـال القومـى بيـن فـترتين متعـاقبتين يمكـن اسـتخدامه كمقياس للحكم على كفاءة الحكومات المتعاقبة فى تحقيق أهداف المجتمـع من خلال قياس مدى نجاحها فى الاضافة إلى رأس المال القومى .

الميزانية القومية

١		أصول محلية	٣		رأس المال القومى
	١/١	أصول محلية ملموسة	٤		التزامات للعالم الخارجى
	١/١/١	رأس مال ثابت			
	١١/١/١	مبانى انتاجية وسكنية		١/٤	مستحقة على قطاع الأعمال
	٢١/١/١	إنشاءات أخرى (طرق/ كبارى/		٢/٤	مستحقة على قطاع العائلى
		سدود ......)		٣/٤	مستحقة على القطاع الحكومى
	٣١/١/١	آلات ومعدات انتاجية وزراعية			
	٤١/١/١	وسائل نقل ومواصلات			
	٥١/١/١	أثاثات وأدوات مكتبية			
	٢/١/١	مخزون			
	١٢/١/١	لدى قطاع الأعمال			
	١١٢/١/١	مخزون انتاج تام			
	٢١٢/١/١	مخزون انتاج تحت التشغيل			
	٣١٢/١/١	مخزون مواد خام			
	٢٢/١/١	لدى القطاع العائلى (الافراد)			
	١٢٢/١/١	ذهب			
	٢٢٢/١/١	أخرى			
	٢/١	أصول محلية غير ملموسة (مالية)			
	١/٢/١	لدى قطاع الأعمال			
	٢/٢/١	لدى قطاع الحكومى			
	٣/٢/١	لدى قطاع العائلى			
٢		أصول واستثمارات لدى العالم الخارجى			
	١/٢	ملموسة			
	١/١/٢	مملوكة لقطاع الأعمال			
	٢/١/٢	مملوكة لقطاع الافراد			
	٣/١/٢	مملوكة لقطاع الحكومة			
	٢/٢	غير ملموسة			
	١/٢/٢	مملوكة لقطاع الأعمال			
	٢/٢/٢	مملوكة لقطاع الافراد			
	٣/٢/٢	مملوكة لقطاع الحكومة			

قائمة المراجع

أولا : مراجع عربية :

(أ) كتـــــب :

١- د.أحمد هانى بحيرى حماد - أصول المحاسبة الحكومية - النظرية والتطبيق - الطعة الرابعة - مكتبة التكامل الزقازيق ١٩٩٣ .

٢- د.اسماعيل هاشم - التخطيط الاقتصادى والتنمية والحسابات القومية - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - بدون تاريخ

٣- د.السيد حسن فرج - النظام الضريبى المصرى - دراسة محاسبية - مكتبة الجلاء - بورسعيد ١٩٩٢.

٤- د.ألفت على مندور - نظام المحاسبة القومية - بدون ناشر - ١٩٩٢.

٥- د.حازم أحمد يس - دراسة فى المحاسبة القومية - دار النهضة العربية - ١٩٨٢ .

٦- د. حسين عامر شرف - مبادىء المحاسبة الحكومية والقومية - دار النهضة العربية - ١٩٨٠ .

٧- د. رزق محمد السعيد القطان - بحوث فى المحاسبة الدولية - مكتبة الجلاء - بورسعيد - ١٩٩٠ .

٨- د.سمير بباوى فهمى - بحوث العمليات فى المحاسبة والادارة - المركز الدولى للعلوم الادارية - القاهرة - ١٩٧٨ .

٩- د.عباس مهدى الشيرازى - المحاسبة القومية - الطبعة الأولى - ذات السلاسل - الكويت - ١٩٩٠ .

١٠ - ــــــــــــ - نظرية المحاسبة - الطبعة الأولى - ذات السلاسل - الكويت - ١٩٩٠ .

١١- ــــــــــــ - أصول المحاسبة القومية - دار النهضة - القاهرة - ١٩٨٢.

١٢- د.عبدالحى مرعى - دراسات فى المحاسبة القومية والمحاسبة الحكومية - دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية - ١٩٨٨.

١٣- د.عمر حسنين - المحاسبة الحكومية والقومية - مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية - بدون تاريخ .

١٤- د. فاروق عبدالعال ، د.وصفى عبدالفتاح حسن - النظرية والتطبيق فى المحاسبة الحكومية والقومية - ١٩٨٤ .

١٥- د.فؤاد السيد المليجى - المحاسبة القومية - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - ١٩٩٣ .

١٦- د.كمال خليفة أبوزيد ، د.كمال الدين مصطفى الدمراوى - محاضرات فى المحاسبة القومية - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - ١٩٩١ .

١٧- د. مدحت العقاد ، د. محمود عارف - التشغيل والدورات - نظرية وسياسة - بدون ناشر - ١٩٩٣ .

١٨- د.مصطفى محمد عزالعرب - النظرية البحتة فى التجارة الخارجية - الدار المصرية اللبنانية - ١٩٨٨.

١٩- د. محمد ابراهيم عبدالرحمن - الشركات دولية النشاط - كتاب الأهرام الاقتصادى - نوفمبر ١٩٩٠.

٢٠- د. محمد أحمد البدوى الباز - دراسات فى المحاسبة القومية - منهج متكامل - مكتبة الفتح ١٩٨٩ .

٢١- د.محمد حسن الجزيرى - ضرائب الدخل فى التشريع المصرى - مكتبة عين شمس - القاهرة ١٩٨٦ .

٢٢- د.محمد سلطان أبوعلى - التخطيط الاقتصادى وأساليبه - دار الجامعات المصرية - ١٩٧٩ .

٢٣- د. محمد فخرى مكى - مدخل الى نظم المعلومات المصرفية - ١٩٩٤

٢٤- د.محمود سمير طوبار - الاقتصاد الكلى - تحليل وسياسة - بدون ناشر -١٩٨٧

٢٥- أ. محمود شوقى عطا الله - المحاسبة الحكومية والقومية - مكتبة الشباب - ١٩٨٥ .

٢٦- د. منى محمود مصطفى - التنظيم الدولى العالمى والاقليمى بين النظرية والممارسة - بدون ناشر ١٩٩١ .

٢٧- ميشال جيرتمان - ماذا أعرف عن الشركات متعددة الجنسية - مترجم عن الفرنسية - المركز العربى للدراسات الدولية - ١٩٨٣ .

٢٨- د.نبيل على الحديدى - دراسات فى المحاسبة والمراجعة الحكومية - مكتبة الجلاء - بور فؤاد - ١٩٩٣ .

(ب) مقالات ودوريـــات :

١- د. حسين عامر شرف - الأصول التاريخية لمحاسبة التكاليف (من القـرن ١٤ حتـى نهاية القرن ١٨) مجلة التكاليف - السنة الأولـى - العدد الأول - ينـاير ١٩٧٢ .

٢- د. حـازم يس - الميزانيـة القوميـة - تطورهـا التـاريخى واطارهـا الفكـرى - مجلـة البحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - العدد الثانى ١٩٨٠ .

٣- د.سهير شعراوى جمعة - التطـور التـاريخى لمحاسبة التكـاليف - مجلـة الدراسـات والبحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق (بنها) - العدد الثـانى - أغسطس ١٩٨١ .

٤- د. محمد رضا العدل - مؤشرات النمو والتنميـة - دراسـة تنمويـة لهيكـل الاقتصـاد المصـرى ١٩٥٢ - ١٩٧٥ المؤتمـر العلمـى السنوى الثـالث للاقتصـاديين المصريين - القاهرة مارس ١٩٧٨ .

٥- د.محمد فخرى مكـى - ملاحظـات حـول مـدى صلاحيـة بيانـات النظـام المحاسـبى الموحد لمواجهة الاحتياجات المتطـورة لأنظمـة المحاسـبة القوميـة - مجلـة البحوث التجارية - العدد الثانى - ١٩٨٠ .

٦- ---------- - دراسة الجدوى الاقتصادية القومية للمشروعات فى الدول الناميـة - (جزءان) المجلة العربية للتكاليف - العدد الثالث - يناير ١٩٨٢ .

٧- ---------- - تطويـر أسـاليب التخطيـط القومـى وفقـا لمواصفـات المرحلـة الحالية - معهد التخطيط القومى سلسلة قضايا التخطيط - ١٩٩٣ .

(جـ) رسائل علميـة :

١- محمد أحمد البدوى الباز - نحو منهج متكامل للمحاسبة القومية - رسالة دكتوراه فى المحاسبة - غير منشورة - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - ١٩٨٦ .

٢- نعيم فهيم حنا - قياس وتقويم التكاليف الاجتماعيـة للاستثمارات الأجنبيـة فـى مصـر بالتطبيق علـى القطـاع الصنـاعى - رسـالة دكتوراه فـى المحاسـبة - غيـر منشورة - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - ١٩٩٣ .

(د) متنوعـــات :

(١) مركز التنميـة الصناعيـة للدول العربيـة - جامعـة الدول العربيـة - النظـام الموحـد للحسابات القومية - يناير ١٩٧١ .

ثانيا : مراجع أجنبية :

(A) Books :

1- Ajit k. Dasgupta., and D.W. pearce., Cost / Benefit Analysis. (The Macmillan press Ltd.) London. 1980.

2- Charles N. Henning ., William pigott .,and Robert Haney Scott ., International Financial Management ., (Mc Graw - Hill Kogakusha Ltd) Tokyo, Japan 1978.

3- Charles P. Kindelberger, and Bruce Herrick, Economic Development (Third edition) Mc Graw Hill Kogakusha Ltd) Tokyo, Japan 1977.

4- J. Harvey ., Mastering Economics. (Macmillan press Ltd) London 1982.

5- J.L. Brown ., and L.R. Haward ., Managerial Accounting and Finance (Fourth edition) (Macdonald and Evans Ltd) London 1982.

6- Joseph P. Mckenna ., Aggregate Economic Analysis (Third edition) (Holt, Rinehart and Winston) london 1970.

7- J.R.Davis and S-Hughes Managerial Economics (Macdonald and Evans) London 1982.

8- Irma Adelman ., and Cynthia T. Morris ., Society, Politics and Econnomic Development , A Quantitative Approach, John Hopkins Baltimore 1967.

9- K.R. Gupta ., Macroeconomics ., (Atma Ram and Sons) New Delhi 1970.

10- Ram N. Lal ., The Systems of National Accounts and Material product Balances. (Allied pubishers private Ltd) New Delhi 1985.

11- Richard T. Froyen ., Macroeconomics ., Theories and policies (Macmillan publishing Co. inc.) New york 1983.

12- Rosalind Levacic , Macoreconomic , The Static and Dynamic Analysis of a Modern Econony . (The Macmillan press) N.Y. 1982.

13- Rudiger Dronbusch, and Stanley Fisher., Mcoreconomics. (McGraw - Hill Book. Co.) N.Y. 1978.

14- Thomas F. Dernburg.& Duncan M.McDougall., Macroeconomics ., The Measurement , Analysis and Control of Aggregate Economic Activity ., (Fourth editionn) (McGraw - Hill Book Co.) N.Y. 1972.

15- Shawki M. Farag, "Input - output Analysis : Applications to Business Accounting , Center for International Education and Research in Accounting , Uni of ilinois U. S A 1967.

16- Studenshi .P. The income of Nations N.Y. University 1958.

B) Periodicals and Articles:

1- James March ., Ambiguity and Accounting ., The Elusive link between Information and Decision Making. (Accounting , Organization and Society) Vol. 12.No.2 1987.

C) Miscellaneous :

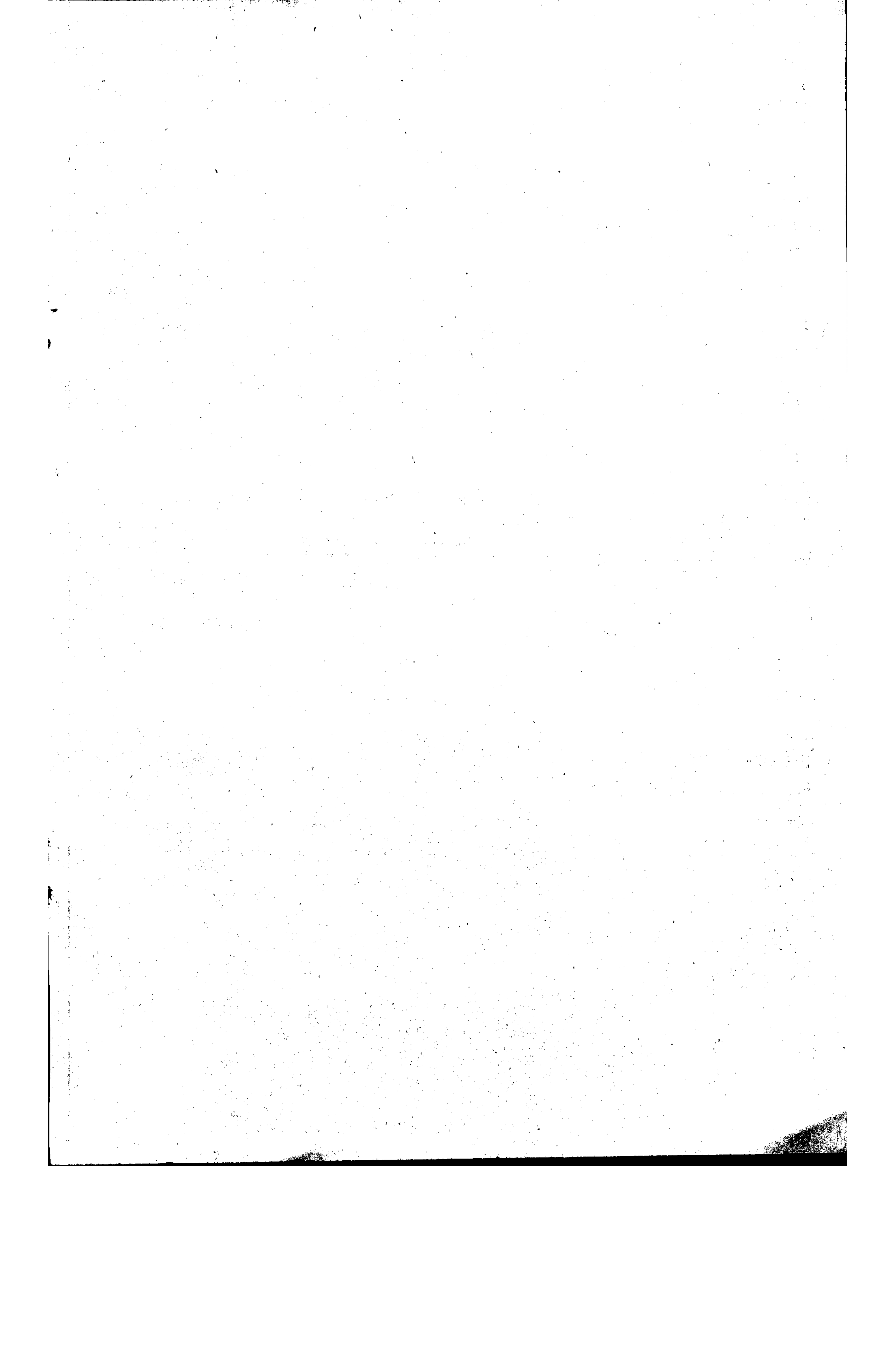
1- U.N. Statistical office, Asystem of National Accounts, and Supporting Tables, Studies in Methods. Series F,No. 2 New York 1953.

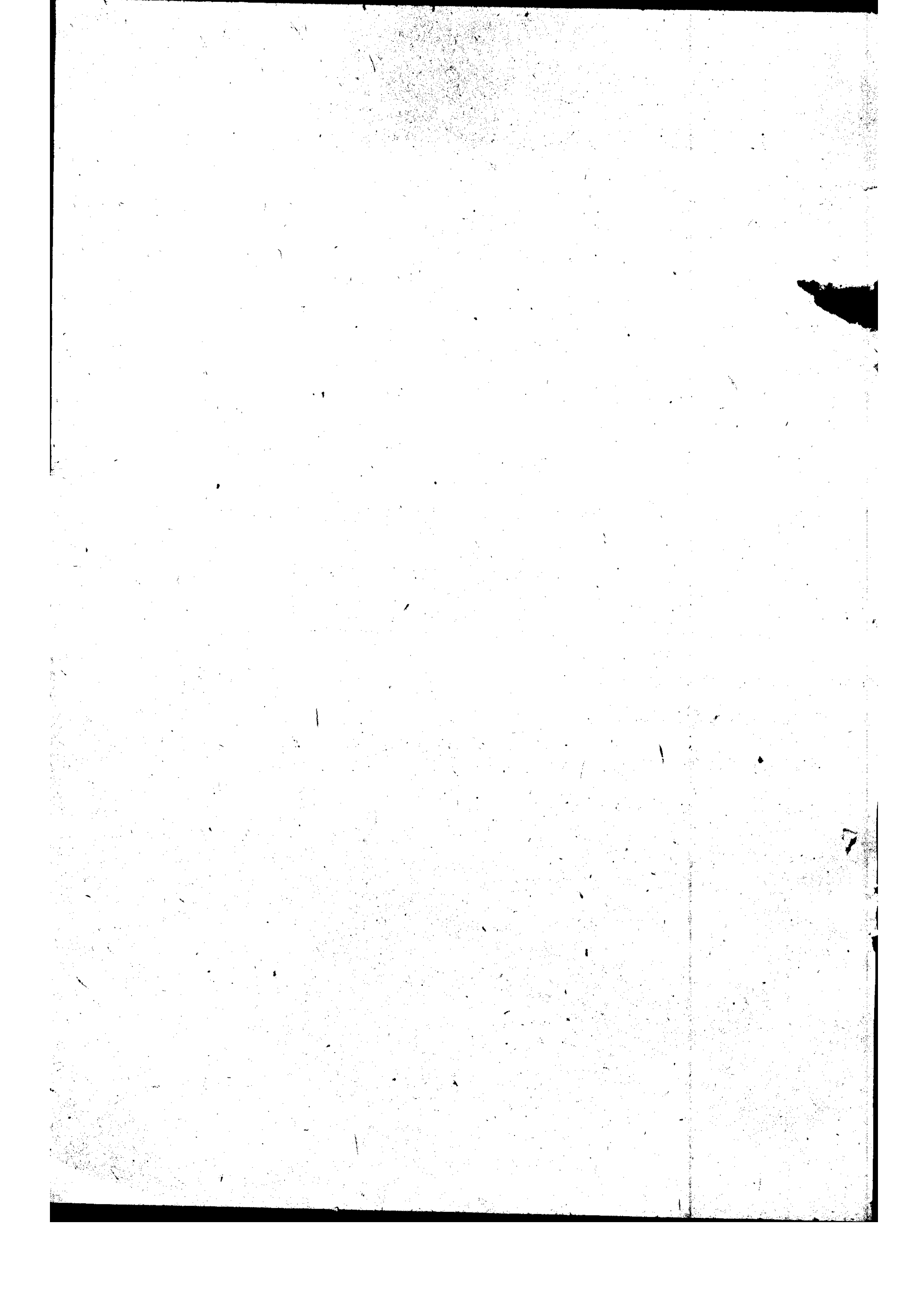
2- U.N. Statistical office, Asystem of National Accounts, Studies in Methods. Series F,No. 2 Rev. 3 , New York 1968.

3- U.N.,The Treatment of the Main Categories of Commodities in the Inward and Outward Flows in International Trade., IT / STAT/27, April 1968.

4- Accounting Principles Board, " Basic Concepts and Accounting Principles under-lying financial Statement of business enterprises " Statement No. 4,(AICPA) 1970.

الفهـــرس





رقم الإيداع ١١٥١٥ / ٩٤
I.S.B.N 977-5195-12-8